بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة اليرموك
كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية
قسم المحاسبة

مدى التزام البنوك الأردنية بتطبيق إدارة المخاطر حسب متطلبات السلطة الرقابية

The Extent of Compliance of Jordanian Banks in Implementing Risk Management According to the Supervisory Authority's Requirements

إعداد الطالب:
فادي اكرم الطيـّان

إشراف الأستاذ الدكتور:
محمود حسن قاقيش

قدمت هذه الدراسة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة

آب ٢٠١٠

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة اليرموك

كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية

قسم المحاسبة

مدى التزام البنوك الأردنية بتطبيق إدارة المخاطر حسب متطلبات السلطة الرقابية

The Extent of Compliance of Jordanian Banks in Implementing Risk Management According to the Supervisory Authority's Requirements

إعداد الطالب:

فادي اكرم الطيان

إشراف الأستاذ الدكتور:

محمود حسن قاقيش

أ.د محمود حسن قاقيش – جامعة اليرموك .... مشرفاً ورئيساً

أستاذ – قسم المحاسبة

أ.د تركي راجي الحمود – جامعة اليرموك .... عضواً

أستاذ – قسم المحاسبة

د. احمد محمد العمري – جامعة اليرموك .... عضواً

أستاذ مشارك – قسم المحاسبة

أ.د يوسف مصطفى سعادة – جامعة العلوم التطبيقية – أستاذ – قسم المحاسبة .... عضواً

٢٠١٠/٨/٢

الإهداء

إذا كان الإهداء يعبر ولو بجزء من الوفاء

فالإهداء إلى

معلم البشرية ومنبع العلم نبينا محمد (صلى الله عليه وسلم)

إلى....

مثل الأبوة الأعلى... والدي الغالي

إلى....

حبيبة قلبي الأولى...أمي الغالية

إلى....

الحب كل الحب.... أخي وأخواتي

إلى....

كافة أهلي وأقاربي

إلى....

أصدقائي وزملاء دراستي وعملي

إلى....

كل من مهد الطريق أمامي لأسلك طريق العلم

أهدي هذا العمل المتواضع

الشكر والتقدير

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله، فانه يسعدني أن أتقدم بأسمى آيات الشكر والامتنان والتقدير والمحبة إلى الذين حملوا أقدس رسالة في الحياة ومهدوا لنا طريق العلم والمعرفة، إلى جميع أساتذتنا الأفاضل.....

واخص بالذكر الأستاذ الدكتور محمود قاقيش لتفضله بقبول الإشراف على هذه الرسالة بكل صبر وجهد وعلى عنايته من خلال تقديم النصح والإرشاد والتوجيه والذي كان له الأثر العظيم في انجاز هذه الرسالة.

كما وأتقدم بجزيل الشكر والامتنان إلى أعضاء لجنة المناقشة لتكرمهم بقبول مناقشة هذه الرسالة وإبداء ملاحظاتهم وآرائهم القيمة عليها.

كما وأتقدم بجزيل الشكر والامتنان إلى كل من ساهم في انجاز هذه الرسالة من الموظفين في البنك المركزي الأردني وموظفي البنوك الأردنية الذين قدموا جزءا من وقتهم وخبرتهم في تعبئة الاستبانة.

الباحث: فادي الطيّان

فهرس المحتويات

قائمة الجداول

قائمة الملاحق

قائمة المختصرات

الاختصار	الاسم الكامل
BIS	Bank for International Settlements
CPA	Certified Public Accountant
CMA	Certified Management Accountant
CFA	Chartered Financial Analyst
ICRM	International Certificate in Risk Management
CIA	Certified Internal Auditor
FRM	Financial Risk Manager
CIPA	Certified Islamic Professional Accountant
CISA	Certified Information Systems Auditor
JCPA	Jordanian Certified Public Accountant

ملخص الدراسة باللغة العربية

"مدى التزام البنوك الأردنية بتطبيق إدارة المخاطر حسب متطلبات السلطة الرقابية"

إعداد

فادي أكرم الطيّان

إشراف

الأستاذ الدكتور محمود قاقيش

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى التزام البنوك الأردنية العاملة في الأردن بتطبيق إدارة المخاطر حسب متطلبات السلطة الرقابية وذلك من خلال قياس فاعلية لجنة إدارة المخاطر ودائرة إدارة المخاطر في قيامها بواجباتها ومسؤولياتها المنصوص عليها في تعليمات البنك المركزي الأردني، كما سعت الدراسة إلى التعرف على مدى قيام البنوك الأردنية بالإفصاح عن إدارة المخاطر ضمن بياناتها المالية السنوية وعلى الصعوبات التي تواجهها في تطبيق إدارة المخاطر بالشكل الأمثل، وحاولت الدراسة التعرف إلى وجود فروقات ذات دلالة احصائية بين البنوك التجارية والإسلامية في درجة تطبيقها لإدارة المخاطر.

ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة فقد تم تصميم استبانه وتوزيعها على عينة بلغ عددها (١٢٢) شخصاً من موظفي البنوك الأردنية الذين يرتبط عملهم بمجال إدارة المخاطر، ومن ثم تحليل إجاباتهم باستخدام اختبار (One-Sample T Test) واختبار (Independent Samples T Test) من خلال برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) لاختبار صحة فرضيات الدراسة.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها التزام البنوك الأردنية بتطبيق إدارة المخاطر حسب متطلبات السلطة الرقابية وذلك من خلال فاعلية كل من لجنة ودائرة إدارة المخاطر في قيامها بمهامها الموكلة إليها، كما تبين أن البنوك الأردنية تقوم بالإفصاح عن إدارة المخاطر ضمن بياناتها المالية السنوية، ولم تظهر فروقات جوهرية ما بين البنوك التجارية والإسلامية في درجة تطبيقها لإدارة المخاطر، وأخيراً تواجه البنوك الأردنية بعض

الصعوبات في تطبيق إدارة المخاطر بالشكل الأمثل كان أهمها ارتفاع كلفة التجهيزات اللازمة والأنظمة الآلية الملائمة لإدارة المخاطر.

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات التي تساهم في تعزيز إدارة المخاطر لدى البنك منها إيلاء أهمية كبيرة للدور الذي تقوم به لجنة ودائرة إدارة المخاطر من قبل الإدارة العليا في البنوك والعمل بشكل مستمر على دعم وتطوير كفاءة وفاعلية العاملين فيها، واستقطاب المهارات والخبرات والكوادر المؤهلة في إدارة المخاطر.

كما اقترحت الدراسة مجالات بحثية ومواضيع مقترحة عن موضوع إدارة المخاطر يمكن إجراؤها في المستقبل.

الكلمات المفتاحية: إدارة المخاطر، لجنة إدارة المخاطر، دائرة إدارة المخاطر، البنوك الأردنية، مخاطر الائتمان، مخاطر السوق، مخاطر التشغيل، مخاطر السيولة، مخاطر رأس المال.

الفصل الأول

الإطـــــار العام للدراسة

١-١ مقدمة

١-٢ مشكلة وأسئلة الدراسة

١-٣ أهداف الدراسة

١-٤ أهمية الدراسة

١-٥ فرضيات الدراسة

١-٦ محددات الدراسة

١-٧ تنظيم الدراسة

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

١-١ مقدمة:

أصدر البنك المركزي الأردني في عام ٢٠٠٧ تعليمات أنظمة الضبط والرقابة الداخلية والتي تمثل الحد الأدنى من الضوابط اللازمة للتأكد من قيام إدارة البنك التجاري بالرقابة المناسبة على أعماله، كما اصدر البنك المركزي دليل الحاكمية المؤسسية للبنوك العاملة في الأردن بهدف توفير معيار لأفضل الممارسات الدولية في هذا المجال، ووفقا لهذا الدليل "فإن على كل بنك من البنوك الأردنية العاملة في المملكة القيام بإعداد دليل خاص به بشكل ينسجم مع احتياجاته وسياساته ويشمل الحد الأدنى من متطلبات البنك المركزي الأردني الواردة في هذه الدليل ليصار إلى تطبيقها اعتبارًا من تاريخ ٢٠٠٧/١٢/٣١" (دليل الحاكمية المؤسسية للبنوك في الأردن، ٢٠٠٧)

وحيث أن طبيعة عمل البنوك هي ممارسة الأعمال المصرفية "قبول الودائع من الجمهور واستخدامها بصورة كلية أو جزئية لمنح الائتمان واي أعمال أخرى يقرر البنك المركزي اعتبارها أعمالا مصرفية بموجب أوامر يصدرها لهذه الغاية" (قانون البنوك رقم ٢٨، ٢٠٠٠،ص٢)، ومع تنوع الخدمات المصرفية المقدمة من قبل البنوك واستخدام الوسائل الإلكترونية الحديثة فمن الطبيعي أن تكون البنوك عرضة للمخاطر بمختلف أنواعها (مخاطر الائتمان والسوق والتشغيل وغيرها من المخاطر)، لهذا أصبح من الضروري مراقبة مستوى هذه المخاطر ووضع الإجراءات الرقابية اللازمة للسيطرة على آثارها السلبية وإدارتها بشكل سليم، فكان لابد من إيجاد نظام لإدارة المخاطر والذي نصت عليه تعليمات أنظمة الضبط والرقابة الداخلية الصادرة عن البنك المركزي.

كما أن لجنة بازل التي تختص بالدرجة الأولى بالإشراف والرقابة على البنوك من خلال إصدار أنظمة ومعايير شاملة (عرفت باسم "المبادئ الرئيسة للرقابة الفاعلة على البنوك" أو "مقررات لجنة بازل" ولاحقا تم إصدار تعليمات معدلة عرفت باسم "مقررات لجنة بازلII") أظهرت اهتماما كبيرا بعملية إدارة المخاطر من خلال إيجاد نظام فعال وشامل يعمل على تحديد، وقياس ومراقبة وضبط أو تخفيف المخاطر الجوهرية للوصول إلى تقييم مدى كفاية رأس المال اللازم لمواجهة هذه المخاطر (Basel Committee on Effective Banking Supervision, 2006, P3)

ونظرا للدور الكبير الذي تلعبه البنوك في دعم وخدمة وتحريك النشاط الاقتصادي في مختلف القطاعات في الدول، فقد تم اختيار البنوك الأردنية العاملة في الأردن لمعرفة مدى التزامها بتطبيق إدارة المخاطر حسب متطلبات السلطة الرقابية لما لها من أهمية وخطورة على البنوك وعلى مختلف القطاعات الاقتصادية وخاصة بعد تداعيات الأزمة المالية العالمية وانهيار عدد كبير من الشركات والبنوك في العديد من دول العالم والتي وصل عددها إلى (١٤٠) بنكا في الولايات المتحدة الأمريكية وحدها وذلك في نهاية العام ٢٠٠٩، وكلف انهيار هذه البنوك مؤسسة ضمان الودائع في أمريكا أكثر من ثلاثين مليار دولار (www.aljazeera.net, 14/8/2010) وقد كان سوء أو غياب إدارة المخاطر كان احد الأسباب الرئيسة وراء انهيار تلك الشركات والبنوك (Kashyap, 2010).

١-٢ مشكلة وأسئلة الدراسة:

على الرغم من أن البنك المركزي الأردني قد اصدر تعليمات إدارة المخاطر وذلك من خلال تعليمات أنظمة الضبط والرقابة الداخلية والتي قام من خلالها بإدراج الحد الأدنى من الضوابط اللازمة للتأكد من قيام إدارة البنك التجاري بالرقابة المناسبة على أعماله، كما وقد قام البنك المركزي بتضمين إدارة المخاطر في دليل الحاكمية المؤسسية الذي ألزم البنوك بإعداده بما ينسجم مع احتياجاته وسياساته وتضمين هذا الدليل ضمن التقرير السنوي الخاص بكل بنك، إلا أن البنوك قد لا تقوم بتطبيق هذه التعليمات بالشكل السليم أو الأمثل وذلك إما لعدم توفر الإمكانات اللازمة أو صعوبة التطبيق، ونظرا لأهمية موضوع إدارة المخاطر وخاصة في القطاع المصرفي، سيحاول الباحث في هذه الدراسة التعرف على مدى التزام البنوك الأردنية العاملة في الأردن بتطبيق إدارة المخاطر حسب متطلبات السلطة الرقابية، وقد تم إجراء الدراسة على البنوك الأردنية فقط وتم استثناء البنوك الأجنبية نظرا لوجود فروقات واختلافات في شكل الإدارة لدى كل منها الأمر الذي يؤدي إلى وجود اختلافات في تطبيق التعليمات ذات العلاقة بإدارة المخاطر.

وبناءً على ما تقدم فانه يمكن حصر العناصر الرئيسة لمشكلة الدراسة في إيجاد أجوبة عن الأسئلة التالية:

١. هل تقوم لجنة ودائرة إدارة المخاطر في البنوك الأردنية العاملة في الأردن بواجباتها ومسؤولياتها المنصوص عليها في تعليمات البنك المركزي ودليل الحاكمية المؤسسية؟
٢. هل تقوم البنوك الأردنية العاملة في الأردن بالإفصاح الملائم عن إدارة المخاطر ضمن البيانات المالية السنوية؟

٣. هل يوجد فروقات جوهرية ما بين البنوك التجارية والبنوك الإسلامية في تطبيق إدارة المخاطر؟

٤. هل تواجه البنوك الأردنية العاملة في الأردن صعوبات في تطبيق إدارة المخاطر بالشكل الأمثل؟

١-٣ أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى ما يلي:

١. التعرف على مدى التزام البنوك الأردنية العاملة في الأردن بتطبيق إدارة المخاطر حسب متطلبات السلطة الرقابية من خلال فاعلية كل من لجان إدارة المخاطر ودوائر إدارة المخاطر فيها بقيامها بمهامها ومسؤولياتها المنصوص عليها في تعليمات البنك المركزي.

٢. التعرف على مدى قيام البنوك الأردنية العاملة في الأردن بالإفصاح الملائم عن إدارة المخاطر ضمن بياناتها المالية السنوية.

٣. معرفة الفروقات في حال وجدت ما بين البنوك التجارية والبنوك الإسلامية في تطبيق إدارة المخاطر.

٤. التعرف على الصعوبات التي تواجه البنوك الأردنية العاملة في الأردن في تطبيق إدارة المخاطر بالشكل الأمثل.

١-٤ أهمية الدراسة:

- محاولة لمعرفة مدى التزام البنوك الأردنية العاملة في الأردن بتطبيق إدارة المخاطر حسب متطلبات السلطة الرقابية وخصوصاً بعد آثار الأزمة المالية العالمية والركود العالمي الذي ألقى بظلاله على مختلف الدول والذي أدى إلى انهيار عدد من الشركات خصوصاً تلك التي عانت من مشاكل في سوء إدارتها للمخاطر وعدم تطبيقها لمبادئ الحاكمية المؤسسية بالشكل السليم.
- ضرورة ايلاء العناية اللازمة للمخاطر لما لها من أهمية كبيرة وخطورة على البنوك والتي تؤدي في حال إهمالها إلى التعرض لخسائر كبيرة قد تؤدي في النهاية إلى نقص السيولة والإفلاس.
- استفادة مساهمي البنوك والعاملين فيها والإدارات العليا من نتائج هذه الدراسة في معرفة وضع الجهاز المصرفي بشكل عام من التزامه بتعليمات البنك المركزي الأردني الخاصة

بإدارة المخاطر، والتعرف على نقاط القوة والضعف في هذه المجال، مما يساعد على تحسين وتطوير مستوى البنوك.

- استفادة العديد من الجهات الرقابية وفي مقدمتها البنك المركزي الأردني وبورصة عمان من نتائج هذه الدراسة في التعرف على مواطن الضعف في الجهاز المصرفي فيما يتعلق بإدارة المخاطر وذلك لمعالجتها وإيجاد حلول لها قبل تفاقم المشكلة وتطورها درءا لحدوث الخسائر والأزمات في المستقبل.

١-٥ فرضيات الدراسة:

بقصد الإجابة على أسئلة الدراسة المطروحة في مشكلتها، سوف يقوم الباحث باختبار مدى صدق الفرضيات التالية والتي تم صياغتها بالصيغة الصفرية (العدمية):

الفرضية الأولى H_10:

"لا تلتزم البنوك الأردنية العاملة في الأردن بتطبيق إدارة المخاطر حسب متطلبات السلطة الرقابية"

ولاختبار هذه الفرضية فقد تم تقسيمها إلى فرضيتين فرعيتين كما يلي:

١. "لا تقوم لجنة إدارة المخاطر في البنوك الأردنية العاملة في الأردن بواجباتها ومسؤولياتها حسب متطلبات السلطة الرقابية"
٢. "لا تقوم دائرة إدارة المخاطر في البنوك الأردنية العاملة في الأردن بواجباتها ومسؤولياتها حسب متطلبات السلطة الرقابية"

الفرضية الثانية H_20:

"لا تقوم البنوك الأردنية العاملة في الأردن بالإفصاح عن إدارة المخاطر ضمن البيانات المالية السنوية"

الفرضية الثالثة H_30:

"لا يوجد فروقات ذات دلالة إحصائية في مدى التزام البنوك التجارية والبنوك الإسلامية العاملة في الأردن بتطبيق إدارة المخاطر حسب متطلبات السلطة الرقابية"

ولاختبار هذه الفرضية فقد تم تقسيمها إلى فرضيتين فرعيتين كما يلي:

١. "لا يوجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين قيام لجنة إدارة المخاطر في البنوك التجارية والبنوك الإسلامية العاملة في الأردن بواجباتها ومسؤولياتها حسب متطلبات السلطة الرقابية"
٢. "لا يوجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين قيام دائرة إدارة المخاطر في البنوك التجارية والبنوك الإسلامية العاملة في الأردن بواجباتها ومسؤولياتها حسب متطلبات السلطة الرقابية"

الفرضية الرابعة H_40:

"لا تواجه البنوك الأردنية العاملة في الأردن أي صعوبات في تطبيق إدارة المخاطر بالشكل الأمثل"

١-٦ محددات الدراسة:

١. قلة الأدبيات السابقة العربية ذات العلاقة المباشرة بموضوع الدراسة وذلك أن هناك العديد من الدراسات التي بحثت في موضوع إدارة المخاطر ولكن من زوايا مختلفة ولم تتطرق إلى درجة التطبيق أو الالتزام بأي تعليمات صادرة عن جهة رقابية أو أفضل الممارسات في موضوع إدارة المخاطر.
٢. عدم تعاون أحد البنوك في الإجابة على أسئلة الاستبانة وذلك بعد أن قامت الإدارة العليا بالاطلاع على محتوياتها.

١-٧ تنظيم الدراسة:

سيتم تنظيم الدراسة على سبعة فصول وذلك على النحو التالي:

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة ويتناول مقدمة عن الموضوع ومشكلة الدراسة وأهميتها وأهدافها وفرضيات الدراسة.

الفصل الثاني: يتناول مقدمة عن البنك المركزي الأردني من حيث نشأته ومهامه ودوره في الرقابة على البنوك ومؤشرات المتانة المالية للبنوك في الأردن.

الفصل الثالث: يتناول موضوع إدارة المخاطر من معظم جوانبه من خلال تعريف إدارة المخاطر والتعرف على أنواع المخاطر المختلفة التي تواجهها البنوك وطرق قياسها والتعليمات التي وضعها البنك المركزي الأردني فيما يتعلق بإدارة المخاطر والواجب على البنوك التقيد بها.

الفصل الرابع: يتناول بعض الدراسات السابقة التي بحثت في موضوع إدارة المخاطر.

الفصل الخامس: يتناول منهجية الدراسة.

الفصل السادس: يتناول تحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة.

الفصل السابع: يتناول النتائج والتوصيات.

الفصل الثاني

البنك المركزي الأردني ومؤشرات المتانة المالية

٢-١ مقدمة

٢-٢ البنك المركزي الأردني

٢-٣ مهام البنك المركزي الأردني

٢-٤ الرقابة على الجهاز المصرفي

٢-٥ مؤشرات المتانة المالية للبنوك في الأردن

الفصل الثاني

البنك المركزي الأردني ومؤشرات المتانة المالية

٢-١ مقدمة:

يتناول هذا الفصل مقدمة عن البنك المركزي الأردني من حيث نشأته ومهامه ودوره في الرقابة على البنوك ومؤشرات المتانة المالية للبنوك في الأردن.

٢-٢ البنك المركزي الأردني:

بدأ الأردن بالإعداد لإنشاء البنك المركزي في أواخر الخمسينات وصدر قانون البنك المركزي الأردني عام ١٩٥٩، واستكملت إجراءات مباشرة البنك لأعماله في عام ١٩٦٤ ليخلف مجلس النقد الأردني الذي كان قد أسس عام ١٩٥٠، وتملك الحكومة الأردنية كامل رأس مال البنك الذي تم زيادته على مراحل من (١) مليون دينار إلى (١٨) مليون دينار ورغم ملكية الحكومة لرأسماله فان البنك المركزي يتمتع وفق أحكام قانونه بشخصية اعتبارية مستقلة.

٢-٣ مهام البنك المركزي الأردني:

١. إصدار أوراق النقد والمسكوكات في المملكة وتنظيمه.
٢. الحفاظ على الاستقرار النقدي في المملكة.
٣. ضمان قابلية تحويل الدينار الأردني.
٤. إدارة احتياطيات البنوك بما يتلائم ومتطلبات تمويل النشاط الاقتصادي.
٥. تعزيز سلامة ومنعة الجهاز المصرفي من خلال تبني أساليب رقابية فعالة وفقا لأحدث المعايير الدولية المطبقة.
٦. تقوية المراكز المالية للمؤسسات المصرفية.
٧. إدارة نظام المدفوعات الوطني.
٨. الاحتفاظ باحتياطي المملكة من الذهب والعملات الأجنبية وإدارته.
٩. توفير البيئة المصرفية الملائمة لحشد المدخرات وتمويل الاستثمار. (www.cbj.gov.jo, 15/6/2010)

٢-٤ الرقابة على الجهاز المصرفي:

تنسجم سياسة الرقابة التي يمارسها البنك المركزي الأردني على البنوك بشكل كبير مع المعايير الدولية. وضمن هذا الإطار فقد فرض البنك المركزي بتاريخ ٢٠٠١/٨/١ حدوداً قصوى للتركزات الائتمانية المباشرة وغير المباشرة، ووضع حداً أدنى لنسبة حقوق المساهمين إلى الموجودات (٦%). كما تمت إضافة مخاطر السوق إلى معادلة احتساب معدل كفاية رأس المال، وتم تطوير نظام إنذار مبكر للبنوك يساعد البنك المركزي في التعرف على مواطن الضعف في الوضع المالي والإداري لأي بنك وهي في مراحلها الأولى. كما تم تطبيق مفاهيم الرقابة الشاملة لتشمل التفتيش الميداني والمكتبي لمختلف فروع البنك الواحد في الداخل والخارج، هذا إلى جانب تطبيق معايير المحاسبة والإفصاح المالي المعمول بها دوليا (جمعية البنوك في الأردن، ٢٠٠٦).

٢-٥ مؤشرات المتانة المالية للبنوك في الأردن (Macro Prudential Indicators)

٢-٥-١ مؤشرات كفاية رأس المال (Capital Adequacy Indicators):

أ. نسبة كفاية رأس المال (Capital Adequacy Ratio):

إيماناً من البنك المركزي بأن وجود مؤسسات مصرفية قوية يعتبر من أساسيات تعزيز قدرة تلك المؤسسات على المنافسة المحلية والخارجية، فقد طلب البنك المركزي من البنوك الأردنية بتاريخ ٢٠٠٣/٨/٢٠ رفع الحد الأدنى لرأسمالها من (٢٠) مليون دينار إلى (٤٠) مليون دينار على أن يتم تحقيق هذا المستوى بنهاية عام ٢٠٠٧. وهنالك توجه لزيادة الحد الأدنى لرأس مال البنوك إلى (١٠٠) مليون دينار مع حلول عام ٢٠١٠. كما قام البنك المركزي الأردني بتاريخ ٢٠٠٣/٦/٩ برفع الحد الأدنى لمعدل كفاية رأس المال إلى (١٢%) بالمقارنة مع النسبة المقررة في لجنة بازل والبالغة (٨%) (تقاس نسبة كفاية رأس مال البنك وفقا لمقررات لجنة بازل بقسمة رأس المال التنظيمي للبنك (يخضع لطريقة خاصة لاحتسابه) على إجمالي موجودات البنك داخل وخارج الميزانية المرجحة بمخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر التشغيل)، ويمكن القول أن كافة البنوك قد تمكنت خلال السنوات القليلة الماضية من رفع رؤوس أموالها لتصل (٤٠) مليون دينار، وذلك قبل الوقت المحدد لها في نهاية عام ٢٠٠٧ (جمعية البنوك في الأردن، ٢٠٠٦).

وتقيس هذه النسبة مدى كفاية رأس المال المحتفظ به من قبل البنك لمواجهة المخاطر التي قد يتعرض لها، وبالرغم من التقلبات التي شهدتها هذه النسبة خلال الفترة (٢٠٠٢ – ٢٠٠٩/٦) ما بين الارتفاع والانخفاض إلا أنها حافظت خلال هذه الفترة كاملة على هامش مريح فوق الحد الأدنى المطلوب في الأردن والبالغ (١٢%) والحد الأدنى المقرر من لجنة بازل والبالغ (٨%)، وقد وصلت هذه النسبة إلى أدنى مستوى لها في نهاية عام ٢٠٠٣ حيث بلغ معدل هذه النسبة لإجمالي البنوك (١٥،٩%)، في حين وصلت إلى أعلى مستوياتها في نهاية عام ٢٠٠٦ حيث بلغت (٢١،٤%) وقد نتج هذا الارتفاع الملحوظ بشكل رئيس عن قيام معظم البنوك بزيادة رؤوس أموالها خلال عام ٢٠٠٦، وتحقيقها لأرباح مرتفعة مما انعكس بشكل ايجابي على نسبة كفاية رأس المال لديها، وذلك على الرغم من النمو الكبير في التسهيلات الذي شهده عام ٢٠٠٦ والتي نمت بنسبة (٢٧،٢%)، ثم انخفضت نسبة كفاية رأس المال في نهاية عام ٢٠٠٨ إلى (١٨،٤%)، وقد نتج هذا الانخفاض بشكل رئيس عن قيام البنك المركزي بتطبيق معيار كفاية رأس المال الجديد (بازل II)، والذي تغيرت بموجبه طرق احتساب المخاطر حيث أصبحت أكثر دقة، كما تم إضافة نوع آخر من أنواع المخاطر إلى مقام النسبة وهي مخاطر التشغيل، ومن المتوقع أن يكون لتطبيق المعيار الجديد انعكاسات ايجابية على تفعيل إدارات المخاطر لدى البنوك وتعزيز الحاكمية المؤسسية، مما سينعكس ايجابياً على سلامة الأوضاع المالية للبنوك وبالتالي تعزيز الاستقرار المالي في المملكة، أما في نهاية النصف الأول من عام ٢٠٠٩ فقد عادت نسبة كفاية رأس المال للارتفاع من جديد حيث بلغت (١٩،٣%) وهذا يعكس زيادة ملاءة البنوك وقدرتها على مواجهة المخاطر وهذا يعزز من استقرار الجهاز المصرفي بشكل خاص والاستقرار المالي بشكل عام. وهنا يجب الأخذ بالاعتبار أن نسبة كفاية رأس المال المرحلية (نصف السنوية) لا تتضمن أرباح البنوك نصف السنوية وبالتالي من المتوقع أن ترتفع النسبة بشكل أكبر في نهاية عام ٢٠٠٩ (تقرير استقرار القطاع المالي في الأردن، ٢٠٠٩).

ب. نسبة الرافعة المالية (Leverage Ratio):

يتم احتساب هذه النسبة بقسمة حقوق مساهمي البنوك على إجمالي موجوداتها، وقد بلغت في نهاية عام ٢٠٠٢ (٧،٢%) ثم أخذت بالارتفاع المستمر لتصل إلى أعلى مستوى لها في نهاية عام ٢٠٠٧ حيث بلغت (١٣،٣%) وهو أكثر من ضعفي الحد الأدنى لمتطلبات البنك المركزي والبالغة (٦%)، وقد نتج هذا الارتفاع الملحوظ عن استمرار معظم البنوك بزيادة رؤوس أموالها

وتحقيقها لأرباح مرتفعة انعكست بشكل إيجابي على حقوق مساهميها، أما في نهاية النصف الأول من عام ٢٠٠٩ فقد بلغت هذه النسبة (١٣%) مقابل (١٢،٩%) في نهاية عام ٢٠٠٨ مما يعزز من قدرة البنوك على مواجهة المخاطر (تقرير استقرار القطاع المالي في الأردن، ٢٠٠٩).

٢-٥-٢ نوعية الأصول ومخاطر الائتمان (Assets Quality and Credit Risk):

أ. نسبة الديون غير العاملة/إجمالي الديون (Non Performing Loans\Total Loans):

الديون غير العاملة حسب تعليمات البنك المركزي الأردني هي الديون التي تنطبق عليها بوادر التعثر أو تكون تعثرت فعلا بسبب حالات معينة مبينة في التعليمات لاحقاً ويقوم البنك بالتحوط لها بإعداد مخصصات كافية لمواجهة خطر عدم التزام العميل بالسداد.

وقد طرأ تحسن كبير على نوعية أصول البنوك في الأردن خلال السنوات السبع الماضية، حيث انخفضت نسبة الديون غير العاملة/ إجمالي الديون من (١٧،١%) في نهاية عام ٢٠٠٢ إلى (٤،٢%) في نهاية عام ٢٠٠٨.

أما في نهاية النصف الأول من عام ٢٠٠٩ وبالرغم من تعمق الأزمة المالية العالمية، إلا أن هذه النسبة لم ترتفع كثيراً حيث بلغت ما نسبته (٦،٤%) وبالتالي فهي ما زالت أقل بكثير من مستوياتها قبل عدة سنوات (تقرير استقرار القطاع المالي في الأردن، ٢٠٠٩).

ب. نسبة تغطية مخصص تدني التسهيلات للديون غير العاملة (Coverage Ratio):

تقيس هذه النسبة مدى كفاية المخصصات المقتطعة من قبل البنوك لمواجهة ديونها غير العاملة، وقد ارتفعت هذه النسبة من (٥٠،٦%) في نهاية عام ٢٠٠٢ لتصل إلى أعلى مستوى لها في نهاية عام ٢٠٠٦ حيث بلغت ما نسبته (٨٠%) لتعود إلى الانخفاض في نهاية عام ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨، حيث بلغت ما نسبته (٦٧،٨%) و (٦٣،٤%) على التوالي، أما في نهاية النصف الأول من عام ٢٠٠٩ فقد انخفضت هذه النسبة بشكل ملحوظ إلى ما نسبته (٤٨،٩%)، وهي نتيجة طبيعية لارتفاع الديون غير العاملة بسبب تداعيات الأزمة المالية العالمية. وقد قام البنك المركزي بتعديل تعليمات تصنيف التسهيلات الائتمانية واحتساب مخصص التدني والاحتياطي للمخاطر المصرفية العامة وذلك بهدف التخفيف على البنوك وعملائها لمساعدتهم في مواجهة تداعيات هذه الأزمة، إلا انه وبالرغم من انخفاض هذه

النسبة إلا إننا نستطيع القول بأن قدرة البنوك على مواجهة المخاطر ما زالت مرتفعة وذلك بالنظر إلى الارتفاع الذي شهدته نسبة كفاية رأس المال لدى البنوك مما يعزز من ملاءمتها وقدرتها على مواجهة المخاطر (تقرير استقرار القطاع المالي في الأردن، ٢٠٠٩).

ج. نسبة الديون غير العاملة مطروح منها مخصصات التدني/ حقوق المساهمين (Non Performing Loans-Impairment Provision\ Stockholders Equity):

انعكاساً لانخفاض نسبة تغطية المخصصات للديون غير العاملة فقد ارتفعت نسبة (الديون غير العاملة مطروح منها مخصصات التدني)/ حقوق المساهمين إلى (١٠،٨%) في نهاية النصف الأول من عام ٢٠٠٩ مقارنة مع (٥،٧%) في نهاية عام ٢٠٠٨، وبالرغم من ارتفاع هذه النسبة إلا أنها ما زالت أقل بكثير من مستوياتها قبل عدة سنوات حيث بلغت في نهاية أعوام ٢٠٠٢ و٢٠٠٣ و٢٠٠٤ (٣٧،٣%) و(٣٠،٧%) و(١٣،٩%) على التوالي، وهذا بدوره يدل على أن البنوك ما زالت قادرة على مواجهة مخاطر الائتمان من خلال إيراداتها وان لديها رؤوس أموال كافية لمواجهة المخاطر مما ينعكس ايجابياً على سلامة ومتانة أوضاع البنوك ويعزز من الاستقرار المالي في المملكة (تقرير استقرار القطاع المالي في الأردن، ٢٠٠٩).

٢-٥-٣ نسب الربحية والكفاءة التشغيلية (Profitability Ratios):

بالرغم من تعمق الأزمة المالية العالمية خلال النصف الأول من عام ٢٠٠٩، إلا أن أرباح البنوك العاملة في المملكة لم تنخفض بشكل كبير، حيث بلغت هذه الأرباح خلال النصف الأول من عام ٢٠٠٩ ما مقداره (١٧٥،٤) مليون دينار، مقابل (٢٣٥،٢) مليون دينار خلال نفس الفترة من عام ٢٠٠٨، أي بانخفاض مقداره (٥٩،٨) مليون دينار وبنسبة انخفاض بلغت (٢٥%).

لقد تكبدت معظم البنوك في العالم خاصة في الدول التي تأثرت كثيراً بالأزمة المالية العالمية خسائر كبيرة خلال النصف الأول من عام ٢٠٠٩، وبالتالي فان تراجع أرباح البنوك في الأردن خلال هذه الفترة بما نسبته (٢٥%) مقارنة مع نفس الفترة من عام ٢٠٠٨ لهو دليل واضح على أن تأثر الأردن بالأزمة المالية العالمية يعتبر محدوداً مقارنة مع دول أخرى في منطقة الشرق الأوسط والعالم. ومن المؤشرات التي تدل على استقرار أرباح البنوك في الأردن هي نسبة هامش الفائدة/ إجمالي الدخل (Interest Margin/ gross income)

والتي تقيس مدى مساهمة صافي أرباح البنك من الفوائد في إجمالي داخله، أي مدى مساهمة النشاط الرئيس للبنوك (Core Business) وهو الإقراض في أرباحها، حيث بلغت هذه النسبة في نهاية النصف الأول من عام ٢٠٠٩ (٧٠،٢%) وهي تقريباً نفس ما كانت عليه في نهاية عام ٢٠٠٨ حيث بلغت آنذاك (٧١،٣%)، وهنا نلاحظ أن أدنى مستوى لهذه النسبة كان خلال عام ٢٠٠٥، حيث بلغت آنذاك (٥٦،٤%)، وقد نتج هذا الانخفاض عن النمو الكبير الذي شهده السوق المالي خلال عام ٢٠٠٥ مما أدى إلى ارتفاع القيمة السوقية لاستثمارات البنوك في الأسهم وإقبال البنوك على زيادة استثماراتها في السوق المالي لتعظيم أرباحها، وهذا بدوره أدى إلى انخفاض مساهمة أرباح البنوك من الفوائد لصالح أرباحها من الاستثمار في الأوراق المالية خاصة الأسهم، أما بخصوص نسب الربحية والكفاءة التشغيلية فقد كانت على النحو التالي:

أ. **معدل العائد على حقوق المساهمين (Return on Equity)**

بلغ معدل العائد على حقوق المساهمين في نهاية النصف الأول من عام ٢٠٠٩ (٤،٧%) مقابل (٦،٨%) في نهاية نفس الفترة من عام ٢٠٠٨ وهو انخفاض طبيعي نتيجة لتراجع أرباح البنوك واستمرار تنامي حقوق مساهميها (تقرير استقرار القطاع المالي في الأردن، ٢٠٠٩).

ب. **معدل العائد على الموجودات (Return on Assets)**

بلغ معدل العائد على الموجودات للنصف الأول من عام ٢٠٠٩ (٠،٦%) مقابل (٠،٩%) لنفس الفترة من عام ٢٠٠٨، علماً بأن معدل العائد على الموجودات قد وصل إلى أعلى مستوياته في نهاية عام ٢٠٠٥ حيث بلغ (٢%)، في حين كان في أدنى مستوياته خلال عام ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣ وبمعدل (٠،٦%) و (٠،٧%) على التوالي (تقرير استقرار القطاع المالي في الأردن، ٢٠٠٩).

ج. السيولة (Liquidity):

تقيس نسبة السيولة القانونية حجم الموجودات السائلة المتوفرة لدى البنك منسوباً إلى التزاماته متوجبة الأداء، وقد ارتفعت هذه النسبة في نهاية النصف الأول من عام ٢٠٠٩ إلى (١٥٥،٦%) مقارنة مع (١٤١،٢%) في نهاية عام ٢٠٠٨، علماً بأن الحد الأدنى المقرر لهذه النسبة يبلغ (١٠٠%) وقد نتج هذا الارتفاع عن توجه البنوك وكردة فعل لتداعيات الأزمة المالية العالمية إلى التوظيفات مرتفعة السيولة وقليلة المخاطر مثل السندات الحكومية والأرصدة النقدية.

إن تمتع البنوك في الأردن بسيولة عالية هو مؤشر ايجابي يدل على سلامة الأوضاع المالية للبنوك وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها مما يعزز من الاستقرار المالي في المملكة.

ومن الجدير ذكره انه وبشكل عام فان ارتفاع نسب السيولة بشكل كبير يعكس عدم كفاءة البنوك في توظيف مصادر أموالها، في حين يعتبر انخفاضها الكبير مؤشر سلبي يعكس مخاطر سيولة مرتفعة، وبالتالي فان على البنوك المواءمة بين الأمان والسيولة الربحية مع إعطاء الأمان والسيولة أولوية على الربحية.

وبهذا الصدد فان البنك المركزي ومن خلال رقابته على الجهاز المصرفي يركز على الإدارة السليمة للسيولة من خلال تعليمات السيولة حسب سلم الاستحقاق (Maturity Ladder) والتي تأخذ بعين الاعتبار المواءمة بين آجال مصادر الأموال واستخداماتها وعدم الاعتماد على مصادر أموال متذبذبة وقصيرة الأجل لتمويل موجودات طويلة الأجل.

ويجدر الذكر أن البنك المركزي بصدد إصدار تعليمات حول إدارة مخاطر السيولة ضمن تعليمات الدعامة الثانية من معيار بازل II ، والتي تتضمن ضرورة أن يتوفر لدى البنك سياسات معتمدة وإجراءات واضحة لإدارة سيولته، كما قام البنك المركزي من خلال تعليمات اختبارات الأوضاع الضاغطة التي أصدرها بتاريخ ٢٠٠٩/٩/٣٠ بالطلب من البنوك بافتراض سيناريوهات معينة تتعلق بارتفاع مفاجئ في التزامات البنك، واختبار قدرة البنك على الوفاء بهذه الالتزامات (تقرير استقرار القطاع المالي في الأردن، ٢٠٠٩).

الفصل الثالث

إدارة المخاطـــــــر

٣-١ مقدمة

٣-٢ ماهية الخطر

٣-٣ أنواع المخاطر

٣-٤ فلسفة المخاطر

٣-٥ إدارة المخاطر

٣-٦ المخاطر المصرفية

٣-٧ أنواع المخاطر المصرفية

٣-٨ المخاطر في البنوك الإسلامية

٣-٩ المخاطر في البنوك الالكترونية

٣-١٠ متطلبات البنك المركزي الأردني فيما يتعلق بإدارة المخاطر

٣-١١ تطبيق بازل II في الأردن

٣-١٢ التعليمات التي صدرت للبنوك

الفصل الثالث

إدارة المخاطر

٣-١ مقدمة:

يتناول هذا الفصل موضوع إدارة المخاطر من حيث تعريف المخاطر وأنواعها وتعريف إدارة المخاطر وأهدافها وأهميتها ومن ثم التطرق إلى أهم المخاطر المصرفية التي تواجه البنوك وطرق قياسها وإدارتها والتعليمات التي وضعها البنك المركزي الأردني للبنوك في مجال إدارة المخاطر وأخيرا أخر التطورات التي حصلت في تطبيق معايير لجنة بازل II على البنوك في الأردن.

٣-٢ ماهية الخطر:

هناك عدة تعريفات للخطر أو المخاطر أو المخاطرة في المجال الاقتصادي وذلك كما يلي:

١- المخاطرة: هي توقع اختلافات في العائد بين المطلوب والمتوقع حدوثه (الهواري، ١٩٨٥، ص ١٠٧).
٢- المخاطرة: هي احتمال الفشل في تحقيق العائد المتوقع (آل شبيب ، ٢٠٠٤، ص٣٦).
٣- المخاطرة: حالة عدم التأكد الذي يمكن قياس درجته (البراوي ، ١٩٨٧، ص٤٥١).
٤- المخاطرة: احتمالية الخسارة من قبل المستثمر (السامرائي، ١٩٨٠،ص٢٤٤).

وقام الدروبي (٢٠٠٧) بتعريف المخاطر بأنها "احتمالية مستقبلية قد تعرض البنك إلى خسائر غير متوقعة وغير مخطط لها بما قد يؤثر على تحقيق أهداف البنك وعلى تنفيذها بنجاح، وقد تؤدي في حال عدم التمكن من السيطرة عليها وعلى آثارها إلى القضاء على البنك وإفلاسه" (الدروبي، ٢٠٠٧، ص٢).

ويرى الباحث من خلال التعريفات السابقة أنها متقاربة من حيث المعنى والمفهوم، حيث ركزت معظم هذه التعريفات على مفهوم الاحتمالية وعدم التأكد من الحصول على العائد المتوقع.

ومن وجهة نظر الباحث فإن تعريف الخطر بأبسط أشكاله هو أي شكل من أشكال التهديد يمكن أن يؤدي إلى حدوث أي شكل من أشكال الخسارة إذا لم يتم حل هذا الخطر في حينه.

وينشأ الخطر عندما يكون هناك احتمال لأكثر من نتيجة والمحصلة النهائية غير معروفة (Jorion and Khoury, 1996) ويتم قياس هذا الخطر عادة باحتساب الانحراف المعياري عن النتائج السابقة (خان واحمد، ٢٠٠٣).

٣-٣ أنواع المخاطر:

توجد طرق عديدة لتقسيم المخاطر حيث قسّم الباحثون المخاطر بطرق مختلفة، منها تقسيم المخاطر إلى:

١. مخاطر عامة: وهي التي ترتبط بأحوال السوق والاقتصاد عامة.
٢. مخاطر خاصة: وهي التي تتصل بالمؤسسة ذاتها أو بنوع معين من الأصول (الدروبي، ٢٠٠٧، ص١).

ويقسم آخرون المخاطر إلى :

١. مخاطر أعمال: وهي التي يكون مصدرها طبيعة عمل المنشأة أو المؤسسة وتتصل بعوامل تؤثر وتتأثر بمنتجات السوق.
٢. مخاطر مالية: ومصدرها الخسائر المحتملة في الأسواق المالية نتيجة تقلبات المتغيرات المالية (Jorion and Khoury, 1996) وتكون في الغالب مصاحبة لنظام الاستدانة (أو ما يسمى بالرافعة المالية) حيث تكون المؤسسة في وضع مالي لا تستطيع مقابلة التزاماتها من أصولها الجارية (Gleason,2000).

ويقسم الباحثان Oldfield and Santomero (1997) المخاطر من حيث إمكانية إداراتها إلى:

١. مخاطر يمكن التخلص منها.
٢. مخاطر يمكن تحويلها لأطراف أخرى.
٣. مخاطر بإمكان المؤسسة التعامل معها وإداراتها بنفسها.

ويرى الدروبي (٢٠٠٧) أنه يمكن تقسيم المخاطر التي قد تتعرض لها المؤسسات المالية عموما إلى مجموعتين:

١- المخاطر المالية.
٢- مخاطر التشغيل (الدروبي، ٢٠٠٧، ص٢).

وتواجه معظم الشركات والمنشآت في شتى القطاعات الاقتصادية أنواعا عديدة من المخاطر التي تختلف طبيعتها حسب طبيعة النشاط الاقتصادي الذي تمارسه المنشأة، والمؤسسات المالية بدورها تواجه أنواعا مختلفة من المخاطر سيتم التطرق لها في هذه الفصل.

٣-٤ فلسفة المخاطر:

تقوم فلسفة المخاطر على أن المخاطر جزء لا يتجزأ من العمل المصرفي، وأنها مصدر لربح متوقع أو خسارة متوقعة، وعلى البنك أن يتجنب تركز المخاطر لديه، ويقبل بالمخاطر إذا كان بإمكانه تحملها، ويدرك بأنها جزء لا يتجزأ من أي نشاط تجاري مربح ويمكن تعويضها بشكل مناسب، ويقوم البنك بتجنبها إن لم يكن قادرا على تحملها أو إذا كان تجنب المخاطرة اقل تكلفة من إدارتها (الخطيب، ٢٠٠٨).

٣-٥ إدارة المخاطر:

تعد الصناعة المصرفية من أكثر الصناعات التي تنطوي على مخاطر، وقد لوحظ تعاظم هذه المخاطر في السنوات القليلة الماضية بالإضافة إلى تغيير طبيعتها، فالمخاطر الائتمانية لم تعد التهديد الوحيد لاستقرار البنك حيث أضيفت إليها مخاطر السوق والسيولة وأسعار الفائدة والتشغيل والمخاطر الإستراتيجية وغيرها مما دعا إلى إعادة تقييم البنوك للمخاطر التي قد تواجهها وكيفية إدارتها مما يدعو إلى ضرورة تبني النظم الفعالة لإدارة المخاطر المصرفية خاصة في ضوء اتجاه العديد من البنوك نحو التعامل مع المستحدثات المصرفية ذات المخاطر المرتفعة (شلبي، ٢٠٠٢).

٣-٥-١ تعريف إدارة المخاطر:

إدارة المخاطر هي تنظيم متكامل يهدف إلى التوصل إلى وسائل محددة للتحكم في الخطر والحد من تكرار تحقق حوادثه، والتقليل من حجم الخسائر بأفضل الوسائل وأقل التكاليف، عن طريق اكتشاف المخاطر وتحليلها، وقياسها وتحديد وسائل مجابهتها، مع اختيار أنسبها لتحقيق الهدف المطلوب (حشاد، ٢٠٠٥).

وقد قام كراسنة (٢٠٠٦) بشرح إدارة المخاطر بأنها "إجراءات شاملة لإدارة المخاطر وإعداد التقارير عنها، بما في ذلك الرقابة الملائمة من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليا من أجل تحديد وقياس ومتابعة ومراقبة كافة المخاطر ذات الصلة وإعداد التقارير عنها" (كراسنة، ٢٠٠٦،ص٣٦).

أما الدروبي (٢٠٠٧) فقد قال أن إدارة المخاطر هي "نظام متكامل وشامل لتهيئة البيئة المناسبة والأدوات اللازمة لتوقع ودراسة المخاطر المحتملة وتحديدها وقياسها وتحديد مقدار آثارها المحتملة على أعمال المصرف وأصوله وإيراداته ووضع الخطط المناسبة لما يلزم ويمكن القيام

بـه لتجنب هذه المخاطر أو لكبحها والسيطرة عليها وضبطها للتخفيف من آثارها إن لم يمكن القضاء على مصادرها" (الدروبي، ٢٠٠٧، ص١٢).

ومن وجهة نظر خان واحمد (٢٠٠٣) فان إدارة المخاطر هي "نظام شامل يضم عملية تهيئة البيئة الملائمة لإدارتها ودعم قياسها وتخفيف آثارها ورصدها وخلق الترتيبات الكافية للرقابة الداخلية" (خان واحمد، ٢٠٠٣، ص ٢٨).

ويرى الباحث من خلال التعريفات السابقة أنها متقاربة من حيث المعنى والمفهوم، حيث أظهرت جميع التعريفات أن إدارة المخاطر هي عملية تهدف إلى التحكم والسيطرة على المخاطر لتخفيف آثارها.

ومن وجهة نظر الباحث فإن إدارة المخاطر هي عملية رقابية تهدف إلى تعريف المخاطر وضبطها للتقليل من آثارها السلبية.

٣-٥-٢ أهداف إدارة المخاطر:

تهدف إدارة المخاطر بشكل رئيس إلى التأكد من :

١. استيفاء كافة المتطلبات القانونية وفي كل الأوقات.
٢. حصر إجمالي التعرض للمخاطر.
٣. تحديد تركز المخاطر وتلافيه (الخطيب، ٢٠٠٨، ص٢٦)

٣-٥-٣ أهمية إدارة المخاطر:

تتركز مشاكل القطاع المالي (بنوك وتأمين وأوراق مالية) بشكل خاص حول إدارة المخاطر، فهذا القطاع يواجه أكثر من غيره مشكلة مخاطر المستقبل وعليه بالتالي أن يطور الأساليب والأدوات التي تمكنه من التعامل مع هذه المخاطر بكفاءة.

إن مواجهة مخاطر المستقبل مشكلة اقتصادية عامة تواجه، وواجهت، جميع الأفراد على مر العصور، ولكن الجديد هو أن هذه المخاطر قد زادت حدتها في العصور الحديثة فضلاً عن أنها أصبحت أكثر وضوحاً في القطاع المالي من غيره من القطاعات (شلبي، ٢٠٠٢).

وحيث أن البنوك لا يمكنها تجنب المخاطر نظرا لطبيعة أعمالها المصرفية، فلابد لها من مواجهتها بعقلية ورشد حتى تتمكن من تحقيق الأرباح دون التعرض للخسائر والإفلاس، ولا يكون ذلك إلا بوجود إدارة فاعلة للمخاطر والتي تعمل على توجيه البنك نحو الطريق الصحيح في عملياتها المصرفية.

٣-٥-٤ عملية إدارة المخاطر:

تمر عملية إدارة المخاطر بالمراحل التالية:

١. تعريف المخاطر
٢. تقييم المخاطر
٣. قياس المخاطر
٤. مراقبة المخاطر
٥. ضبط أو تخفيف المخاطر (Basel Committee on Effective Banking Supervision, 2006)

٣-٦ المخاطر المصرفية:

تتعرض البنوك من خلال ممارستها لأعمالها إلى العديد من المخاطر، والتي تؤثر على أدائها ونشاطها، فالهدف الأساسي لإدارة أي بنك هو تعظيم ثروة حملة الأسهم، والتي تفسر بتعظيم القيمة السوقية للسهم العادي، وتتطلب عملية تعظيم الثروة أن يقوم المديرون بعملية تقييم للتدفقات النقدية والمخاطر التي يتحملها البنك، نتيجة توجيهه لموارده المالية في مجالات تشغيل مختلفة (رزيق و كورتيل، ٢٠٠٧).

والاتجاه نحو زيادة الربحية، تقتضي من إدارة البنك أن تقوم بالاستثمار في أصول تولد أكبر قدر ممكن من الربحية مع خفض التكلفة، ولكن هناك اختلاف بين تعظيم الأرباح وتعظيم الثروة.فلكي يحصل البنك على ربح عالي، يجب عليه أن يتحمل المزيد من المخاطر الناتجة عن ذلك (عبدالعال، ١٩٩٩).

إذن فالمخاطر التي يتعامل معها البنك هي مستقبلية، وتمثل التغير الذي يحدث على قيمة كل سهم أو قيمة الأموال الخاصة أو أصل معين، وهي لصيقة بكل قرار مالي لما تكون التدفقات المالية المنتظرة في زمن لاحق ليست متوقعة بشكل متأكد منه، فالذي يقوم باتخاذ القرار المالي عليه أن يختار بين عدة احتمالات محددة مسبقا (جمال،٢٠٠١).

وقد تم تصنيف هذه المخاطر على وجوه عديدة حيث أن البنوك بشكل عام عرضة لنوعين رئيسين من المخاطر، النوع الأول هي المخاطر النظامية (Systematic Risks) وهي المخاطر التي لا يمكن تجنبها أو إلغائها ولكن يمكن التعايش معها والتقليل من آثارها السلبية من خلال التنويع في المحفظة الاستثمارية (Diversification) وإعداد خطط الطوارئ لمواجهتها، حيث أنها متعلقة بالبيئة التي يعمل بها البنك مثل مخاطر السوق، والمخاطر الائتمانية، والمخاطر التشغيلية، ومخاطر الدولة والمخاطر السياسية، والقانونية والمخاطر البيئية، أما النوع الثاني فهي

المخاطر غير النظامية (Non-systematic Risks) أو المخاطر الداخلية (Business Risks) والمتعلقة بالبنك نفسه وهذا النوع ممكن تجنبه أو معالجته مثل سوء الإدارة وسوء الاستثمار والمخاطر الإستراتيجية والتنظيمية، والتي يمكن تجنبها من خلال وضع السياسات الملائمة والضوابط والإجراءات المنظمة للعمل واختيار الإدارة من ذوي الكفاءة والخبرة وتأهيل الكادر وتحسين أنظمة الرقابة الداخلية والالتزام بأسس الحاكمية المؤسسية (Corporate Governance) (عبدالكريم و أبو صلاح،٢٠٠٧).

أما في رأي محمد (٢٠٠٨) فإن المخاطر المصرفية تنقسم إلى قسمين:

١. مخاطر مالية: وهي عبارة عن الخسائر المحتملة في الأسواق، وتُصنّف إلى:
   - مخاطر ائتمانية
   - مخاطر سوق
   - مخاطر سيولة

٢. مخاطر غير مالية (مخاطر الأعمال): وتحدث نتيجة للأعمال التي تمارسها المصارف، كمخاطر التشغيل، والمخاطر القانونية، والمخاطر السياسية، ومخاطر عدم الالتزام.

٣-٧ أنواع المخاطر المصرفية:

هناك العديد من المخاطر التي تتعرض لها البنوك خلال قيامها بأعمالها اليومية وفيما يلي أهم أنواع هذه المخاطر:

٣-٧-١ مخاطر الائتمان Credit Risk:

تعريف مخاطر الائتمان:

يمكن تعريف مخاطر الائتمان بأنها: "المخاطر الناجمة عن فقدان كل أو جزء من الفوائد المستحقة أو أصل الدين أو كلاهما معاً سواء بالنسبة للاستثمارات في الأوراق المالية (Securities) أو القروض وفقاً للاتفاقات والعقود المبرمة...، كما تزيد مخاطر الائتمان كلما ما زادت القروض (Loans) " وتنشأ المخاطر الائتمانية جراء عدم السداد بالكامل وفي الوقت المحدد مما يسبب خسارة مالية للبنك (أبو قحف وحنفي،١٩٩٥)

وتنشأ مخاطر الائتمان عن عدم قدرة و / أو عدم رغبة الطرف المتعامل Counter Party في الوفاء بالتزاماته ويرتبط بهذه المخاطر ما يسمى بمخاطر الدول وهي المخاطر المرتبطة بالأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية السائدة في بلد المقترض (الخطيب، ٢٠٠٨).

مقاييس مخاطر الائتمان:

من أهم مقاييس مخاطر الائتمان ما يلي:

١. **نسبة مخصص القروض غير العاملة/ إجمالي القروض أو حقوق الملكية.**

(Impairment Provision for Non Performing Loans\Total Loans or to Stockholders Equity Ratio)

فيما يتعلق بهذه النسبة فكلما زادت دل ذلك على انخفاض المخاطرة الائتمانية حيث أن البنك يعمل على اقتطاع المخصص بغرض التحوط ضد مخاطر الائتمان.

٢. **نسبة إجمالي القروض/ إجمالي الودائع (Total Loans\Total Deposits)**

فيما يتعلق بهذه النسبة فكلما زادت دل ذلك على زيادة المخاطرة الائتمانية، حيث أن القروض هي أكثر الأصول خطورة ولذلك يتحتم على البنك حماية ودائعه. وبالتالي فإن الزيادة في حجم القروض وخاصة غير المضمونة سيؤدي لاحتمال تعرض البنك لفقدان جزء من أصل القرض، مما قد يؤدي إلى عدم قدرته على تسديد الودائع (Peter,1996).

اساليب إدارة مخاطر الائتمان:

أولاً: تصنيف الأصول:

من أهم أساليب إدارة المخاطر الائتمانية أسلوب تصنيف الأصول والذي يقوم بتصنيف تلك الأصول وفقاً لدرجة المخاطرة التي ترتبط بها وبشكل عام لابد من تصنيف جميع الأصول المتمثلة بالقروض وحسابات الذمم والاستثمارات، وتتضح أهمية تصنيف الأصول من خلال ما أثبتته بعض التجارب الائتمانية، بأن الكثير من القروض تمر في طريقها للتسديد بعدة مراحل ذات علامات محددة تنبئ عن درجة معينة من المخاطر، مما قد يؤدي لتعثر هذه القروض، مما يؤكد على ضرورة تصنيف الأصول (Greuning & Bratanovic,2008).

وتقوم البنوك بعملية تصنيف التسهيلات وفقاً لتعليمات البنك المركزي حيث يكون التصنيف على النحو التالي (تعليمات تصنيف التسهيلات واحتساب المخصصات،٢٠٠٦):

أ. **تسهيلات ائتمانية مُتدنية المخاطر**: وهي التسهيلات الائتمانية التي تحمل أي من الخصائص التالية:

١. الممنوحة للحكومة الأردنية وبكفالتها، وكذلك لحكومات البلدان التي يوجد للبنوك الأردنية فروع فيها على أن تكون هذه التسهيلات ممنوحة بنفس عملة البلد المُضيف.
٢. المضمونة بتأمينات نقدية بنسبة (١٠٠%) من الرصيد القائم بأي وقت من الأوقات.
٣. المكفولة بكفالة بنكية مقبولة بنسبة (١٠٠%).

ب. **تسهيلات ائتمانية مقبولة المخاطر**: وهي التسهيلات الائتمانية التي تتصف بالخصائص التالية:

١. مراكز مالية قوية وتدفقات نقدية كافية.
٢. موثقة بعقود ومُغطاة بضمانات مقبولة حسب الأصول.
٣. وجود مصادر جيدة للسداد.
٤. حركة حساب نشطة وانتظام السداد لأصل المبلغ والفوائد.
٥. إدارة كفؤة للعميل.

ج. **تسهيلات ائتمانية تحت المُراقبة (تتطلب عناية خاصة)**: وهي التسهيلات الائتمانية التي تتصف بأي من ما يلي:

١. وجود مُستحقات لفترة تزيد عن (٦٠) يوماً وتقل عن (٩٠) يوماً لأصل التسهيلات الائتمانية و/أو فوائدها.
٢. الجاري المدين ضعيف الحركة ولم يبلغ عدد مرات دورانه أربع مرات في السنة على الأقل.
٣. تجاوز رصيد الجاري مدين للسقف المُقرر بنسبة (١٠%) فأكثر ولفترة تزيد عن (٦٠) يوماً وتقل عن (٩٠) يوماً.
٤. التسهيلات الائتمانية التي سبق وأن صُنفت كتسهيلات ائتمانية غير عاملة وأخرجت من إطار التسهيلات الائتمانية غير العاملة بموجب جدولة أصولية.
٥. التسهيلات الائتمانية مقبولة المخاطر والتي تمت هيكلتها.

٦. التسهيلات الائتمانية التي سبق وأن صُنفت كتسهيلات ائتمانية غير عاملة ضمن فئة دون المُستوى وقام العميل بتسديد كامل المُستحقات (الأصل والفوائد)، أو تسديد كامل رصيد الفائدة المُعلقة على حساب الجاري مدين إضافة لتسديد نسبة (١٠%) من السقف الممنوح على أن يتم تخفيض هذا السقف بقيمة الدفعة المُسدّدة، علماً بأنه يسمح بهذا الإجراء مرة واحدة خلال السنة وفي حال تكرار هذا الإجراء مرة ثانية خلال السنة يتم إعادة إدراج التسهيلات ضمن التسهيلات الائتمانية دون المُستوى ولا يجوز إخراجها إلا بإجراء جدولة أصولية.

٧. التسهيلات الائتمانية الممنوحة لأي من عملاء البنك وتتصف بخصائص التسهيلات الائتمانية مقبولة المخاطر إلا أنّ لدى العميل تسهيلات ائتمانية غير عاملة لدى بنوك أخرى.

٨. عدم توفر دراسة ائتمانية سنوية على الأقل عن العميل تستند إلى بيانات مالية مصدقة (بالنسبة للشركات المطلوب منها إعداد مثل تلك البيانات وفق أحكام قانون الشركات) وبيان مالي لباقي العملاء.

٩. قيمة الكفالات المدفوعة نيابة عن العملاء والتي لم تُقيّد على حساباتهم ومضى على دفعها أقل من (٩٠) يوماً.

١٠. التسهيلات الائتمانية التي مضى على تاريخ انتهاء سريانها مدة تزيد عن (٦٠) يوماً وتقل عن (٩٠) يوماً ولم تُجدد.

د. تسهيلات ائتمانية غير عاملة: وهي التسهيلات الائتمانية التي تتصف بأي من الصفات التالية:

١. مضى على استحقاقها أو استحقاق أحد أقساطها أو عدم انتظام السداد لأصل المبلغ و/أو الفوائد أو جمود حساب الجاري مدين المُدد التالية:

التسهيلات الائتمانية دون المُستوى	من (٩٠) يوم إلى (١٧٩) يوم
التسهيلات الائتمانية المشكوك في تحصيلها	من (١٨٠) يوم إلى (٣٥٩) يوم
التسهيلات الائتمانية الهالكة	من (٣٦٠) يوم فأكثر

٢. الجاري مدين المُتجاوز للسقف الممنوح بنسبة (١٠%) فأكثر ولمدة (٩٠) يوماً فأكثر.
٣. التسهيلات الائتمانية التي مضى على تاريخ انتهاء سريانها مدة (٩٠) يوماً فأكثر ولم تُجدد.
٤. التسهيلات الائتمانية الممنوحة لأي عميل أعلن إفلاسه أو لأي شركة تم إعلان وضعها تحت التصفية.
٥. التسهيلات الائتمانية التي تم هيكلتها لمرتين خلال العام الواحد.
٦. الحسابات الجارية وتحت الطلب المكشوفة لمدة (٩٠) يوماً فأكثر.
٧. قيمة الكفالات المدفوعة نيابة عن العملاء ولم تُقيّد على حساباتهم ومضى على دفعها (٩٠) يوماً فأكثر.

ثانياً: استخدام نماذج تصنيف مخاطر العملاء المساعدة في التنبؤ:

ينطوي منح الائتمان على مخاطرة قد تكون ذات تأثير مباشر على الوضع المالي للبنك مما يستدعي قيام البنك بإجراء دراسة ائتمانية دقيقة وفق أسس علمية تساعد المحلل الائتماني في ترتيب مخاطر العملاء (Risk Rating) ومن ثم تسعير تلك المخاطر، ويعتبر نظام تصنيف المخاطر المتعلقة بالعملاء ذو أهمية واضحة، فهو يساهم في قيام البنك بتحديد الحجم الأمثل للقروض ذات المخاطر في المحفظة الائتمانية وذلك من خلال تقدير المخاطر بدرجة معينة من الثقة بالإضافة إلى أن هذا النظام يساعد إدارة الائتمان على تسعير الائتمان بناء على المخاطر وذلك مع ملاحظة العلاقة الطردية بين كل من المخاطرة والعائد، بالإضافة إلى أن استخدام هذا النظام يؤدي لتقليل الخسائر التي يتحملها البنك وذلك من خلال تخفيض تكاليف التحليل الائتماني وإمكانية بناء جداول مراجعة دورية لمتابعة الائتمان، وملاحظة أي احتمال لتعرض العميل للمخاطر.

وهناك نوعان من الأساليب التي تستند عليها البنوك لتحديد معايير قبول العملاء (Client Acceptance Criteria) وهي :

١. **الأساليب الكمية:** وهي تعتمد على استخدام النسب المالية المستخرجة من خلال تحليل القوائم المالية للعميل وهي تسمى كذلك بالأساليب المحاسبية.
٢. **الأساليب النوعية:** وهي تسمى كذلك بالطرائق المصرفية وهي تعتمد على تطوير نماذج إحصائية بالاعتماد على نظرية الاحتمالات وذلك من خلال دراسة عينات القروض التي يمنحها البنك وتحليل المعلومات المتعلقة بها (النجار،١٩٩٨).

الأساليب الكمية:

من أهم الأساليب الكمية المستخدمة هو نموذج Altman حيث قام الباحث (Altman) باستخدام التحليل متعدد المتغيرات وذلك بغرض التنبؤ بمشاكل فشل الشركات وتوصل إلى معادلة (z-score) من خلال المقارنة بخمس نسب مالية تتعلق بثلاث وثلاثين شركة ناجحة وثلاثة وثلاثين شركة فاشلة، وجميعها من نفس النشاط وللتمييز بين الشركات الناجحة والشركات ذات احتمالية الفشل قام (Altman) بوضع معايير معينة بناءً على النسب المستخدمة في القياس ومن خلال هذه النسب وجد الباحث أن النموذج باستطاعته أن يتنبأ بدرجة ثقة (٩٥%) قبل عام واحد من الفشل وبدرجة ثقة (٧٢%) قبل سنتين من الفشل وذلك باستخدام النموذج التالي:

$$Z=1.2X1 + 1.4X2 + 3.3X3 + 0.6X4 + 1X5$$

وأما النسب التي استخدمها فهي:

X1 = صافي رأس المال العامل/ إجمالي الموجودات

X2 = الاحتياطيات والأرباح المدورة/إجمالي الموجودات

X3 = صافي الربح قبل الضريبة والفوائد/ إجمالي الموجودات

X4 = القيمة السوقية للشركة/ القيمة الدفترية لإجمالي الالتزامات

X5 = المبيعات/إجمالي الموجودات

أما المعايير التي حددها Altman بناءً على النموذج السابق فهي:

١. الشركات التي يقل (Z-score) لديها عن (١,٨١) يتوقع لها أن تفشل.
٢. الشركات التي يقع (Z-score) لديها ضمن (١,٨١-٢,٩٩) يصعب التنبؤ بشأنها بشكل قاطع وهذه تسبب مشكلة للنموذج لأنها تمثل منطقة عدم قرار، وقد أوضحت الدراسات بأن هذا الأسلوب يمكن تطبيقه على العملاء بمختلف أنواع نشاطاتهم.
٣. الشركات التي يزيد (Z-score) لديها عن (٢,٩٩) لا تواجه احتمال الفشل في المدى المنظور (Anthony,2000).

الأساليب النوعية:

أما الأساليب النوعية فمن أهمها نموذج (Argenti) والمعروف بـ (A-score) وقد قام بدراسة مجموعة من القروض المتنوعة التي يمنحها البنك بحسب جودتها، وذلك بالإضافة لاستخدام معلومات عن أهلية العميل ومؤشرات الخطر المحيطة ببعض النشاطات. ومن أهم الأساليب النوعية التي يمكن استخدامها في هذا المجال:

١. تحديد السياسة المتبعة في إدارة الشركة وذلك من خلال دراسة أسلوب الإدارة في الشركة.
٢. التزام العميل مع البنك وسمعته وطبيعة علاقته مع البنك من حيث كونه عميلاً استراتيجياً أو عادياً.
٣. التعرف على صافي ربح الحساب لدى العميل، بالإضافة لحركة الحساب ومعدل دورانه.
٤. دراسة النظام المحاسبي المتبع في الشركة ومدى لجوء الشركة لأسلوب المحاسبة الإبداعية التي تساهم في زيادة أهمية المؤشرات النوعية وتقلل من مدلول النسب المالية.
٥. ظروف الصناعة والمنافسة وأثرها على نشاط العميل.

ثم يقوم المحلل الائتماني بدراسة أثر كل معيار على فشل الشركة وتعثرها، وذلك باستخدام نماذج إحصائية معينة بناءً على مستوى ثقة تحدده إدارة المخاطر في البنك بحسب ميولها لقبول المخاطر ثم إعطاء وزن لكل مؤشر بناءً على مخاطرته ويتم تجميع الأوزان للأساليب الكمية والنوعية ومن ثم تصنيف مخاطر العميل بناءً على ذلك (النجار،١٩٩٨).

العوامل المؤثرة على مخاطر الائتمان:

يمكن حصر العوامل المؤثرة على مخاطر الائتمان أو جودة محفظة القروض في البنك على النحو التالي:

١. عوامل خارجية كالوضع الاقتصادي، والكوارث الطبيعية.
٢. عوامل داخلية تتعلق بالإدارة مثل حجم القرض، والسياسة الائتمانية للبنك، وتركز القروض في قطاع معين وعدم الالتزام بشروط منح القرض.

٣-٧-٢ مخاطر السوق Market Risk:

وهي المخاطر الحالية أو المستقبلية التي يمكن أن تؤثر على إيرادات البنك ورأسماله والناجمة عن التقلبات في أسعار الفائدة وأسعار الصرف وأسعار الأوراق المالية والسلع. وهذا النوع من المخاطر تم إضافته إلى متطلبات معيار كفاية رأس المال في العام ١٩٩٦ بحيث يتوجب على البنوك الاحتفاظ برأسمال لمواجهة مخاطر السوق بأنواعها (عبدالكريم، ٢٠٠٧).

وتعرف مخاطر السوق أيضا بأنها المخاطر الناشئة عن حدوث تغيرات في كل من أسعار الأوراق المالية وأسعار الصرف وأسعار الفائدة. والتي قد يكون لها تأثير سلبي على البنك كحدوث خسائر في بنود الموجودات أو بنود المطلوبات في ميزانيات البنوك، أو في بنود خارج الميزانية. وتتكون مخاطر السوق بشكل عام من ثلاث عناصر رئيسة (تقرير استقرار القطاع المالي في الأردن،٢٠٠٩) كما يلي:

أولاً: مخاطر السوق لمراكز الأسهم المحتفظ بها للمتاجرة وأسعار البضائع:

وهي مخاطر احتمالية تعرض البنك لخسائر بسبب التقلبات في الأسعار السوقية للسندات والأسهم والبضائع، لذلك يجب أن تقوم البنوك بإعداد واعتماد سياسات محددة تحكم التعامل مع هذه الأنشطة، وأن تعكس هذه السياسات مستوى قبول البنك للمخاطر المختلفة التي قد تنشأ عن المتاجرة والاستثمار، ويعتبر قياس مخاطر السعر في غاية الأهمية من أجل إدراك الخسائر المحتملة والتأكد من أن هذه الخسائر لا تؤثر بشكل كبير على رأس المال (عبدالكريم، ٢٠٠٧).

ثانياً: مخاطر سوق العملات الأجنبية وأسعار الصرف:

وهي المخاطر التي يواجهها البنك أثناء قيامه بتنفيذ عمليات تبادل النقد الأجنبي، حيث أنه قد يتعرض لخسائر كبيرة إذا لم تتم عملية التبادل بشكل سليم، ولذلك قد يتحمل البنك خسائر نتيجة تقلبات أسعار صرف العملات. وتتمثل احتمالية الخسارة من إعادة تقييم مراكز مأخوذة بالعملة المحلية مقابل عملات أجنبية. وتعتبر مخاطر أسعار الصرف أحد أشكال المخاطر التي تتضمن مخاطر متعددة مثل مخاطر الائتمان والسيولة (عبدالكريم، ٢٠٠٧).

ثالثاً: مخاطر السوق لأسعار الفائدة:

هي المخاطر الناجمة عن تقلبات أسعار الفائدة والتي قد يكون لها تأثير سلبي على إيرادات البنك ورأسماله، حيث أن البنوك تواجه هذه المخاطر من منطلق كونها وسيط مالي ولذلك فإن مخاطر أسعار الفائدة قد تنطوي على تهديد كبير لأرباح البنك ورأسماله، الأمر الذي يتطلب من البنك إدارة مخاطر سعر الفائدة من خلال المحافظة على مستويات مقبولة بالنسبة للبنك. وهناك أوجهاً متعددة من مخاطر سعر الفائدة أهمها اختلاف مواعيد الاستحقاق مقابل سعر الفائدة الثابت، وإعادة التسعير مقابل سعر فائدة متغير لأصول البنك وخصومه ومراكزه المالية خارج الميزانية. (عبدالكريم، ٢٠٠٧).

٣-٧-٣ مخاطر أسعار الفائدة:

تعريف مخاطر أسعار الفائدة:

يمكن تعريف مخاطر الفائدة بأنها "المخاطر المتضمنة احتمالية التعرض للخسارة الناجمة عن حساسية الإيرادات تجاه التحركات المستقبلية في أسعار الفوائد وتعود هذه المخاطر إلى التغير الأساسي في القيمة السوقية لحقوق الملكية وصافي دخل الفائدة في البنك مقارنة مع التغيرات الحاصلة في معدلات الفائدة السوقية، وهذا التغير يؤثر على محفظة الاستثمارات والقروض في البنك وله علاقة بمواعيد الاستحقاق للأصول والخصوم" (حماد، ٢٠٠٠، ص٧٣).

وتقاس مخاطر الفائدة من خلال:

مخاطر سعر الفائدة = الأصول الحساسة لسعر الفائدة / الخصوم الحساسة لسعر الفائدة.

Interest rate risk= Interest – sensitive Assets/ Interest – sensitive Liabilities

وفي الأوقات التي يسودها التقلب الواسع لأسعار الفائدة، فإن هذا المعدل يعكس المخاطر التي يرغب البنك في تحملها حيث أن هذه العلاقة تتنبأ بالتوجه المستقبلي لسعر الفائدة، وتحاول بعض البنوك أن تجعل معدل الحساسية للأصول الخطرة والخصوم الخطرة قريباً من (١) وذلك من خلال مواءمة استحقاق الأصول مع استحقاق الخصوم.

وفي الحالة التي تكون فيها مخاطر سعر الفائدة أو حساسية سعر الفائدة أكبر من (١)، فان ارتفاع أسعار الفائدة سيؤدي لزيادة حجم التسهيلات الممنوحة من قبل البنك، وبالتالي زيادة ربحية البنك، أما عندما تكون نسبة المخاطر أقل من (١) بمعنى أن المخاطر مرتفعة، فإن ارتفاع سعر الفائدة سيؤدي بالبنك لتخفيض حجم التسهيلات وبالتالي تقليل الربحية.

أنواع مخاطر أسعار الفائدة:

وهنالك عدة أنواع لمخاطر أسعار الفائدة:

١. إعادة التسعير (Repricing Risk): ينشأ هذا الخطر من خلال الفروقات في توقيت الاستحقاق للمعدلات الثابتة وإعادة التسعير في المعدلات المعومة ذات العلاقة بالأصول والخصوم والبنود خارج الميزانية، وهذه الاختلافات في معدلات الفائدة تعرض دخل البنك إلى تذبذبات غير متوقعة.

٢. خطر منحنى العائد (Yield Curve Risk): عدم الملاءمة في إعادة التسعير تعرض البنك لمخاطرة ناتجة عن التغيرات في ميل وشكل منحنى العائد والذي يتشكل عندما تؤثر التغيرات غير المتوقعة تأثيراً معاكساً على دخل البنك أو على القيمة الاقتصادية الأساسية للبنك. وبالتالي فإن قيمة الأداة طويلة الأجل ستقل بوضوح إن زاد منحنى العائد مما يؤثر سلباً على البنك.

٣. الخطر الأساسي Basis Risk: ينتج عند الارتباط غير التام ما بين تسوية المعدلات المقبوضة والمعدلات المدفوعة على أدوات مختلفة والتي من جهة أخرى لها نفس خصائص إعادة التسعير وعندما يتغير سعر الفائدة فان هذه الاختلافات تؤدي لتغير التدفق النقدي والعوائد على الأصول والخصوم والبنود خارج الميزانية، ويحدث هذا الخطر عندما يتم تمويل الأصل الذي يعاد تسعيره شهرياً بناءً على مؤشر معين (كأسعار الفائدة على السندات

الحكومية) من خلال خصم يعاد تسعيره شهريا ولكن بناءً على مؤشر آخر مثل (Libor) وهو سعر الإقراض بين البنوك في لندن. فالخطر الرئيسي ينتج عن تغير غير متوقع في الفارق بين كل من معدلات المؤشرين (حنفي، ١٩٩٣).

إدارة مخاطر أسعار الفائدة:

يمكن للبنك أن يواجه مخاطر أسعار الفائدة من خلال:

أ- المواءمة في الآجال Matching Maturities:

ينبني هذا الأسلوب على أساس التناسق في استحقاقات الأصول والخصوم بمعنى استخدام خصوم ذات استحقاق معين لتمويل أصول ذات نفس الاستحقاق وهذا يحيد مخاطر سعر الفائدة.

ب- إعادة التمويل Refinance Position:

وهو منهج قائم على أساس تمويل قرض ذو استحقاق طويل الأجل من خلال خصوم قصيرة الأجل.

ج- إعادة الاستثمار Reinvestment Position:

ويستخدم هذا المنهج من خلال كون خصوم البنك أطول استحقاقاً من الأصول المحولة.

هذا بالإضافة إلى تغطية مخاطر سعر الفائدة من خلال عقود المبادلات أو العقود المستقبلية فالبنك يمكنه أن يتعهد ببيع أو شراء أوراق مالية مستقبلاً بسعر محدود أكبر من السعر الحالي وهذا يدعى بالعقود المستقبلية (Future Contracts). وفي حالة كون البنك في حالة فجوة إيجابية (Positive Duration Gap) ومن ثم ازدادت أسعار الفائدة، فإن القيمة السوقية للأسهم ستنخفض. ويستطيع البنك حماية نفسه من خلال اتخاذ وضع مغاير في المستقبل كالقيام ببيع سندات حكومية. وبالتالي فإذا ارتفعت أسعار الفائدة السوقية فان العائد على العقود المستقبلية سيعوض الخسارة لدى البنك ولكن إن انخفضت أسعار الفائدة فإن الخسارة سوف تعوض الربح (Kohn,1991).

وهذا الأسلوب يسمى بالتغطية أو التحوط (Hedging) فمهما كانت نوع الفجوة في البنك فهو يستطيع حماية نفسه من مخاطر أسعار الفائدة كلياً أو جزئياً من خلال التغطية.

وتتعامل الإدارة الجريئة (Aggressive Management) مع تحليل حساسية فجوة سعر الفائدة بالأسلوب المؤدي لتعظيم العائد المتولد، فعندما تتوقع هذه الإدارة ارتفاع أسعار الفائدة، فسوف تجعل نسبة الأموال المقرضة إلى الأموال المقترضة والتي تحمل سعر فائدة متغير أكبر من الواحد صحيح. بالإضافة إلى جعل تواريخ استحقاق التزاماتها

أطول قياساً بتواريخ استحقاق استثماراتها. وتتخذ الإدارة موقفاً عكسياً في حالة توقع انخفاض أسعار الفائدة (الهندي، ٢٠٠٠).

٣-٧-٤ مخاطر التشغيل Operational Risk:

تنشأ مخاطر التشغيل عند ممارسة البنك لأنشطته المختلفة التي ينتج عنها أنواعاً مختلفة من الأخطاء، منها البشرية التي تكون بسبب عدم الكفاءة والتدريب على أساليب العمل .ومنها الفنية التي تحدث نتيجة لأعطاب أجهزة الحاسوب، أو أجهزة الاتصالات المختلفة، ومنها الأخطاء المتعلقة بالعمليات التي تحدث في المواصفات، وعدم الدقة عند تنفيذ العمليات (محمد،٢٠٠٨).

وقد عرفتها لجنة بازل بأنها مخاطر الخسارة الناتجة عن عدم ملاءمة، أو فشل العمليات الداخلية، والأفراد والأنظمة وتكون الخسارة بسبب أحداث خارجية تلحق الضرر بالموجودات الثابتة أو خسارة هذه الموجودات نتيجة لكوارث طبيعية، أو لأحداث أخرى (حشاد،٢٠٠٥).

وقد عرفها الدروبي (٢٠٠٧) بأنها "المخاطر التي يكون مصدرها الأخطاء البشرية أو المهنية أو الناجمة عن التقنية أو الأنظمة المستخدمة أو القصور في أي منها، أو التي تنجم عن الحوادث الداخلية في المصرف كما تشمل أيضا المخاطر القانونية حيث اعتبرتها اتفاقية بازل للرقابة المصرفية جزءا من مخاطر التشغيل" (الدروبي، ٢٠٠٧، ص٥).

وتعتبر مخاطر التشغيل موضوعاً حديثاً على الساحة المصرفية تم تقديمه من قبل لجنة بازل للرقابة المصرفية في إطار اتفاقية بازل II، وعلى الرغم من أن هذا الصنف من المخاطر في الواقع قائم منذ قيام النشاط المصرفي إلا أن أمر إبرازه والاهتمام به ووضع متطلبات رأسمالية لمواجهته والتحوط له يعتبر أمراً حديثاً ولا يزال في المراحل الأولى للتطبيق نظراً لكون آثاره السلبية لم تكن بارزة وواضحة في السابق، إلا أن الأزمات المصرفية المتتالية التي عصفت بالعديد من الدول (مثل أزمة المكسيك في نهاية العام ١٩٩٤ والأزمات المالية في دول جنوب شرق آسيا في العام ١٩٩٧ والبرازيل وروسيا وتركيا والأرجنتين) والتي أدت إلى انهيار بنوك كبيرة وألحقت خسائر جسيمة لاقتصاديات هذه الدول وبالتالي هددت الاستقرار المالي بشكل عام أدت بالبنوك والسلطات الرقابية والمنظمات والهيئات الدولية المعنية بالاستقرار المالي إلى البحث عن الأسباب الفعلية وراء هذه الأزمات والتي خلصت إلى أن أهم أسباب هذه الأزمات هو الضعف الواضح في الحاكمية وضعف أنظمة الرقابة الداخلية ورقابة الجهات الحكومية والضعف الواضح في إدارة المخاطر بشكل عام والمخاطر التشغيلية بشكل خاص.

وتجدر الإشارة إلى أن التطور المتسارع في النشاطات والخدمات المصرفية وتزايد الاعتماد على التكنولوجيا ووسائل الاتصال الحديثة والخدمات المصرفية الإلكترونية (E-Banking)،

بالإضافة إلى تزايد اعتماد البنوك على جهات خارجية في توفير بعض الخدمات والمتمثل بالإسناد الخارجي (Outsourcing) الأمر الذي أدى إلى تزايد أهمية المخاطر التشغيلية وأصبحت محوراً أساسياً من محاور إدارة المخاطر، وفي نفس الوقت تزايد الاهتمام بها من قبل الهيئات الدولية والسلطات الرقابية والمؤسسات المصرفية (عبدالكريم، ٢٠٠٧).

أنواع مخاطر التشغيل:

أكدت لجنة بازل أن المخاطر التشغيلية تعبير له عدة معانٍ في الصناعة المصرفية، لذلك يتوجب على البنوك ولأغراض داخلية أن تعتمد على تعريفها الخاص للمخاطر التشغيلية كون ذلك يساعدها في تحديد المخاطر التي تنطوي على خسائر كبيرة، وفيما يلي أنواع المخاطر التشغيلية وتفسير لكل نوع منها حسبما أوردتها ورقة الممارسات السليمة (Basel Committee on Banking Supervision,2003) والمعدة من قبل لجنة بازل:

أ. تنفيذ وإدارة العمليات:

وهي الخسائر الناتجة عن المعالجة الخاطئة للعمليات وحسابات العملاء وعمليات المصرف اليومية، والضعف في أنظمة الرقابة والتدقيق الداخلي، والإخفاق في تنفيذ المعاملات وإدارة العمليات، ومثال ذلك: الأخطاء في إدخال البيانات، والدخول إلى البيانات لغير المصرح لهم بذلك، والخلافات التجارية، وخسائر بسبب الإهمال أو إتلاف أصول العملاء.

ب. العنصر البشري:

وهي الخسائر التي يتسبب بها الموظفون أو تتعلق بالموظفين (بقصد أو بدون قصد)، كما تشمل الأفعال التي يكون الهدف منها الغش أو إساءة استعمال الممتلكات أو التحايل على القانون واللوائح التنظيمية أو سياسة الشركة من قبل المسؤولين أو الموظفين، وكذلك الخسائر الناشئة عن العلاقة مع العملاء، والمساهمين، والجهات الرقابية وأي طرف ثالث. ومن الأمثلة عليها: عمليات الاحتيال الداخلي من قبل موظفين، (كالاختلاس المالي، والتعمد في إعداد تقارير خاطئة عن أوضاع البنك، والتجارة الداخلية لحسابات الموظفين الخاصة، وإساءة استخدام بيانات العملاء السرية، والتواطؤ في السرقة، والسطو المسلح، والابتزاز، والرشاوى، والتهرب الضريبي المتعمد) وعمليات التداول دون تخويل وإنجاز حركات غير مصرح بها، والمعالجات الخاطئة، والغرامات والعقوبات بسبب أخطاء الموظفين، وممارسات العمل والأمان الوظيفي.

ج. الأنظمة الآلية والاتصالات:

وهي الخسائر الناشئة عن تعطل العمل أو فشل الأنظمة بسبب البنية التحتية، وتكنولوجيا المعلومات، أو عدم توفر الأنظمة، وأي عطل أو خلل في الأنظمة، وتشمل: انهيار أنظمة

الكمبيوتر، والأعطال في أنظمة الاتصالات، وأخطاء البرمجة، وفيروسات الحاسب، والفائدة المفقودة بسبب العطل.

د. الأحداث المتعلقة بالبيئة الخارجية:

الخسائر الناشئة عن أعمال طرف ثالث، بما يشمل الاحتيال الخارجي وأي أضرار تصيب الممتلكات والأصول، وخسائر نتيجة تغيير في القوانين بما يؤثر على قدرة المصرف في مواصلة العمل. وتشمل: الاحتيال الخارجي (كالسرقة والسطو المسلح، وتزييف العملات والتزوير، والقرصنة التي تؤدي إلى تدمير الحواسيب، وسرقة البيانات، والاحتيال عبر بطاقات الائتمان، والاحتيال عبر شبكات الكمبيوتر والإرهاب والابتزاز) والكوارث الطبيعية (الهزات الأرضية، والحرائق، والفيضانات...الخ).

ونظرا للطبيعة المعقدة لمخاطر التشغيل فانه يصعب تحديد حجمها، ومعظم أدوات قياس مخاطر التشغيل غير مطورة وتخضع للتجربة، ولكن يمكن للبنوك أن تحصل على المعلومات الخاصة بالمخاطر المتعددة من التقارير والخطط التي تصدر عنها مثل تقارير المراجعة، والتقارير الخاصة بالرقابة المصرفية، وتقارير الإدارة، وخطط العمل، وخطط التشغيل ومعدلات الخطأ وما إلى ذلك. والمراجعة الحصيفة لهذه الوثائق ستكشف عن الثغرات التي يمكن أن تكون مصدرا للمخاطر المحتملة، ويمكن بعدها تصنيف المعلومات التي تتوفر من التقارير لتحديد العوامل الداخلية والخارجية للمخاطر ثم تحويلها إلى مؤشر عن أرجحية وقوع خسائر للمؤسسة (خان واحمد، ٢٠٠٣).

وطالما أن هنالك عددا من المصادر التي تنشأ منها مخاطر التشغيل فانه يتعين التعامل مع هذه المخاطر بطرق مختلفة وعلى وجه التحديد، فالمخاطر التي مصدرها العاملون تحتاج إلى إدارة فاعلة ورصد وتحكم، وهذه بدورها تحتاج إلى قيام إجراءات عمل كافية، ومن العناصر المهمة للتحكم في مخاطر التشغيل هو الفصل الواضح للمسؤوليات ووضع خطط طوارئ، وعنصر آخر مهم هو التأكد من انسجام نظم التبليغ عن المخاطر وسلامتها واستقلالها. ويجدر القول هنا أن للمدققين الداخليين دور كبير في رصد مخاطر التشغيل (المرجع السابق).

٣-٧-٥ مخاطر رأس المال Capital Risk:

تعريف مخاطر رأس المال:

تشير هذه المخاطر إلى المدى الذي يمكن أن تنخفض إليه قيمة الأصول قبل أن يتعرض موقف المودعين والدائنين الآخرين للخطر. وتحدث المخاطر حين لا يتمكن البنك من الاستمرار عندما تصل القيمة السوقية للأصول إلى قيمة أقل من القيمة السوقية للخصوم.وفي هذه الحالة لا يستطيع البنك دفع التزاماته وتصل الخسائر إلى أموال المودعين (حماد،٢٠٠٠).

وظيفة رأس المال في البنك التجاري:

يلعب رأس المال دورا هاماً بالنسبة للبنك التجاري فهو يعدّ بمثابة تأمين وغطاءً لامتصاص الخسائر المتوقعة بالإضافة إلى حماية حقوق المودعين من مخاطر انخفاض قيمة الأصول والتي في أغلبها تقوم بتمويلها الودائع، ويمكن تلخيص أهم الوظائف التي يقوم بها رأس المال بما يلي (حديد،١٩٧٨):

١. توفير تغطية كلفة تملك العقارات التي يحتاجها البنك لأعماله وكذلك أي معدات وتجهيزات بالإضافة إلى النفقات التأسيسية مع ضرورة الأخذ بعين الاعتبار أن لا تشكل كلفة تلك الموجودات الثابتة جزءاً كبيراً من حقوق المساهمين حتى لا تضعف من قدرة رأس المال على حماية أموال وحقوق المودعين وكذلك الدائنين الآخرين.

٢. ضبط إدارات البنوك حتى لا تتجه في أعمالها إلى أبعد مما يتحمله حجم رأسمال البنك وقدرته على تغطية المخاطر التي تنطوي عليها أيٌّ من تلك الأعمال وفي إطار ذلك تضع الإدارات العليا للبنوك وكذلك البنوك المركزية ضوابط تحدد الحجم الأمثل لرأسمال البنك كما وتؤثر هذه الإجراءات على الشركات التابعة للبنك والتي يمكن للبنك أن يقتني أسهماً فيها.

٣. يعتبر رأس المال هو الغطاء الأساسي لامتصاص الخسائر والأخطار المتوقعة التي قد يتعرض إليها البنك في ظل ظروف عدم التأكد، خاصة وان الرفع المالي (المديونية/حقوق الملكية) في البنوك التجارية يكون مرتفعاً مما يعني بأن نسبة عالية من أصول البنك التجاري تمول عن طريق المديونية كأموال المودعين والدائنين ومن الجدير بالذكر أن وظيفة رؤوس الأموال في البنوك تختلف عن وظيفة رأس المال في المشروعات غير المالية كون الأخيرة توظف رأس المال في شراء الأصول الثابتة واستثماره في رؤوس أموال المشاريع والتي قد تحتوي علي نوع من المخاطرة، وأما البنوك فتتمثل الوظيفة الأساسية لرأس المال في كونه الغطاء الأساسي لامتصاص الخسائر وحماية حقوق المودعين والدائنين.

المخاطر التي تؤثر على رأس المال:

يتأثر رأس مال البنك بمجموعة من الأخطار من أهمها أخطار جانب الأصول المتمثلة في:

أ. خطر الائتمان (Credit Risk) وينشأ هذا الخطر نتيجة عدم قيام المقترضين بسداد قروضهم.

ب. خطر بيع الأصول (Forced Sale Risk) وينشأ هذا الخطر نتيجة لاحتياج البنك للسيولة بشكل طارئ مما يضطره لبيع بعض الأصول والتي قد تنخفض قيمتها بالإضافة إلى توقع انخفاض قيمتها في المستقبل.

ج. خطر الاستثمار (Investment Risk) وينشأ هذا الخطر عن تعرض الاستثمارات في الأوراق المالية لاحتمال انخفاض قيمتها الدفترية مما يؤدي لانخفاض قيمة الأصول (الأنصاري، ١٩٨٩).

أما المخاطر التي بجانب الخصوم فمن أهمها مخاطر السيولة (Liquidity Risk)، ويمكن توضيح العلاقة ما بين ملاءة رأس المال في المصرف والسيولة من خلال:

١. يؤدي احتياج المصرف الطارئ للسيولة إلى تصفية بعض الموجودات مما يؤدي لانخفاض الأرباح الصافية الناتجة عنها وبالتالي عدم نمو حقوق المساهمين بالشكل الذي كانت ستحققه في حال استمر المصرف في توظيف الأموال في الموجودات المربحة، فكلما زاد الطلب على السيولة تقل الملاءة.

٢. قد يضطر المصرف للحصول على مصادر لتمويله مرحلياً خاصة في حالة تحقيق خسائر بسبب السيولة، وقد تكون كلفة مصادر التمويل عالية، وتفوق سعر الفائدة الذي أقرض به عملاءه، مما يشكل فجوة في المردود تؤدي إلى الأضرار بالأرباح الصافية والتي هي جزء من رأس المال وبالتالي تضعف الملاءة.

ونظراً للمخاطر التي يتعرض لها رأس المال، تعتبر إدارة رأس المال من المهام التي تحتاج للكفاءة والقياس حتى يمكن تقليل الأخطار السابقة، لذلك ظهرت الحاجة لقياس كفاية رأس المال (شماع، ٢٠٠٣).

مقاييس مخاطر رأس المال:

١. **حقوق الملكية/ الموجودات المرجحة بالمخاطر:**

وهو المعيار المعتمد من قبل لجنة بازل ويسمى بمعيار كفاية رأس المال، وهو يستند على إعطاء ترجيحات مختلفة مقابل مخاطر الائتمان في البنود داخل وخارج الميزانية تتراوح ما بين (٠، ١٠%، ٢٠%، ٥٠%، ١٠٠%)، ولقد حددت اتفاقية بازل جميع

المصارف العالمية بضرورة أن تكون نسبة رأس المال إلى الموجودات المرجحة بالمخاطر لا تقل عن (٨%) وذلك بهدف تغطية المخاطر الائتمانية المتمثلة بمخاطر عدم السداد، مع مراعاة الاهتمام بنوعية الأصول، وكفاية المخصصات الواجب تكوينها خاصة مع ظهور أنواع أخرى من المخاطر ذات العلاقة برأس المال كمخاطر الفائدة وأسعار الصرف والمخاطر التشغيلية (الغندور،٢٠٠٣).

ولقد زاد الاهتمام بالملاءة المصرفية بسبب التطورات التي أدت لتفاقم مشكلة المديونية الخارجية لدول العالم الثالث، وازدياد حجم نسبة القروض المشكوك في تحصيلها في محافظ الإقراض لدى البنوك العالمية خاصة البنوك الأمريكية (السقاف،١٩٩٣).

٢. **معيار حقوق الملكية/ الموجودات الخطرة:**

ومن خلال هذا المعيار يتم الربط ما بين الموجودات ذات المخاطرة ورأس المال وذلك لتوضيح مدى قدرته على حماية حقوق المودعين. والأصول الخطرة هي الأصول المولدة للدخل والتي تتعرض لمخاطر الائتمان ومخاطر التقلب في أسعار الفائدة، ومن سلبيات هذا المعيار عدم تمكنه من تصنيف الموجودات بحسب درجة المخاطرة المتعلقة بها (الهندي، ٢٠٠٠).

ومن الجدير بالذكر أن المبالغة في منح القروض من قبل البنك تؤدي لازدياد مخاطر رأس المال كما وان انخفاض مخاطر رأس المال قد تكون بسبب زيادة حقوق الملكية أو الانتقال من الاستثمار في القروض إلى الاستثمار الأقل خطورة المتمثل في المحفظة.

معدل كفاية رأس المال:

حرص البنك المركزي الأردني على متابعة المراحل المختلفة التي مرت بها المعايير الجديدة ودراسة متطلبات الالتزام بها وأثرها على المصارف العاملة في المملكة وتدريب كوادره البشرية لتكون قادرة على التعامل مع متطلباتها.

ولقد قام البنك المركزي بإعداد نموذج حول طريقة قياس كفاية رأس المال في البنوك التجارية الأردنية تستند إلى تصنيف الموجودات بحسب درجة المخاطر التي تتعرض لها جميع الفقرات داخل وخارج الميزانية. وتم تحديد الأوزان الأساسية للمخاطر من (٠، ٥%، ٢٠%، ٥٠%، ١٠٠%) وذلك حسب أنواع الموجودات التي تم تصنيفها وفق بنود معينة (طوقان، ٢٠٠٣).

ولقد عمد البنك المركزي إلى حث المصارف على زيادة حقوق المساهمين من خلال إصدار تعليماته للبنوك الأردنية بزيادة رأس المال المدفوع إلى (٤٠) مليون دينار عام ٢٠٠٣ وأعطى فرصة للبنوك التي يقل رأسمالها عن هذا الحد والعمل على الوصول إليه قبل تاريخ ٢٠٠٧/١٢/٣١، وهناك توجهات لرفع رأس المال إلى ١٠٠ مليون دينار.

وقام البنك المركزي بتحديد التركزات الائتمانية بالنسبة للبنوك التجارية، وذلك من خلال التعليمات الصادرة في عام ٢٠٠١ والتي أوضحت بأن نسبة التركز يجب أن تمثل (١٠%) أو أكثر من رأس المال التنظيمي بالإضافة إلى أن الحدود القصوى لإجمالي التركزات الائتمانية للبنك يجب أن لا تتجاوز ثمانية أضعاف رأس المال التنظيمي، كما ونظمت هذه التعليمات الحد الأقصى للائتمان الممنوح لأكبر عشرة أشخاص من عملاء البنك بالإضافة إلى تحديد الحد الأقصى للائتمان الممنوح لإداريي البنك والشركات التابعة (تعليمات حدود الائتمان،٢٠٠١).

٣-٧-٦ مخاطر السيولة:

تعريف مخاطر السيولة:

يمكن تعريف مخاطر السيولة بأنها "الاختلاف في صافي الدخل والقيمة السوقية لحقوق الملكية الناتجة عن الصعوبة التي تواجه البنك في الحصول على النقدية بكلفة معقولة سواء من بيع الأصول أو الحصول على القروض، ويتعاظم الخطر عندما لا يستطيع البنك التوصل إلى مصادر جديدة للنقدية" (حماد، ٢٠٠٠، ص٩٢).

تمثل هذه المخاطرة التوازن المطلوب تحقيقه من قبل البنك بين حاجاته للسيولة من أجل مواجهة سحوبات المودعين والرغبة في زيادة حجم القروض المقدمة من البنك مقابل المصادر الحقيقية أو المحتملة للسيولة والتي قد تتوفر من خلال بيع أصل من الأصول المملوكة أو الحصول على السيولة عن طريق إضافة التزامات جديدة على البنك. وحاجة البنك للسيولة هي من أجل إدراك أن حاجة البنك الرئيسة للسيولة هي من أجل تمويل القروض المقدمة من البنك للمتعاملين، وكذلك الاستجابة لطلبات السحب على الودائع من قبل المودعين وبالمقابل اعتبار شراء الالتزامات مصدر هام للسيولة.

مفهوم السيولة:

تمثل السيولة قدرة البنك على تلبية الطلب على الائتمان كالقروض والسلف وكذلك مواجهة التزاماته تجاه المودعين، كما وأنها تعبر عن قدرة البنك على الإيفاء بالتزاماته على الفور من خلال تحويل أي أصل من الأصول إلى نقد سائل وبسرعة وبدون خسارة في القيمة. ويستطيع

البنك أن يحقق حجم السيولة المنشود من خلال إجراء التزامن بين دخول بالحجم الذي يفي باحتياجات البنك (Availability Risk). وكمثال على ذلك عند ارتفاع أسعار الفائدة فإن حجم السندات الحكومية مثلا التي يقرر البنك أن يبيعها ليغذي حاجات السيولة ستقل قيمتها وسيباع بعضها بخسارة. كما وأن الاقتراض من قبل البنك سيكلف البنك كلفة عالية طالما ارتفعت أسعار الفائدة السوقية، وفي حالة عدم التوازن بين مصادر واستخدامات السيولة ستنتج حالة من فجوة السيولة (Liquidity Gap).

ولابد للبنك أن يقوم باستخدام أساليب إحصائية حديثة مدعمة بخبرة المدير لتقييم وضع السيولة الحالي واستقراء الوضع مستقبلاً للودائع والقروض.

إدارة مخاطر السيولة:

يمكن أن يتم إدارة مخاطر السيولة من خلال إدارة الأصول حيث تسعى البنوك الصغيرة للحفاظ على وضع السيولة من خلال استثمار مواردها للحصول على أصول أخرى وتحاول اختيار توليفة من الأصول التي توفر لها السيولة كالسندات الحكومية. وهناك عدة ايجابيات للسندات الحكومية حيث أنها خالية من مخاطر الائتمان وقابلة للتسويق. أما سلبياتها فإن بيعها يحمل في طياته مخاطر المبادلات واحتمال ضياع قيمة رأس المال وذلك لأنه كلما زادت أسعار الفائدة فإن أسعار السندات سوف تقل، كما وأن هناك سلبيات في الفوائض الاحتياطية (Federal Funds) المستخدمة في الولايات المتحدة الأمريكية. حيث أنها تحمل في طياتها جزءا من مخاطر الائتمان وكلفة الفرصة البديلة الناتجة عن إمكانية اقتناء أصول أخرى ذات عائد أعلى (Kohn,1991).

٣-٨ المخاطر في البنوك الإسلامية:

تواجه البنوك الإسلامية مخاطر مصرفية منها المشتركة مع البنوك التجارية كمخاطر الائتمان والسيولة ومخاطر السوق (سعر السلع) ومخاطر التشغيل والتي سبق ذكرها في هذا الفصل، ومنها مخاطر أخرى تختص بها البنوك الإسلامية نظرا لاختلاف منهجية العمل المصرفي فيها وأسلوب التعامل فيه، فالبنوك الإسلامية تلتزم في تعاملها بأحكام الشريعة الإسلامية، وقد نتج عن هذا الالتزام أنواع جديدة من المخاطر تتعلق بتركيب أصول وخصوم هذه البنوك. فصيغ التمويل الإسلامية ممارسة مصرفية جديدة، تفردت به المصرفية الإسلامية، ولا يوجد ما يماثل مخاطر هذه الصيغ في البنوك التقليدية، وهذا شيء طبيعي، فمنشأ المخاطرة في هذه الصيغ نابع من أن بعضها يقوم في الأساس على المشاركة في الربح والخسارة، كالمضاربة والمشاركة، وبعضها الآخر يقوم على الدين كالسلم والاستصناع، وفيما يلي أهم مخاطر صيغ التمويل الإسلامية:

٣-٨-١ مخاطر التمويل بالمرابحة:

إن عقد المرابحة هو أكثر العقود المالية الإسلامية استخداما وهو عبارة عن عقد مستحدث (تمت صياغته بجمع عدد من العقود المختلفة) تمت إجازته كأحد صور البيع الأجل و شرط صحة هذا العقد تأتي في حقيقة أنه يجب على المصرف تملك السلعة عن طريق الشراء ثم تحويل ملكيتها للزبون المقترض، والأمر الذي يصدر عن هذا الأخير بالشراء لا يمثل عقد بيع و لكنه فقط وعد بالشراء، ووفقا لقرار مجمع الفقه الإسلامي التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي ، فإن الوعد قد يكون ملزم لطرف واحد في عقد المرابحة ، و على هذا فإن مجمع الفقه الإسلامي و هيئه المحاسبة و معظم المصارف الإسلامية تعتبر هذا الوعد ملزم للزبون ، ولكن فقهاء آخرون يعتبرون الوعد غير ملزم للزبون ، و بموجب هذا فإنه بإمكان الزبون أن يتراجع عن إتمام عقد الشراء حتى بعد أن يصدر عنه الوعد و بعد أن يقوم بدفع العربون ، و من هنا يظهر لنا جليا أن الخطر الأول و الأهم الخاص بهذا العقد قد ينشأ من عدم الاتفاق على طبيعة العقد وما قد يطرأ من مشاكل قضائية بعد ذلك ، أما الخطر الأخر المحتمل و المرتبط بهذا العقد فهو تأخر الزبون عن سداد الدين . خاصة و أن المصارف الإسلامية لا تأخذ أية زيادة عن سعر السلعة المتفق عليها مما يعرض المصرف للخسارة في حالة التباطؤ أو التأخير في التسديد من قبل الزبون (خان واحمد، ٢٠٠٣).

٣-٨-٢ مخاطر التمويل بالمشاركة - المضاربة:

تزيد المخاطر المتوقعة في أساليب المشاركة والمضاربة بسبب حقيقة عدم وجود مطلب الضمان مع وجود احتمالات الخطر الأخلاقي والانتقاء الخاطئ للزبائن ، و بسبب ضعف كفاءة هذه المصارف في مجال تقييم المشروعات وتقنينها، فإن العديد من الدراسات تؤكد على أن قيام المصارف الإسلامية بتوظيف الأموال على أساس المشاركة والمضاربة أفضل من استخدامها وفق صيغ العائد الثابت مثل الإجارة، الاستصناع، المرابحة، ولكن في الواقع العملي فإن المصارف الإسلامية لا تستخدم صيغ المشاركة والمضاربة إلا في حدود، و ذلك بسبب المخاطر العالية التي تنشأ عنها. (خان واحمد، ٢٠٠٣).

٣-٨-٣ مخاطر التمويل بالسلم:

يعتبر التمويل بصيغة بالسلم من أكثر أنواع التمويل تعرضاً للمخاطر، ذلك أنه يرتبط بظروف الزراعة، حيث ان النشاط الزراعي تجابهه أنواعاً مختلفة من المخاطر، لذلك فإن المصارف الإسلامية في الدول الزراعية التي تشكل الزراعة فيها مصدراً من مصادر الدخل القومي لا

تكون متحمسة لهذا النوع من التمويل، إلا في حدود ما تفرضه الدول من سياسات، وعليه فإن مخاطر السلم تنشأ نتيجة لمخاطر النشاط الزراعي، التي يمكن حصرها في النقاط التالية:

١. مخاطر عدم السداد: وتتمثل في عدم تسليم المسلم فيه في الوقت المتفق عليه في العقد، بحجة الإعسار، أو فشل الموسم، أو الشعور بالغبن في المحصول، أو الفشل في تسليمه كلياً.
٢. انخفاض جودة المسلم فيه، وقد يكون مرد ذلك لظروف طبيعية أيضاً.
٣. عدم قدرة البنك على بيع سلعة السلم نظراً لظروف السوق، حيث أن الأسعار قد انخفضت عن معدل السعر الذي تم به الشراء، وبالتالي فإن البنك سيتحمل مصروفات إضافية جراء قيامه لتخزين المحصول في حالة عجزه عن الدخول في عقد سلم موازٍ قبل استلامه للمسلم فيه (محمد، ٢٠٠٨).

٣-٨-٤ مخاطر التمويل بالاستصناع:

مخاطر التمويل بالاستصناع أشبه بمخاطر التمويل بالسلم، إلا أن البنك يدخل في أغلب الأحيان منذ البداية في عقد استصناع موازٍ مع مستصنع آخر، لتنفيذ ما طلبه الزبون. وبذلك يكون البنك عبارة عن وسيط بين طرفين دون أن تكون هنالك علاقة تجمع بينهما، في حين أن البنك قد لا يدخل منذ البداية في عقد سلم موازٍ، نظراً لاختلاف طبيعة كل عقد.

يقوم البنك وعند استلامه للسلعة محل العقد بدفع الثمن كاملاً، في حين أنه يستلم المبلغ على أقساط عند بيع السلعة استصناعاً للزبون، ومن هنا فإن المخاطرة تكون من طرفين:

أ. من المستصنع الأول، حينما يعجز عن سداد الأقساط المتفق عليها، أو نكوله عن العقد، عند من يرى من الفقهاء أنه غير ملزم. وفي هذه الحالة فإن المصرف سيتحمل تكلفة تخزين السلعة وتسويقها وبيعها، وربما يتعرض إلى مخاطر السوق العامة، أو إلى خسارة عند بيعها إلى زبون آخر.
ب. من الصانع إذا لم يتمكن من تسليم السلعة في الوقت المتفق عليه، أو من تسليمها مطلقاً، وفي هذه الحالة يتعرض البنك إلى مخاطر عدم السداد (محمد، ٢٠٠٨).

٣-٩ المخاطر في البنوك الالكترونية:

مع تزايد عمليات التجارة الالكترونية أصبح الاحتياج كبير لنوعية جديدة من البنوك غير التقليدية تتجاوز نمط الأداء الاعتيادي ولا تتقيد بمكان معين أو وقت محدد، وكنتيجة للنمو المتسارع لتكنولوجيا الإعلام والاتصال جاءت البنوك الالكترونية التي ساهمت وبشكل فعال في تقديم خدمات متنوعة، وبتكاليف منخفضة مختصرة الوقت والمكان .

ونعرف البنوك الالكترونية على انها "منافذ إلكترونية تقدم خدمات مصرفية متنوعة دون توقف وبدون عمالة بشرية " (حماد، ٢٠٠٠،ص٢).

وهناك عدة مصطلحات للبنوك الالكترونية مثل (E-Banking) و (Internet Banking) و (Online Banking) و (Web Banking) وغيرها وجميعها تشير إلى قيام العميل بإدارة حساباته أو انجاز أعماله المتصلة بالبنك عبر شبكة الانترنت سواء كان في المنزل أو المكتب وفي أي مكان ووقت يرغبه ويعبر عنها "بالخدمة المالية عن بعد" (لطفي، ١٩٩٨).

ونظرا للطبيعة الخاصة لهذه البنوك فإنها تواجه عددا من المخاطر أهمها:

- المخاطر التقنية: تحدث هذه المخاطر من احتمال الخسارة أو من أخطاء العملاء، أو من برنامج إلكتروني غير ملائم.
- مخاطر الاحتيال: وتتمثل في تقليد البرامج أو تزوير معلومات مطابقة للبرامج الالكترونية أو تكون على شكل اختراقات أمنية داخلية أو خارجية للشبكة المعلوماتية وأجهزة الحاسوب والبرامج الحاسوبية من قبل مهاجمين متسللين أو مخربين وهم ما يعرفون بمصطلح (Hackers or Crackers).
- مخاطر ناتجة عن سوء عمل النظام الالكتروني : قد ينشأ الخطر من سوء استخدام هذا النظام.
- مخاطر تنظيمية: نظرا لأن شبكة الإنترنت تسمح بتقديم الخدمات من أي مكان في العالم، فإن هناك خطرا في أن تحاول البنوك التهرب من الإشراف والتنظيم.
- مخاطر العمليات : إن الاعتماد على التكنولوجيا في تقديم الخدمات المصرفية الإلكترونية يعد خطرا على أمن النظام المصرفي ووجوده ، إذ أن تعرض الشبكة المعلوماتية لأي تخريب قد يؤثر على مجمل العمليات المصرفية وينتهك ضمان سرية المعلومات المتعلقة بالعملاء ، وفي هذه الحالة كثيرا ما يعزف العميل عن التعاملات المصرفية الإلكترونية.
- مخاطر قانونية: تحدث عندما لا يحترم البنك القواعد القانونية والتشريعات المنصوص عليها (نصولي و آخرون، ٢٠٠٢).

١٠-٣ متطلبات البنك المركزي الأردني فيما يتعلق بإدارة المخاطر:

١. وضع نظام لإدارة المخاطر يتلاءم وحجم البنك وطبيعة عملياته، وبحيث يتضمن وبحد أدنى ما يلي:

- وجود سياسة مخاطر معتمدة من مجلس الإدارة تغطي كافة عمليات البنك وتضع مقياساً وحدودا واضحة لكل نوع من أنواع المخاطر.
- وجود جهاز إداري متخصص ومستقل يناط به مسؤولية تحليل ودراسة المخاطر المترتبة على عمليات البنك وتطوير المنهجيات اللازمة لإدارة ومراقبة هذه المخاطر.
- مراقبة الالتزام بإجراءات وسياسات رقابة المخاطر وكذلك حدود المخاطر بكافة أنواعها.
- إجراءات تضمن وصول المعلومات ذات النوعية الجيدة لمتخذي القرار عن أي تجاوزات ذات أثر مادي، والخطوات اللازمة لمعالجة تلك التجاوزات ومتابعة تنفيذ تلك الإجراءات.
- تقييم منتظم لإجراءات وسياسات وحدود المخاطر وذلك في ضوء خطورة المشاكل التي ظهرت وإستراتيجية البنك وتطورات السوق.

٢. اعتماد الوسائل التي تساعد في إدارة المخاطر ومنها على سبيل المثال لا الحصر:

- التقييم الذاتي للمخاطر ووضع مؤشرات للمخاطر.
- إعداد قاعدة بيانات تاريخية للخسائر وتحديد مصادر تلك الخسائر وتبويبها وفقا لنوع المخاطر.
- توفير التجهيزات اللازمة والكوادر المؤهلة والنظم الآلية الملائمة لإدارة المخاطر لدى البنك.
- استخدام الوسائل الكمية للرقابة على المخاطر.

٣. دراسة المخاطر التي يمكن أن تنتج عن أي (منتج/ عملية / نظام) جديد وان التعديلات التي طرأت عليها قد تمت بشكل يتناسب مع حدود المخاطر المقبولة لدى البنك.

٤. تشكيل لجنة مستقلة لإدارة المخاطر منبثقة عن مجلس الإدارة ، ويمكن أن تضم في عضويتها بعض أعضاء الإدارة التنفيذية العليا.

٥. ضرورة استخدام أنظمة معلومات حديثة لإدارة المخاطر تضمن توفر معلومات ذات جودة عن المخاطر التي يواجهها البنك.

٦. الإفصاح عن إدارة المخاطر في البيانات المالية السنوية وذلك من خلال الإفصاح عن البنود التالية:

أ. الإفصاحات الوصفية:

- أنواع المخاطر التي يتعرض لها البنك وكيفية نشوئها
- هيكلية وتنظيم وظيفة إدارة المخاطر في البنك
- الاستقلالية والمساءلة لإدارة المخاطر
- نطاق وطبيعة أنظمة قياس وأنظمة تقارير المخاطر
- سياسات البنك للتحوط أو تخفيف المخاطر
- إجراءات ضبط المخاطر
- السياسات والإجراءات المتبعة لتجنب التركز في المخاطر

ب. الإفصاحات الكمية:

- التعرضات (التسهيلات الائتمانية) المعرضة لمخاطر الائتمان
- الإفصاح عن تصنيف التسهيلات حسب درجة مخاطرتها
- التركز في التعرضات الائتمانية حسب التوزيع الجغرافي
- التركز في التعرضات الائتمانية حسب القطاع الاقتصادي
- الإفصاح عن الأسلوب المستخدم لقياس مخاطر السوق
- مخاطر السيولة

لجنة إدارة المخاطر في البنك:

هي لجنة مستقلة منبثقة عن مجلس الإدارة ، تضم أعضاء مستقلين من مجلس إدارة البنك ويمكن أن تضم في عضويتها بعض أعضاء الإدارة التنفيذية العليا ومن مسؤولياتها ما يلي:

- مراجعة إستراتيجية إدارة المخاطر قبل اعتمادها من مجلس الإدارة وتقييم فاعليتها باستمرار للتأكد من انسجامها مع المتغيرات.
- التأكد من توفر سياسات وإطار عمل لإدارة المخاطر والبرامج والأدوات اللازمة لذلك، مع مراجعتها بشكل سنوي كحد أدنى للتأكد من فعاليتها وتعديلها إذا لزم الأمر.
- رفع تقارير دورية لمجلس الإدارة تبين مدى توافق المخاطر القائمة مع السياسات المعتمدة ومستويات المخاطر المقبولة والمحددة ضمنها، وبشكل يمكن المجلس من اتخاذ القرارات المناسبة.

- الإشراف على تطوير قاعدة البيانات اللازمة لإدارة المخاطر.
- مناقشة تقارير إدارة المخاطر.
- التأكد من وجود خطة استمرارية العمل ومن فحصها بشكل دوري.

دائرة إدارة المخاطر في البنك:

دائرة إدارة المخاطر هي دائرة من دوائر البنك المختلفة تكون أنشطتها ومهامها مستقلة عن الدوائر الأخرى وذلك لضمان تحقيقها لأهدافها المتمثلة بالرقابة على أعمال الدوائر الأخرى في البنك بما لا يتعارض مع أعمال دائرة التدقيق الداخلي، وتكون مسؤوليات دائرة إدارة المخاطر ما يلي:

- تحليل جميع المخاطر بما فيها مخاطر الائتمان، مخاطر السوق، مخاطر السيولة ومخاطر العمليات.
- تطوير منهجيات القياس والضبط لكل نوع من أنواع المخاطر
- التوصية للجنة إدارة المخاطر بسقوف للمخاطر، والموافقات، ورفع التقارير، وتسجيل حالات الاستثناءات عن سياسة إدارة المخاطر.
- تزويد مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا بمعلومات عن قياس المخاطر ومنظومة المخاطر (Risk Profile) في البنك (دليل الحاكمية المؤسسية للبنوك في الأردن، ٢٠٠٧).

١١-٣ تطبيق بازل II في الأردن:

إدراكاً من الدول الصناعية الكبرى لأهمية وخطورة القطاع المالي، وخاصة قطاع المصارف، فقد حرصت مجموعة الدول العشر (بلجيكا، وكندا، وفرنسا، وألمانيا، وإيطاليا، ولوكسمبورج، وهولندا، وإسبانيا، والسويد، وسويسرا، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة) على تشكيل لجنة للرقابة على البنوك في بنك التسويات الدولية (BIS) مع نهاية عام ١٩٧٤، وهي لجنة استشارية فنية لا تستند إلى أية اتفاقية دولية وإنما أنشئت بمقتضى قرار من محافظي البنوك المركزية للدول الصناعية، وتجتمع هذه اللجنة أربع مرات سنوياً ويساعدها عدد من فرق العمل من الفنيين لدراسة مختلف جوانب الرقابة على البنوك، وكذلك فإن قرارات أو توصيات هذه اللجنة لا تتمتع بأي صفة قانونية أو إلزامية، رغم أنها أصبحت مع مرور الوقت ذات قيمة فعلية كبيرة وتتضمن قرارات وتوصيات اللجنة وضع المبادئ والمعايير المناسبة للرقابة على البنوك مع الإشارة إلى

نماذج الممارسات الجيدة في مختلف البلدان بغرض تحفيز الدول على اتباع تلك المبادئ والمعايير والاستفادة من هذه الممارسات (صندوق النقد العربي،٢٠٠٤).

وقد قامت لجنة بازل إدراكا منها إلى أن سلامة القطاع المصرفي إنما تتوقف على حسن مواجهة المخاطر التي تتعرض لها البنوك بإصدار اتفاقية كفاية رأس المال في عام ١٩٨٨حيث حددت نسبة (٨%) كحد أدنى لكفاية رأس المال لمواجهة مخاطر الائتمان في البنوك، وقد أخذت الدول الصناعية بشكل عام بالانصياع إلى هذه القواعد ولم يلبث أن أصبحت هذه الأحكام من القواعد و المعايير العامة التي أخذت بها مختلف الدول خارج الدول الصناعية.

وفي بداية التسعينات وخاصة في نهايتها عند وقوع الأزمة المالية الأسيوية عام ١٩٩٧ ظهرت الحاجة إلى إعادة النظر في اتفاقية بازل لكفاية رأس المال، وأن الأمر قد يتطلب أكثر من مجرد مواجهة مخاطر الائتمان التي يمكن أن تتعرض لها البنوك، حيث أن هناك حاجة إلى ضمان استقرار النظام المالي في مجموعه، فضلاً عن أن المخاطر التي تواجهها البنوك لا تنحصر فقط بمخاطر الائتمان، ومن هنا بدأ الإعداد لاتفاقية بازل الثانية (صندوق النقد العربي،٢٠٠٤).

وفي إطار سعي البنك المركزي الأردني لمواكبة أخر المستجدات الدولية في مجال الرقابة المصرفية، وإيماناً منه بأهمية التشاور والتنسيق مع البنوك المرخصة، وبهدف التحضير المبكر لتطبيق معيار بازل II، فقد تم في عام ٢٠٠٥ تشكيل لجنة عليا برئاسة نائب محافظ البنك المركزي وعضوية عدد من المديرين العامين للبنوك، انبثق عنها لجنة فنية ولجان عمل فرعية مشتركة من البنك المركزي والبنوك يختص كل منها بأحد من جوانب المعيار الجديد وعلى النحو التالي (تقرير استقرار القطاع المالي في الأردن، ٢٠٠٩):

- لجنة مخاطر الائتمان (Credit Risk)
- لجنة مخاطر السوق (Market Risk)
- لجنة مخاطر التشغيل (Operational Risk)
- لجنة انضباط السوق (Market Discipline)
- لجنة المراجعة الإشرافية (Supervisory Review)

حيث قامت هذه اللجان بداية بإعداد استبيان للوقوف على مدى جاهزية البنوك لتطبيق مقررات المعيار الجديد إدارة المخاطر لدى البنوك بمفهومها الشامل ونشر الوعي بأهمية هذا المعيار وانعكاساته الايجابية على سلامة ومتانة البنوك.

تم تحليل نتائج الاستبيان المذكور وتقييم مدى جاهزية البنوك لتطبيق المعيار الجديد، وبناءً على نتائج التحليل وبالتشاور مع البنوك تم اتخاذ القرار بالبدء بتطبيق معيار بازل II اعتباراً من بيانات الربع الأول من عام ٢٠٠٨ على أن يكون عام ٢٠٠٧ فترة للتطبيق التجريبي بهدف تهيئة البنوك لتطبيق المعيار الجديد وللوقوف على أي معوقات قد تنتج عن التطبيق ومعالجتها خلال الفترة التجريبية، علماً بأنه وكمرحلة أولى تم تطبيق الأساليب البسيطة التي أتاحتها مقررات كفاية راس المال بازل II . ففي مجال مخاطر الائتمان تم تطبيق الأسلوب المعياري، مع ترك الخيار للبنوك باعتماد أي من الأسلوبين الشامل أو البسيط لمعالجة أثر مخففات مخاطر الائتمان، كما تم الاستمرار في تطبيق الأسلوب المعياري لقياس مخاطر السوق بالإضافة إلى تطبيق أسلوب المؤشر الأساسي لقياس مخاطر التشغيل، على أن يتم الانتقال خلال فترة أقصاها خمس سنوات من بداية التطبيق الفعلي إلى أساليب أكثر تقدماً لقياس المخاطر أعلاه.

٣-١٢ التعليمات التي صدرت للبنوك:

هذا وقد قامت هذه اللجان، واستناداً إلى المعيار، بإعداد تعليمات قابلة للتطبيق توضح جميع الخيارات المناسبة وتتفق مع خصوصية السوق المصرفي الأردني، حيث صدرت تعليمات مخاطر الائتمان، ومخاطر التشغيل، ومخاطر السوق.

إن أهم ما تضمنته التعليمات الجديدة في مجال مخاطر الائتمان هو الربط ما بين وزن المخاطر الترجيحي المعطى للعميل والتصنيف الائتماني الخارجي المعطى له من قبل إحدى مؤسسات التصنيف الائتماني الخارجية المعترف بها، وبالتالي الوصول إلى تسعير المنتجات المصرفية على أساس مخاطر الطرف المقابل، وتعترف التعليمات الجديدة بمجموعة أوسع من الضمانات المقبولة لتخفيف مخاطر الائتمان مثل المشتقات الائتمانية وصناديق الاستثمار المشترك واتفاقيات التقاص للبنود داخل الميزانية، ويجري العمل حالياً على إصدار تعليمات الدعامة الثانية "المراجعة الإشرافية" (تقرير استقرار القطاع المالي في الأردن، ٢٠٠٩).

الفصل الرابع

الدراســـات الســـابقة

الفصل الرابع

الدراسات السابقة

٤-١ مقدمة:

سيتم في هذا الفصل استعراض بعض الدراسات السابقة التي بحثت في موضوع إدارة المخاطر وفيما يلي ملخصاً عن أهم الدراسات التي يعتقد الباحث أنها ذات علاقة بموضوع الدراسة:

٤-٢ الدراسات العربية:

دراسة (حواشين، ٢٠٠٤) بعنوان: " إدارة القروض ومؤشرات الخطورة في القطاع المصرفي الأردني" (رسالة ماجستير)

هدفت هذه الدراسة إلى استقصاء مؤشرات مالية مختلفة يمكن أن تؤثر على المركز الائتماني للبنك وذلك لمساعدة صانعي القرار الائتماني (مديري الائتمان) في تحسين سياساتهم الائتمانية وتطويرها.

وقد قام الباحث بجمع البيانات الضرورية للدراسة من خلال البيانات المالية المتوفرة عن (١٥) بنكا أردنيا للفترة ما بين (١٩٩٨) وحتى (٢٠٠٢)، وقام الباحث بتطوير نموذج يحتوي على تسعة متغيرات مستقلة وهي حجم البنك، وربحية البنك، ومخاطر الربحية، ومخاطر الائتمان (مخاطر عدم السداد)، وسيولة البنك، وحجم الإيداعات لدى البنك، وعدد فروع البنك، وسعر الفائدة على الودائع وسعر الفائدة على القروض.

وقد أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة ايجابية هامة بين المركز الائتماني للبنك ومخاطر الربحية، ووجود علاقة سلبية هامة مع مخاطر عدم السداد للبنك.

وأوصت الدراسة بضرورة تطوير السياسة الائتمانية للبنك بما يتناسب مع حجم أعماله والمخاطر التي يتعرض لها، بالإضافة إلى تحسين نوعية الأصول لدى البنك من خلال تحسين جودة محفظة التسهيلات الائتمانية.

دراسة (شارف، ٢٠٠٤) بعنوان: " أهمية التحليل الائتماني في عملية منح التسهيلات الائتمانية لكبار العملاء وعلاقته بمشكلة الديون المتعثرة لدى المصارف التجارية الأردنية" (رسالة ماجستير)

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى أهمية التحليل الائتماني عند اتخاذ قرار منح التسهيلات الائتمانية إلى كبار العملاء لدى المصارف التجارية الأردنية وعلاقته بمشكلة الديون المتعثرة لديها والتعرف على أهم الأسباب التي أدت إلى ظهور هذه المشكلة وذلك لما تحتله مخاطر الائتمان من أهمية كبيرة عند دراسة التحليل الائتماني للعملاء، وقد قامت الباحثة بتوزيع (١٠٠) استبانه على عينة الدراسة التي اشتملت على جميع الموظفين العاملين في إدارة التسهيلات الائتمانية في المراكز الرئيسة للمصارف التجارية في مدينة عمان والتي بلغ عددها (١٣) مصرفا.

وقد أظهرت نتائج الدراسة أن المصارف التجارية تركز على ثلاثة عناصر عند إجراء التحليل الائتماني للعميل وهي مقدرة العميل على السداد، ورأسماله، وسلوكه وسمعته التجارية، بينما تهمل المصارف عنصري الضمانات والظروف العامة، كما أظهرت نتائج الدراسة بان مشكلة الديون المتعثرة لكبار العملاء لدى المصارف التجارية الأردنية لها علاقة بعملية التحليل الائتماني وانه ومن وجهة نظر المصارف فإن المعرفة الشخصية بين المصرف وكبار عملائه ووجود علاقات ومصالح بينهم تعتبر من أهم أسباب مشكلة الديون المتعثرة.

وقد أوصت الدراسة بإيلاء عملية التحليل الائتماني أهمية أكثر عند منح كبار العملاء التسهيلات الائتمانية.

دراسة (عمر، ٢٠٠٤) بعنوان: " المخاطر المصرفية وأثرها على التسهيلات الائتمانية للبنوك التجارية الأردنية" (رسالة ماجستير)

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر المخاطر المصرفية على التسهيلات الائتمانية للبنوك التجارية الأردنية للفترة (١٩٨٨-٢٠٠٢) حيث قامت الباحثة بالإشارة إلى تطور التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك وتحديد العوامل المؤثرة عليها، وتحليل مؤشرات المخاطر المصرفية ومعايير قياسها إضافة إلى التعرف على أهم أساليب إدارة المخاطر المصرفية ومعايير قياسها وأساليب التحوط ضد بعض أنواع هذه المخاطر.

وقامت الباحثة بتقسيم البنوك إلى أربعة أقسام حسب حجم موجوداتها ومن ثم اختيار بنك واحد من كل مجموعة واحتساب المؤشرات الخاصة بكل نوع من أنواع المخاطر ودراسة مدى تأثيرها على التسهيلات الائتمانية لكل بنك على حدة.

وقد أظهرت نتائج الدراسة بان هناك تفاوتا في تأثير المخاطر المصرفية على التسهيلات الائتمانية حيث تبين ان زيادة مخاطر أسعار الفائدة أدت إلى تخفيض حجم التسهيلات لدى البنك العربي، وزيادة مخاطر الائتمان أدت إلى تخفيض حجم التسهيلات لدى بنك القاهرة عمان، و انخفاض مخاطر السيولة أدت إلى زيادة حجم التسهيلات لدى بنك القاهرة عمان ولإجمالي البنوك التجارية أيضا، وان انخفاض مخاطر رأس المال أدى إلى زيادة حجم التسهيلات الائتمانية.

وأوصت الدراسة بضرورة قيام البنوك التجارية بتحسين مستوى إدارة المخاطر لديها من خلال استخدام أنظمة للتصنيف الداخلي للمخاطر الائتمانية وتحسين طرق قياس وإدارة المخاطر التشغيلية والسوقية بما يتناسب مع تطبيق معايير لجنة بازل عام ٢٠٠٧، بالإضافة إلى ضرورة دراسة أهم أنواع المخاطر التي تتعرض لها التسهيلات في سبيل تجنبها أو الحد من آثارها السلبية.

دراسة (شاهين، ٢٠٠٥) بعنوان: " إدارة مخاطر التمويل والاستثمار في المصارف" (ورقة عمل)

أجريت هذه الدراسة في فلسطين وهدفت إلى إبراز كيفية توظيف أنظمة الرقابة والضوابط المصرفية وتفعيل دورها لأغراض إدارة المخاطر المصرفية بالإضافة إلى تحليل وإبراز أكثر المناطق حساسية للمخاطر في عمليات البنك وكيفية إدارتها، وقد اهتم الباحث بدراسة وتحليل مشكلة أساسية تتعلق بإدارة المخاطر المصرفية للعمليات التمويلية والاستثمارية في المصارف الفلسطينية، وذلك من خلال التعرض بالمناقشة والتحليل إلى طبيعة وأنواع تلك المخاطر والعوامل المؤثرة فيها ومسببات نشوئها والآثار السلبية الناتجة عنها.

تطرق الباحث بالمناقشة والتحليل إلى كيفية إدارة المخاطر النظامية وغير النظامية مبينًا الضوابط والمتطلبات اللازمة للرقابة عليها، واعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي وذلك بتجميع البيانات والمعلومات المرتبطة بالمشكلة من واقع الجهاز المصرفي الفلسطيني لعام (٢٠٠٤) من خلال التقارير والنشرات الصادرة عن سلطة النقد الفلسطينية ومن ثم تحليلها والتعرف على الوسائل والضوابط اللازمة لإدارة المخاطر المصرفية.

وقد أظهرت نتائج الدراسة وجود عدد من المخاطر التي تتعرض لها البنوك ومنها مخاطر السوق ومخاطر السيولة ومخاطر الائتمان ، وان نظام إدارة المخاطر يعتبر احد الاتجاهات المعاصرة اللازمة لتقييم عناصر الخطر وتوفير المعلومات التفصيلية التي تساعد على ترشيد القرارات، وركزت توصيات الدراسة على ضرورة إنشاء نظام تقييم داخلي لإدارة مخاطر الائتمان، ونظم معلومات وأساليب تحليلية تمكن البنك من قياس وإدارة المخاطر بشكل جيد بما يمكن من الكشف المبكر لأي حالة تعثر ائتماني.

دراسة (هنداوي، ٢٠٠٦) بعنوان: " اتجاهات البنوك الأردنية نحو تطبيق متطلبات اتفاقية بازل II" (رسالة ماجستير)

هدفت الدراسة إلى استكشاف مدى قدرة قطاع البنوك في الأردن على التكيف مع متطلبات اتفاقية بازل II بمحاورها الثلاثة المتعلقة بمعدل كفاية رأس المال وعمليات المراجعة الرقابية ومتطلبات الإفصاح العام، وذلك نظرا لأهمية مقررات اتفاقية بازل II في استقرار الجهاز المصرفي.
وقد تكون مجتمع الدراسة من كافة البنوك المرخصة العاملة في الأردن وعددها (٢٣) بنكا وقام الباحث بتوزيع (٢٣) استبانة بواقع واحدة لكل بنك حيث شملت الاستبانة على أسئلة هدفت إلى التعرف على الأسلوب المتوقع استخدامه من قبل البنك لقياس مخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر التشغيل لاختبار فرضيات الدراسة.
وقد أظهرت نتائج الدراسة أن لدى قطاع البنوك في الأردن قدرة عالية على التكيف مع متطلبات بازل II بمحاورها الثلاثة، وان قدرة البنوك في الأردن على التكيف مع متطلبات بازل II لا تتأثر باختلاف جنسية البنك سواء كان البنك أردنيا أم أجنبيا، كما لا تختلف قدرة هذا القطاع على التكيف مع متطلبات الاتفاقية وفقا لوجود إدارة خاصة للمخاطر.
وأوصت الدراسة بضرورة وجود أقسام في دوائر إدارة المخاطر متخصصة في كل من مخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر التشغيل يكون لها مهامها الخاصة بها. وأن يكون لدى كل بنك فريق مختص بمتابعة التطورات المستمرة في مجال إدارة المخاطر والإرشادات الصادرة عن لجنة بازل، بالإضافة إلى ضرورة وجود جهات خاصة تقوم بإصدار تعليمات خاصة للبنوك بخصوص إدارة المخاطر وبازل II وعقد الدورات التدريبية وورشات العمل حول هذه الموضوع.

٤-٣ الدراسات الأجنبية:

دراسة (Dionne & Triki, 2005) بعنوان:

"Risk Management and Corporate Governance: The Importance of Independence and Financial Knowledge for the Board and the Audit Committee"

هدفت الدراسة إلى التحقق من أن القواعد الجديدة للحاكمية المؤسسية الصادرة عن بورصة نيويورك بالإضافة إلى تلك الصادرة عن (Sarbanes Oxley Act) ستؤدي إلى اتخاذ قرارات متأنية تخدم مصالح المساهمين. وقد نصت هذه القواعد على ضرورة قيام لجنة التدقيق بمراجعة ومناقشة وتقييم مخاطر الشركة واستراتيجيات التحوط إزاء هذه المخاطر بالإضافة إلى وضع شروط ومتطلبات جديدة لأعضاء مجلس الإدارة ولجنة التدقيق تأخذ بعين الاعتبار الخبرة المالية للشخص المراد اختياره كعضو مجلس إدارة.

قام الباحثان بجمع المعلومات عن خصائص الحاكمية المؤسسية وعن تركيبة وخصائص أعضاء مجلس الإدارة ولجنة التدقيق وخبرتهم من واقع البيانات السنوية للشركة خلال الفترة ما بين (١٩٩٣- ١٩٩٩) وإجراء التحليل اللازم باستخدام معادلة الانحدار.

وقد توصلت الدراسة إلى أن متطلبات لجنة التدقيق من حيث حجمها واستقلاليتها تعود بالفائدة على المساهمين على الرغم من عدم ضرورة وجود أعضاء مستقلين كأغلبية في المجلس و توفر خبرة محاسبية لعضو لجنة التدقيق، ومن النتائج المثيرة للاهتمام أيضا تبين أن المديرين المثقفين ماليا يقومون بتشجيع سياسة التحوط للشركة إزاء المخاطر في حين أن المديرين النشطين ماليا وهؤلاء الذين تتوفر لديهم خبرة محاسبية لا يلعبون دوراً فعالاً في مثل هذه السياسة.

دراسة (Fatemi and Fooladi, 2006) بعنوان:

"Credit Risk Management: A Survey of Practices"

هدفت هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على الممارسات التي تطبقها أكبر البنوك الأمريكية في إدارة مخاطر الائتمان نظراً لازدياد أهمية هذا النوع من المخاطر والذي يتطلب إدارة جيدة وفعالة.

ولتحقيق أهداف الدراسة قام الباحثان بتصميم استبانه قصيرة تحتوي على سبعة أسئلة تتعلق بالموضوع وتم توزيعها على أكبر (١٠٠) بنك من البنوك الأمريكية التي مقرها الرئيسي في الولايات المتحدة الأمريكية.

وقد أظهرت نتائج الدراسة أن تحديد وتعريف مخاطر عدم وفاء الطرف المقابل بسداد الدين هو أهم هدف تقوم عليه إدارة مخاطر الائتمان، وقد تبين أن أقلية من البنوك تقوم باستخدام إما نموذج الملكية أو نموذج البائع المتسوق (Vendor – Marketed Model) في إدارة مخاطر الائتمان لديها.

دراسة (Algimantas And Irena, 2006) بعنوان:

"Adaption of Bank's X Risk Management Model to the New Basel Capital Accord Using Algorithm Based on Paired Comparison"

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة كيفية قيام البنوك التجارية بالاختيار المناسب بين كل من الأسلوب البسيط لتحديد وزن المخاطر أو الأسلوب المتقدم المبني على المعلومات الإحصائية الواردين ضمن متطلبات اتفاقية بازل II ليتم تطبيق هذا الأسلوب على إدارة المخاطر لديها والتي تعد إحدى التحديات التي تواجهها البنوك التجارية في إدارة المخاطر للتواصل والتماشي مع متطلبات اتفاقية بازل II لكفاية رأس المال.

ولتحقيق هدف الدراسة قام الباحثان بتطوير خوارزمية مبنية على طريقة المقارنة المزدوجة واستخدامها في اختيار البديل المتاح للبنك (x) [تم اختياره من البنوك الصغيرة الحجم في دولة ليتوانيا] وتطبيق هذا الأسلوب في منظومة إدارة المخاطر لديه وفقاً لبازل II.

وقد تم استخدام معايير محددة في المقارنة ما بين هذين الأسلوبين وهي: كفاءة الأسلوب المستخدم، وتكلفة تطبيق واستخدام الأسلوب، وحجم الخسائر المحتمل تقليلها من وراء تطبيق الأسلوب، والتغير في المبالغ التي يتم خصمها من رأس المال والمحتسبة بناء على كل أسلوب، وتم إجراء مقارنة لهذه المعايير ما بين الأسلوب البسيط والأسلوب المتقدم.

وقد أظهرت نتائج الدراسة أن استخدام الطرق الإحصائية المتقدمة مثل (VaR) في منظومة إدارة المخاطر للبنك (x) يساعد على تحسين وتطوير إدارة المخاطر، إضافة إلى ذلك فإن استخدام طرق وأساليب أكثر تقدماً في إدارة المخاطر سيعطي نتائج ايجابية للبنك من خلال تحسين كفاءة إدارة المخاطر وتقليل الخسائر الناجمة عن المخاطر والتوزيع الأمثل لرأس المال.

دراسة (Amran and others, 2008) بعنوان:

"Risk Reporting: An Exploratory Study of Risk Management Disclosure in Malaysian Annual Reports"

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى قيام الشركات الماليزية بالإفصاح عن المخاطر وإدارتها في التقارير السنوية وذلك بالتركيز على أجزاء التقارير السنوية التي لا تحتوي على بيانات مالية، كما هدفت الدراسة لاختبار خصائص الشركات التي مثلت عينة الدراسة ومقارنة مستوى المخاطر التي تتعرض لها هذه الشركات مع درجة إفصاحها عنها في التقارير السنوية.

وقام الباحثان باستخدام طريقة تحليل المحتوى (Content Analysis) لإجراء الدراسة حيث تم تحليل ومراجعة التقارير السنوية لما مجموعه (١٠٠) شركة ماليزية مدرجة في السوق المالي وذلك لتتبع درجة الإفصاح عن المخاطر واختبار العلاقة ما بين خصائص الشركة وإستراتيجية التنويع.

وقد أظهرت نتائج الدراسة أن المخاطر الإستراتيجية هي أهم المخاطر التي تتعرض لها البنوك الماليزية تلاها بعد ذلك مخاطر التشغيل، وقد أثبت تحليل الانحدار بشكل كبير أن حجم الشركات له أهمية في درجة الإفصاح عن المخاطر حيث أنه في ضوء نظرية أصحاب حقوق الملكية فإنه كلما زاد حجم الشركة، كلما زاد أصحاب حقوق الملكية فيها، والذين عندهم الاهتمام بمعرفة شؤون وأوضاع الشركة.

وقد تبين أيضا أن درجة الإفصاح عن المخاطر تتأثر بطبيعة النشاط الذي تزاوله الشركة حيث أظهرت الدراسة أن الشركات التي تعمل في مجال التكنولوجيا والبنية التحتية لديها إفصاح أكثر عن إدارة المخاطر في تقاريرها السنوية عن الشركات الأخرى.

دراسة (Achon and Tenguh, 2008) بعنوان:

"Bank Performance and Credit Risk Management"

هدفت هذه الدراسة إلى إلقاء نظرة شمولية حول آلية إدارة البنوك لمخاطر الائتمان لديها وكيفية قيامها باستخدام أدوات وتقنيات تقييم المخاطر في تخفيف مخاطر الائتمان التي تتعرض لها وإلى أي مدى يزداد أداء البنوك بتطبيق سياسات واستراتيجيات إدارة مخاطر الائتمان المناسبة.

ولتحقيق أهداف الدراسة قام الباحثان بوضع فرضيات مبينة على قاعدة (إدارة جيدة لمخاطر الائتمان، خسائر اقل للقروض) وتم استخدام مؤشرات الربحية مثل (ROA, ROE) كبديل لمؤشرات لإدارة مخاطر الائتمان، وتم جمع بيانات الدراسة عن البنوك القطرية من البنك المركزي

القطري والتي شملت معلومات وبيانات عن كفاية رأس المال ونوعية الأصول ومؤشرات الربحية والسيولة ومعلومات عامة أخرى عن الجهاز المصرفي القطري، وتم استخدام التحليل الزمني المتسلسل لبيانات الدراسة لفترة خمس سنوات (٢٠٠١ – ٢٠٠٥) لاختبار العلاقة بين الربحية (مؤشرات الأداء) وفاعلية إدارة مخاطر الائتمان.

وقد أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين أداء البنك (من حيث الربحية) وإدارة مخاطر الائتمان (من حيث أداء القرض) حيث أنه كلما كانت إدارة مخاطر الائتمان فعالة وجيدة كلما تحسن أداء البنك، وقد تبين أن البنوك تقوم باستخدام أدوات وطرق مختلفة في إدارة مخاطر الائتمان لديها إلا أنه تشترك جميعها في نفس الهدف وهو تقليل احتمالية عدم الوفاء بسداد القرض الذي هو السبب الرئيسي في فشل البنك، وقد أظهرت الدراسة أيضاً أن البنوك التي تتمتع بإدارة مخاطر ائتمان جيدة وسليمة يكون لديها مؤشرات عدم الوفاء بالقرض أقل وربحية أعلى، وان البنوك التي لديها أرباح أكثر قادرة على امتصاص خسائر ائتمان أكبر في حال ظهرت، وبالتالي تسجل أداء أفضل.

دراسة (Janakiraman, 2008) بعنوان:

"Operational Risk Management In Indian Banks In The Context of Basel II"

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم مدى تطبيق إدارة مخاطر التشغيل في النظام البنكي الهندي وذلك في ضوء متطلبات معيار بازل II، وقد تم مقارنة مدى تغطية الأصول المالية والطريقة التي اتبعتها البنوك الهندية في احتساب رأس المال اللازم لمواجهة مخاطر التشغيل مع الأنظمة البنكية في آسيا وأفريقيا والشرق الأوسط.

ولتحقيق هدف الدراسة قام الباحث بإجراء مسح ميداني باستخدام استبانه تم توزيعها على مسئولي إدارة المخاطر في البنوك التجارية الهندية (القطاع العام والقطاع الخاص) والبالغ عددها (٥٥) بنكاً تم استرجاع (٢٢) استبانه فقط، وقد احتوت هذه الاستبانة على جزئين، احتوى الأول على تقييم الاستعداد التنظيمي للبنك من خلال أسئلة موزعة على ستة أقسام تتعلق بمخاطر التشغيل وتقييم المخاطر والرقابة عليها وسياسة إدارة المخاطر والخطة الإستراتيجية ورأس المال المعد مقابل مخاطر التشغيل، بينما احتوى الجزء الثاني على بيانات تاريخيه للخسائر التي تعرض لها البنك بسبب المخاطر التشغيلية وإجمالي الدخل حسب خطوط العمل وذلك للفترة من (٢٠٠٢ – ٢٠٠٦).

وقد أظهرت نتائج الدراسة أن عملية تصميم هيكل مخاطر التشغيل ما زال في بدايته بالنسبة للبنوك الهندية، وقد تبين أن جميع البنوك لديها تعريف واضح للهيكل التنظيمي وسياسات معتمدة من مجلس الإدارة لإدارة مخاطر التشغيل، ويوجد العديد من البنوك التي بدأت بتجميع البيانات التاريخية للخسائر التي تعرضت لها بسبب مخاطر التشغيل وذلك ضمن متطلبات الانتقال من طريقة المؤشر الأساسي في احتساب هذه المخاطر إلى طريقة القياس المتقدم على الرغم من أنها لا زالت في مرحلة التأسيس لهذه الطريقة.

وقد جاءت توصيات الدراسة بالتأكيد على الحاجة إلى تكريس وبذل المزيد من الوقت والجهد والموارد إذا كان للبنوك الهندية الرغبة في تطبيق طريقة القياس المتقدم حسب تعليمات بازل II لقياس مخاطر التشغيل.

دراسة (Bodla and Verma, 2009) بعنوان:

"Credit Risk Management Framework at Banks in India"

هدفت الدراسة إلى معرفة مدى تطبيق إطار إدارة مخاطر الائتمان في البنوك التجارية في الهند، ولتحقيق هدف الدراسة تم إجراء مسح باستخدام استبانه تم توزيعها على عينة مكونة من (٢٦) بنكا منها (١٨) بنكا في القطاع العام و (٨) بنوك في القطاع الخاص.

وقد أظهرت نتائج الدراسة انه فيما يتعلق بسلطة إقرار سياسة مخاطر الائتمان تبين أن (٨٤,٦%) من البنوك يتم إقرار هذه السياسة فيها من قبل مجلس الإدارة، وان أكثر من (٩٠%) من البنوك تفضل استخدام تصنيف المخاطر كأداة في إدارة مخاطر الائتمان، وفيما يتعلق بإجراء تقييم لمخاطر الائتمان فقد تبين أن البنوك تقوم بها بشكل سنوي. وان أكثر من (٧٣,١%) من البنوك قامت بتعريف واضح لتعرضات البنوك (التسهيلات الائتمانية) خارج الميزانية والتي تشمل الكفالات المصرفية والاعتمادات المستندية والقبولات المصرفية وأي بنود أخرى يمكن أن تصنف خارج الميزانية.

دراسة (Lu and Lee, 2009) بعنوان:

"Measurement and Comparison of Credit Risk by a Markov Chain: An Empirical Investigation of Bank Loans in Taiwan"

هدفت الدراسة إلى تقييم مخاطر الائتمان للقروض البنكية (المغطاة وغير المغطاة بضمان) في تايوان باستخدام أسلوبين مختلفتين من سلسلة ماركوف (The Discrete- and Continuous-Time

Models). وقد شملت عينة الدراسة (٢٨) بنكا محليا في تايوان وتم جمع البيانات اللازمة للدراسة من مجلة تايوان الاقتصادية ومن قاعدة بيانات القروض البنكية قصيرة وطويلة الأجل، كانت فترة الدراسة من الربع الأول لعام ١٩٩٧ إلى الربع الأخير من عام ٢٠٠٥.

وقد أظهرت نتائج الدراسة أن أسلوب (Continuous-Time Markov Chain) أفضل واشمل من أسلوب (Discrete-Time Markov Chain) واظهر نتائج أكثر واقعية لاحتمالات عدم الوفاء بالدين (Default).

دراسة (Diksha, 2009) بعنوان:

"Risk Management in Banks: The AHP Way"

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على المخاطر المرتبطة بالبنوك التجارية في الهند مثل مخاطر رأس المال ومخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر السيولة ومخاطر الربحية والمخاطر الإستراتيجية والمخاطر البيئية ومخاطر التشغيل ومخاطر أنظمة الضبط والرقابة الداخلية ومخاطر الإدارة ومخاطرة الامتثال، بالإضافة إلى محاولة بناء نموذج مثالي باستخدام التحليل الهرمي (Analytical Hierarchy Programming) لإيجاد تصنيف المخاطر للبنوك بسبب وجود تفاوت كبير بين البنوك في استخدام النماذج في إدارة المخاطر وفي عملية تخصيص رأس المال الاقتصادي، وبالتالي الفحص الدقيق للممارسات التي تقوم بها إدارة المخاطر حسب توجيهات وتعليمات البنك الاحتياطي الهندي.

وقد غطت الدراسة (٣) بنوك من البنوك العاملة في الهند وتم استخدام المصادر الأولية والثانوية لجمع بيانات الدراسة والتي تمثلت في توزيع استبانات وإجراء بعض المقابلات مع موظفي البنوك بالإضافة إلى جمع البيانات من خلال التقارير المنشورة والتعاميم والنشرات الصادرة عن البنك الاحتياطي الهندي.

وقد أظهرت نتائج الدراسة أن هناك توجها متزايدا نحو مركزية إدارة المخاطر لدى البنوك، كما تبين عدم وجود ضرورة أو عدم إمكانية اعتماد نظام موحد لإدارة المخاطر بين البنوك وذلك أن البنك الاحتياطي الهندي قد وضع الإرشادات والتعليمات للبنوك حول نظام إدارة المخاطر السليم والذي أصبح مسؤولية تطبيقه على مجلس إدارة البنك وإنشاء نظام رقابي فعال لإدارة المخاطر وذلك يعتمد على حجم كل بنك وتعقيد عملياته وأعماله والمخاطر التي تواجهه ومدى انخراطه بالسوق وعلى مقدار رأس ماله، وبمراعاة ذلك ستكون البنوك قادرة على تقدير وتقييم نظام إدارة المخاطر

لديها بشكل دقيق في ضوء توجيهات وإرشادات البنك المركزي وبالتالي تكون لهم القدرة على تحديد الفجوات الكامنة في ممارسات إدارة المخاطر لديهم وبذل الجهود ووضع السياسات للامتثال بهذه التوجيهات.

دراسة (Hassan, 2009) بعنوان:

"Risk Management Practices of Islamic Banks of Brunei Darussalam"

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة وتقييم درجة قيام البنوك الإسلامية في دولة بروناي دار السلام باستخدام ممارسات وأساليب إدارة المخاطر في التعامل مع أنواع المخاطر المختلفة، بالإضافة إلى التعرف على أكثر أنواع المخاطر التي تتعرض لها البنوك الإسلامية في بروناي.

ولتحقيق أهداف الدراسة قام الباحث باستخدام نموذج الانحدار لتحليل نتائج الاستبانة التي تم تصميمها على قسمين حيث احتوى القسم الأول على فهم المخاطر وإدارتها، وتقييم وتحليل المخاطر، وتحديدها مراقبتها، وتحليل مخاطر الائتمان، أما القسم الثاني فقد احتوى على أسئلة مفتوحة تتعلق بالمخاطر التي تتعرض لها عينة الدراسة والتي شملت البنوك الإسلامية في بروناي دار السلام وعددها ثلاثة بنوك.

وقد أظهرت نتائج الدراسة أن أهم المخاطر التي تواجهها البنوك الإسلامية في بروناي دار السلام هي مخاطر سعر الصرف الأجنبي يليها مخاطر الائتمان ثم مخاطر التشغيل، وقد تبين أيضاً أن البنوك الإسلامية لديها درجة كفاءة معقولة في إدارتها للمخاطر حيث وجد أن تحديد المخاطر وتقييمها وتحليلها هي أكثر المتغيرات تأثيراً ضمن ممارسات إدارة المخاطر التي تتبعها البنوك الإسلامية، هذا بالإضافة إلى وجود فهم وإدراك كبير من قبل الموظفين العاملين في البنوك الإسلامية للمخاطر والذي أظهر مقدرتهم على التوجه الصحيح نحو إدارة مخاطر ناجحة.

دراسة (Vasile and Nechif, 2010) بعنوان:

"Banking Risk Management in The Light of Basel II"

هدفت هذه الدراسة إلى عرض وتلخيص معنى ومضمون إدارة المخاطر في ضوء اتفاقية بازل II، اشتملت الدراسة على استعراض أهمية إدارة مخاطر الائتمان في البنوك حيث أن ذلك لا يكون فقط بوجود البرامج والأنظمة الكافية لمراقبة ومنع المخاطر البنكية التي يتعرض لها البنك، إنما بتطوير وتحسين الإدراك والفهم والخبرة في إدارة المخاطر للتمكن من إدارة أعمال البنك بنجاح.

وقد تطرقت الدراسة أيضاً بشكل نظري إلى اتفاقية بازل الأولى والتي ظهرت نتيجة للازمات المالية التي تعرضت لها البنوك العالمية والتي كان لها آثار سلبية على اقتصاد دول العالم وأدت إلى زعزعة الاستقرار المالي العالمي، ولهذه الأسباب تكاثفت جهود البنوك المركزية لإعداد إطار تنظيمي ورقابي ليكون مرجعاً للبنوك التجارية وكان بداية ذلك في عام ١٩٨٨ عندما نشأت اتفاقية بازل الأولى والتي توصلت إلى إيجاد مناخ تنافسي عادل بين البنوك في مختلف الدول عن طريق تحديد حد أدنى وهو نسبة (٨%) من رأس المال إلى أصول البنوك المعرضة للمخاطر وذلك تبعاً لاختلاف طبيعة البنك وحجم أعماله والمخاطر التي يتعرض لها، وقد تطورت هذه الاتفاقية وتم إدخال تحسينات على معادلتها لتكون أكثر دقة وتعقيداً في تعريف المخاطر وإعطائها أوزان ترجيحية مختلفة وسميت بذلك اتفاقية بازل الثانية (بازل II).

٤-٤ ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

تتميز هذه الدراسة عن غيرها من الدراسات في أنها تتناول جانبا مهما من موضوع إدارة المخاطر لدى قطاع البنوك وهو درجة الالتزام ومدى التقيد بتطبيق تعليمات السلطة الرقابية الخاصة بإدارة المخاطر، وحسب علم الباحث لم يسبق أن تم تناول هذا الموضوع محلياً، حيث يلاحظ مما سبق عرضه من دراسات سابقة، أن الدراسات العربية بحثت في موضوع إدارة المخاطر من زوايا مختلفة ولم تتطرق إلى درجة التطبيق أو الالتزام بأي تعليمات صادرة عن جهة رقابية أو أفضل الممارسات في موضوع إدارة المخاطر،لذلك تأتي هذه الدراسة استكمالاً لبعض الدراسات العربية السابقة وتطبيقها على قطاع البنوك المحلي.

الفصل الخامس

منهجية الدراسة

٥-١ مقدمة

٥-٢ الأسلوب العلمي المتبع

٥-٣ وسيلة جمع البيانات

٥-٤ الأساليب الإحصائية المستخدمة

٥-٥ اختبار مصداقية أداة الدراسة

٥-٦ مجتمع وعينة الدراسة

٥-٧ توزيع الاستبانة وجمعها

٥-٨ الاختبارات الإحصائية الوصفية لخصائص عينة الدراسة

الفصل الخامس

منهجية الدراسة

٥-١ مقدمة:

سيتم في هذا الفصل استعراض المنهجية التي تم اتباعها في إعداد هذه الدراسة وأسلوب جمع البيانات والأساليب الإحصائية التي تم استخدامها ومن ثم تحليل بيانات الدراسة الوصفية لخصائص عينة الدراسة.

٥-٢ الأسلوب العلمي المتبع:

اعتمد الباحث على المنهج الوصفي (التحليلي) في تحديد الإطار النظري لهذه الدراسة وذلك من خلال الاطلاع على المراجع والدوريات والنشرات والتقارير والأدبيات السابقة المرتبطة بموضوع إدارة المخاطر بالإضافة إلى المصادر الأولية المتمثلة بالاستبانة التي تم تصميمها وتوزيعها على عينة الدراسة.

٥-٣ وسيلة جمع البيانات:

لتحقيق أهداف الدراسة فقد تم جمع البيانات اللازمة كما يلي:

أولاً: تم تصميم استبانة لجمع المعلومات اللازمة لتحقيق أهداف الدراسة حيث اشتملت الاستبانة على أربعة أجزاء رئيسة هي:

الجزء الأول: معلومات خاصة بالمجيبين مثل المؤهل العلمي، مجال الوظيفة وعدد سنوات الخبرة وغيرها، وذلك بهدف جمع معلومات عامة عن أفراد عينة الدراسة.

الجزء الثاني: معلومات تتعلق بفاعلية لجنة إدارة المخاطر في البنك (المحور الأول).

الجزء الثالث: معلومات تتعلق بفاعلية دائرة إدارة المخاطر في البنك (المحور الثاني).

الجزء الرابع: معلومات تتعلق بالصعوبات التي يواجهها البنك في تطبيق إدارة المخاطر (المحور الثالث).

وقد خضعت عملية تصميم وتطوير الاستبانة إلى مرحلتين حتى تم إخراجها بصورتها النهائية التي تم اعتمادها واستخدامها لتحقيق أهداف الدراسة و المبينة في الملحق رقم (١):

المرحلة الأولى: قام الباحث بالرجوع إلى تعليمات البنك المركزي الأردني فيما يتعلق بموضوع إدارة المخاطر والتي يتوجب على البنوك الأردنية الالتزام

بها وكذلك تم الرجوع إلى استبانات معدة سابقاً من قبل جهات مختصة لصياغة أسئلة الاستبانة.

المرحلة الثانية: للتأكد من سهولة فهم الاستبانة ووضوحها وشموليتها لأبعاد الدراسة فقد تم عرضها على عدد من المحكمين من أكاديميين ذوي خبرة ومهنيين في البنك المركزي من أجل اختبار الصدق الظاهري للاستبانة، وعلى ضوء آرائهم واقتراحاتهم فقد تم تعديل الاستبانة بما يتناسب مع ذلك، والملحق رقم (٢) يبين قائمة بأسماء محكمي استبانة الدراسة.

وقد تم اعتماد مقياس ليكرت (LIKERT) الخماسي المتدرج من (١ – ٥) لتحديد درجة موافقة مجيب الاستبانة على أسئلتها وذلك على النحو التالي:

١. موافق بشدة : تم إعطاؤه (٥) درجات.
٢. موافق : تم إعطاؤه (٤) درجات.
٣. موافق بدرجة متوسطة : تم إعطاؤه (٣) درجات.
٤. غير موافق : تم إعطاؤه (٢) درجتين.
٥. غير موافق بشدة : تم إعطاؤه (١) درجة واحدة.

ثانياً: لقياس درجة ومدى التزام البنوك الأردنية بالإفصاح عن إدارة المخاطر في البيانات المالية السنوية، تم تصميم مقياس ثنائي لقياس تكرار قيام البنوك بالإفصاح عن كل بند من بنود الافصاحات الوصفية والكمية الواجب عليها الإفصاح عنها في البيانات المالية السنوية والبالغ عددها (١٣) بنداً حسب تعليمات البنك المركزي وذلك على النحو التالي :

١- يقوم البنك بالإفصاح تم إعطاؤه رقم (١)
٢- لا يقوم البنك بالإفصاح تم إعطاؤه رقم (٢)

وقد قام الباحث بالرجوع إلى البيانات المالية السنوية لعام ٢٠٠٩ للبنوك الأردنية والتأكد من قيام كل بنك بالإفصاح عن كل بند من هذه البنود.

٤-٥ الأساليب الإحصائية المستخدمة:

تم استخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) في تحليل البيانات الخاصة بالدراسة، وتم اختيار الأسلوب الإحصائي المناسب وفقاً لنوع البيانات المراد تحليلها وبما ينسجم مع أهداف فرضيات الدراسة حيث قام الباحث باستخدام الأساليب الإحصائية التالية:

١. الأساليب الإحصائية الوصفية (Descriptive Statistics):

تم استخدام الوسط الحسابي (Mean) كمؤشر لتحديد درجة تطبيق البنك لمتطلبات إدارة المخاطر لكل بند من بنود المعلومات الواردة في الاستبانة.

كما تم استخدام التكرار (Frequencies) كمؤشر لقياس مدى التزام البنوك الأردنية بالإفصاح عن بنود إدارة المخاطر حسب تعليمات البنك المركزي الأردني.

وبالإضافة إلى ذلك فقد تم استخدام الأساليب الإحصائية الوصفية الأخرى مثل النسب المئوية (Percentages) والانحراف المعياري (Standard Deviation).

٢. اختبار المصداقية (Reliability Test):

تم استخدام اختبار (كرونباخ ألفا) لقياس مدى الاتساق الداخلي (Internal Consistency) لأسئلة الاستبانة ودرجة توافق ردود المستجيبين عليها.

٣. اختبار (One-Sample T Test):

تم استخدامه من اجل اختبار فرضيات الدراسة ذات العلاقة بفاعلية لجنة ودائرة إدارة المخاطر.

٤. اختبار (Independent Samples T-Test):

تم استخدامه للتحقق من وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين استجابات مجموعة موظفي البنوك التجارية ومجموعة موظفي البنوك الإسلامية في درجة تطبيق إدارة المخاطر لدى هاتين الفئتين من البنوك.

٥-٥ اختبار مصداقية أداة الدراسة (Reliability Instrument):

تم قياس الاتساق الداخلي لأداة الدراسة (Internal Consistency) من خلال احتساب معامل الثبات كرونباخ ألفا (Cronbach's Alpha) لاختبار مدى استقرار ردود المستجيبين على أسئلة الدراسة، وقد تم احتساب قيمة كرونباخ ألفا لكل محور من محاور الاستبانة الثلاث وللاستبانة ككل، والجدول رقم (١) يوضح ذلك:

جدول رقم (١)
معامل الاتساق الداخلي (كرونباخ ألفا) لأداة الدراسة

المحور	عدد الفقرات	معامل كرونباخ ألفا
فاعلية لجنة إدارة المخاطر في البنك	١٠	٠,٨١
فاعلية دائرة إدارة المخاطر في البنك	٣٨	٠,٩٧
الصعوبات التي تواجه البنك في تطبيق إدارة المخاطر	٧	٠,٨٧
المجموع الكلي للاستبانة	٥٥	٠,٩٦

ويلاحظ من الجدول رقم (١) أن قيمة معامل كرونباخ ألفا لكل محور بالإضافة إلى الاستبانة ككل قد حققت مستويات مقبولة إحصائيا حيث بلغت قيمة كرونباخ ألفا للاستبانة ككل (٠,٩٦) وهي قيمة عالية نسبياً حيث أن قيمة كرونباخ ألفا تعتبر ممتازة إحصائيا إذا كانت أكبر من (٨٠%) وجيدة إذا كانت بين (٧١% - ٨٠%) ومقبولة إذا كانت بين (٦١% - ٧٠%) وضعيفة إذا كانت أقل من (٦٠%) (Sekaran, 2003)، وبمعنى آخر، فانه في حال تم إعادة تطبيق أداة الدراسة (الاستبانة) مرة أخرى في ظروف مماثلة، فان احتمالية الحصول على نفس النتائج هي (٩٦%).

٥-٦ مجتمع وعينة الدراسة:

اشتمل مجتمع الدراسة على الموظفين العاملين في دوائر إدارة المخاطر ودوائر مراقبة الائتمان والمدققين الداخليين المعنيين بالتدقيق على إدارة المخاطر في البنوك الأردنية العاملة في الأردن والذين بلغ عددهم (١٧٢) موظفاً موزعين على (١٥) بنكاً أردنياً، منها (١٣) بنكاً تجاريا و بنكان (٢) إسلاميان وتم استثناء البنوك الأجنبية وذلك بسبب وجود اختلافات في تطبيق متطلبات إدارة المخاطر بينها وبين البنوك الأردنية بسبب اختلاف شكل الإدارة لديهما، وقد تم اخذ مجتمع الدراسة بالكامل ليمثل عينة الدراسة.

٥-٧ توزيع الاستبانة وجمعها:

قام الباحث بتوزيع (١٦٠) استبانة على مجتمع الدراسة من الذين كانوا متواجدين على رأس عملهم خلال فترة توزيع الاستبانة، تم استعادة (١٣٥) استبانة منها، بينما بلغ عدد الاستبانات التي تم استبعادها من الدراسة (١٣) استبانة لوجود نقص فيها، وبذلك يكون المجموع النهائي لعدد الاستبانات التي تم استخدامها في التحليل الإحصائي (١٢٢) استبانة من أصل (١٦٠) استبانة أي بنسبة استجابة (٧٦،٣%) تقريباً حيث تعتبر هذه النسبة جيدة.

٥-٨ الاختبارات الإحصائية الوصفية لخصائص عينة الدراسة (Descriptive Statistics):

١. العمر:

يبين الجدول رقم (٢) التكرار والنسب المئوية المتعلقة بأعمار أفراد عينة الدراسة، حيث تم توزيع الفئات العمرية إلى خمس فئات كما هو موضح على النحو التالي:

جدول رقم (٢)
توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً للعمر

العمر	التكرار	النسبة المئوية
١. أقل من (٢٥) سنة	١١	%٩,٠
٢. من (٢٥) إلى (٣٥) سنة	٦٩	%٥٦,٦
٣. من (٣٦) إلى (٤٥) سنة	٣٣	%٢٧,٠
٤. من (٤٦) إلى (٥٥) سنة	٩	%٧,٤
٥. أكثر من (٥٥) سنة	٠	%٠
المجموع	١٢٢	%١٠٠

ويلاحظ من الجدول رقم (٢) أن غالبية عينة الدراسة تقع ضمن الفئة العمرية الثانية [من (٢٥) إلى (٣٥) سنة] وبنسبة (٥٦,٦%) من عينة الدراسة تلاها بعد ذلك الفئة العمرية الثالثة [من (٣٦) إلى (٤٥) سنة] حيث بلغت النسبة (٢٧%) من عينة الدراسة، في حين لم تتضمن عينة الدراسة أي فرد تجاوز عمره (٥٥) سنة مما يعني أن أكثر من (٨٣%) من عينة الدراسة هم موظفين ضمن الفئات العمرية الشبابية الواعية التي لديها الطموح والمثابرة على التطور ومواكبة العلم الأمر الذي له اثر ايجابي على نتائج الدراسة.

٢. المؤهل العلمي:

يبين الجدول رقم (٣) التكرار والنسب المئوية المتعلقة بالمؤهل العلمي لأفراد عينة الدراسة، حيث تم توزيع المؤهل العلمي إلى أربع فئات كما هو موضح على النحو التالي:

جدول رقم (٣)
توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً للمؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة المئوية
١. بكالوريوس	٨٦	٧٠,٥%
٢. ماجستير	٣٣	٢٧,١%
٣. دكتوراه	١	٠,٨%
٤. أخرى	٢	١,٦%
المجموع	١٢٢	١٠٠%

ويلاحظ من الجدول رقم (٣) أن غالبية عينة الدراسة تحمل درجة البكالوريوس حيث بلغت النسبة (٧٠,٥%) يليها حملة درجة الماجستير بنسبة (٢٧,١%)، في حين ورد ضمن عينة الدراسة شخصين من حملة الدبلوم (الأخرى)، ويلاحظ من ذلك أن أكثر من (٩٧%) من عينة الدراسة يحملون مؤهلات علمية عالية وهذا يعني أن عينة الدراسة تمثل الفئة المتعلمة مما له اثر ايجابي على إجابات أسئلة الاستبانة.

٣. التخصص العلمي:

يبين الجدول رقم (٤) التكرار والنسب المئوية المتعلقة بالتخصص العلمي لأفراد عينة الدراسة، حيث تم توزيع التخصص العلمي إلى أربع فئات كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم (٤)
توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً للتخصص العلمي

التخصص العلمي	التكرار	النسبة المئوية
١. محاسبة	٤٢	٣٤,٤%
٢. علوم مالية ومصرفية	٤٠	٣٢,٨%
٣. اقتصاد	١٣	١٠,٧%
٤. أخرى	٢٧	٢٢,١%
المجموع	١٢٢	١٠٠%

ويلاحظ من الجدول رقم (٤) ان غالبية عينة الدراسة ممن يعملون في مجال إدارة المخاطر (بغض النظر عن مجال الوظيفة سواء كانت في مجال ادارة المخاطر او مراقبة الائتمان او التدقيق الداخلي)، هم من تخصص المحاسبة حيث بلغت النسبة (٣٤,٤%) من عينة الدراسة، يليها تخصص العلوم المالية والمصرفية بنسبة (٣٢,٨%) من عينة الدراسة، في حين شكلت نسبة الافراد ذوي التخصصات الاخرى حوالي (٢٢,١) من عينة الدراسة وقد تراوحت هذه التخصصات ما بين ادارة الاعمال ونظم المعلومات الحاسوبية وتكنولوجيا المعلومات والتجارة وغيرها.

ويلاحظ مما سبق أن أكثر من (٦٧%) من عينة الدراسة يحملون تخصصات علمية ذات علاقة قوية بموضوع الدراسة، وهذا يعني أن عينة الدراسة لديها الخلفية العلمية والمعرفة المناسبة للإجابة على أسئلة الاستبانة بدون أي صعوبة في فهم مفرداتها الأمر الذي له اثر ايجابي على إجابات أسئلة الاستبانة.

٤. مجال الوظيفة:

يبين الجدول رقم (٥) التكرار والنسب المئوية المتعلقة بمجال الوظيفة لافراد عينة الدراسة حيث تم توزيع مجال الوظيفة على المجالات الوظيفية ذات العلاقة بموضوع الدراسة وهي ادارة المخاطر، والتدقيق، ومراقبة الائتمان وتم تضمين فئة رابعة تشمل أي تخصص آخر وذلك كما هو موضح على النحو التالي:

جدول رقم (٥)
توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً لمجال الوظيفة

مجال الوظيفة	التكرار	النسبة المئوية
١. إدارة مخاطر	٦١	%٥٠,٠
٢. تدقيق	٣٥	%٢٨,٧
٣. مراقبة ائتمان	١٠	%٨,٢
٤. أخرى	١٦	%١٣,١
المجموع	١٢٢	%١٠٠

ويلاحظ من الجدول رقم (٥) أن غالبية أفراد عينة الدراسة يعملون بشكل رئيس في مجال إدارة المخاطر، حيث بلغت نسبتهم (٥٠%) من عينة الدراسة، يليها العاملون في مجال التدقيق الداخلي على إدارة المخاطر بنسبة (٢٨,٧%) من عينة الدراسة، في حين شكلت

نسبة الأفراد الذين يعملون في مجالات مختلفة (أخرى) لها علاقة بمجالات إدارة المخاطر (١٣,١%) من عينة الدراسة حيث تراوحت هذه المجالات ما بين مخاطر التشغيل ومراقبة الامتثال ومخاطر الائتمان.

ويلاحظ مما سبق أن حوالي (٨٧%) من عينة الدراسة لها علاقة بموضوع الدراسة حيث أنهم يعملون في مجال إدارة المخاطر سواء كان بشكل مباشر أو غير مباشر وهذا يعني أن عينة الدراسة تمثل الفئة المتخصصة في هذا المجال والقادرة على إجابة أسئلة الاستبانة بموضوعية وبدون أن تواجه أي صعوبة في فهم أو إدراك بعض البنود الواردة فيها الأمر الذي له اثر ايجابي على إجابات أسئلة الاستبانة.

٥. سنوات الخبرة:

يبين الجدول رقم (٦) التكرار والنسب المئوية المتعلقة بسنوات الخبرة لأفراد عينة الدراسة، حيث تم توزيع سنوات الخبرة إلى أربع فئات كما هو موضح على النحو التالي:

جدول رقم (٦)
توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً لسنوات الخبرة

عدد سنوات الخبرة	التكرار	النسبة المئوية
١. أقل من (٣) سنوات	١٨	%١٤,٨
٢. من (٣) إلى (٦) سنوات	٤٠	%٣٢,٨
٣. من (٧) إلى (١٠) سنوات	٢١	%١٧,٢
٤. أكثر من (١٠) سنوات	٤٣	%٣٥,٢
المجموع	١٢٢	%١٠٠

ويلاحظ من الجدول رقم (٦) أن غالبية عينة الدراسة لديها خبرة في مجال العمل أكثر من (١٠) سنوات وبنسبة (٣٥,٢%) من عينة الدراسة، يليها نسبة (٣٢,٨%) للفئة التي لديها خبرة من (٣) إلى (٦) سنوات، ثم يليها نسبة (١٧,٢%) للفئة التي لديها خبرة من (٧) إلى (١٠) سنوات بينما حصلت الفئة التي لديها خبرة أقل من (٣) سنوات على نسبة (١٤,٨%).

وبالتالي فإن هناك تنوعاً كبيراً في سنوات الخبرة لعينة الدراسة وأن النسبة الأعلى كانت لذوي الخبرة الأكثر من (١٠) سنوات، الأمر الذي سوف يكون له أثر إيجابي على صدق نتائج الدراسة، حيث أن لدى هؤلاء الموظفين الخبرة الكافية والقدرة على فهم أسئلة الاستبانة أكثر من غيرهم من الفئات الأخرى وبالتالي تقديم إجابات دقيقة.

٦. الشهادات المهنية:

يبين الجدول رقم (٧) التكرار والنسب المئوية للشهادات المهنية المتخصصة المعروفة الحاصل عليها أفراد عينة الدراسة، حيث تم توزيع هذه الشهادات إلى خمس فئات كما هو موضح على النحو التالي:

جدول رقم (٧)

توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً للشهادات المهنية

الشهادات المهنية	التكرار	النسبة المئوية
١. CPA	٠	٠%
٢. CMA	١	٠,٨%
٣. CFA	٢	١,٦%
٤. ICRM	٠	٠%
٥. أخرى	٢٩	٢٣,٨%
٦. لا يوجد	٩٠	٧٣,٨%
المجموع	١٢٢	١٠٠%

ويلاحظ من الجدول رقم (٧) أن غالبية أفراد عينة الدراسة غير حاصلين على شهادات مهنية متخصصة حيث بلغت نسبتهم (٧٣,٨%) بينما بلغت نسبة الحاصلين على شهادات مهنية أخرى غير التي ذكرت في الاستبانة حوالي (٢٣,٨%) وقد تركزت أهم هذه الشهادات المهنية ما بين (JCPA، CISA، CIPA، FRM، CIA)، حيث بلغ عدد الحاصلين على هذه الشهادات (٣، ٩، ٢، ٥، ٤) على التوالي.

٧. طبيعة نشاط البنك:

قام الباحث بحصر الاستبانات التي تم توزيعها على البنوك الأردنية (التجارية والإسلامية) وبهدف اختبار إحدى فرضيات الدراسة قام الباحث بفصل الاستبانات التي تم جمعها من البنوك التجارية البالغ عددها (١٣) بنكاً عن الاستبانات التي تم جمعها من البنوك الإسلامية البالغ عددها بنكين فقط، ونظرا للاختلاف الكبير في عدد البنوك التجارية والإسلامية كانت الاستبانات التي تم تحصيلها من البنوك التجارية اكبر من تلك التي تم تحصيلها من البنوك الإسلامية كما هو موضح على النحو التالي:

جدول رقم (٨)
توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً لطبيعة نشاط البنك

طبيعة نشاط البنك	التكرار	النسبة المئوية
٧. بنوك تجارية	١٠٨	%٨٨,٥
٨. بنوك إسلامية	١٤	%١١,٥
المجموع	١٢٢	%١٠٠

ويلاحظ من الجدول رقم (٨) أن عدد أفراد عينة الدراسة من البنوك التجارية بلغ (١٠٨) فرداً من أصل (١٢٢) فرداً وبنسبة (%٨٨,٥)، في حين بلغ عدد أفراد عينة الدراسة من البنوك الإسلامية (١٤) فرداً وبنسبة (%١١,٥) من إجمالي عينة الدراسة.

٨. وجود لجنة ودائرة إدارة مخاطر في البنك:

يظهر الجدول رقم (٩) أن جميع البنوك الأردنية يوجد لديها لجان ودوائر إدارة مخاطر حيث أظهرت النتائج أن جميع أفراد عينة الدراسة البالغ عددهم (١٢٢) فرداً قد أجابوا بتوفر لجنة إدارة مخاطر ودائرة إدارة مخاطر في البنك وذلك ضمن أسئلة الاستبانة والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (٩)
وجود لجنة ودائرة إدارة مخاطر في البنك

البند	التكرار			
	نعم	النسبة المئوية	لا	النسبة المئوية
يوجد لدى البنك لجنة إدارة المخاطر	١٢٢	%١٠٠	٠	٠
يوجد لدى البنك دائرة إدارة المخاطر	١٢٢	%١٠٠	٠	٠
المجموع	١٢٢	%١٠٠	٠	٠

الفصل السادس

تحليل البيانات واختبار الفرضيات

الفصل السادس

تحليل البيانات واختبار الفرضيات

٦-١ مقدمة:

يتناول هذا الفصل تحليل بيانات الدراسة التي تم إجراؤها باستخدام الأساليب الإحصائية التي سبق شرحها في الفصل السابق ومن ثم اختبار فرضيات الدراسة.

٦-٢ فاعلية لجنة إدارة المخاطر في البنك (المحور الأول):

يبين الجدول رقم (١٠) التكرارات والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات المحور الاول من محاول الاستبانة ودرجة ترتيب كل منها اعتماداً على المتوسط الحسابي وذلك كما هو موضح على النحو التالي:

جدول رقم (١٠)
المحور الأول: فاعلية لجنة إدارة المخاطر في البنك

الرقم	الفقرة	درجة الموافقة										المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
		موافق بشدة		موافق		موافق بدرجة متوسطة		غير موافق		غير موافق بشدة				
		التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%			
١	يكون رئيس لجنة إدارة المخاطر عضو غير تنفيذي	٥٦	٤٧,٥	٣٥	٢٩,٧	٩	٧,٦	١٦	١٣,٦	٢	١,٧	٤,٠٨	١,١٢	٨
٢	يتم تقييم ومراجعة سياسة إدارة المخاطر من قبل لجنة المخاطر بشكل سنوي	٤٨	٣٩,٣	٥٧	٤٦,٧	١٥	١٢,٣	٢	١,٦	٠	٠	٤,٢٤	٠,٧٣	٤
٣	يتم تعديل سياسة وإطار عمل إدارة المخاطر كلما دعت الحاجة إلى ذلك	٤١	٣٣,٦	٧٢	٥٩,٠	٨	٦,٦	١	٠,٨	٠	٠	٤,٢٥	٠,٦١	٣
٤	ترفع لجنة إدارة المخاطر تقاريرها بشكل دوري إلى مجلس الإدارة	٥٨	٤٧,٥	٥٢	٤٢,٦	٧	٥,٧	٥	٤,١	٠	٠	٤,٣٤	٠,٧٧	١
٥	تتضمن تقارير لجنة إدارة المخاطر مدى انسجام المخاطر القائمة مع سياسة إدارة المخاطر المعتمدة من قبل مجلس الإدارة ومستويات المخاطر المقبولة	٤١	٣٤,٥	٦٠	٥٠,٤	١٣	١٠,٩	٤	٣,٤	١	٠,٨	٤,١٤	٠,٨١	٦
٦	تواكب لجنة إدارة المخاطر التطورات السريعة واحدث الممارسات حول إدارة المخاطر	٣٦	٢٩,٥	٦٤	٥٢,٥	١٩	١٥,٦	٣	٢,٥	٠	٠	٤,٠٩	٠,٧٤	٧
٧	تقوم لجنة إدارة المخاطر بالإشراف على تطوير قاعدة البيانات اللازمة لإدارة المخاطر	٣١	٢٥,٦	٧٠	٥٧,٩	١٥	١٢,٤	٤	٣,٣	١	٠,٨	٤,٠٤	٠,٧٧	٩

٨	تجتمع لجنة إدارة المخاطر بشكل دوري أو كلما دعت الضرورة إل ذلك	٥١	٤٢,١	٦٠	٤٩,٦	٥	٤,١	٤	٣,٣	١	٠,٨	٤,٢٩	٠,٧٧	٢
٩	تقوم لجنة إدارة المخاطر بمناقشة تقارير دائرة إدارة المخاطر	٤٨	٣٩,٣	٥٧	٤٦,٧	١١	٩,٠	٦	٤,٩	٠	٠	٤,٢٠	٠,٨٠	٥
١٠	يوجد لجان فرعية تساعد لجنة إدارة المخاطر في أداء مهامها واجباتها	١٢	٩,٩	٥٣	٤٣,٨	٣٤	٢٨,١	٢٠	١٦,٥	٢	١,٧	٣,٤٤	٠,٩٤	١٠
المجموع الكلي		%٣٤,٩		%٤٧,٨		%١١,١		%٥,١		%١,١		٤,١٢	٠,٤٩	

ويلاحظ من الجدول رقم (١٠) أن الفقرة التي حصلت على أعلى متوسط حسابي هي الفقرة الرابعة حيث بلغ (٤,٣٤) وبانحراف معياري (٠,٧٧) حيث اتفق أفراد عينة الدراسة بشكل كبير نسبيا على أن لجنة إدارة المخاطر في البنوك الأردنية تقوم برفع تقاريرها بشكل دوري إلى مجلس الادارة ، يليها بعد ذلك الفقرة الثامنة حيث حصلت على متوسط حسابي (٤,٢٩) وبانحراف معياري (٠,٧٧) حيث اتفق أفراد عينة الدراسة على أن لجنة إدارة المخاطر في البنوك الأردنية تجتمع بشكل دوري أو كلما دعت الحاجة إلى ذلك.

أما الفقرة التي حصلت على أدنى متوسط حسابي فهي الفقرة العاشرة القائلة "يوجد لجان فرعية تساعد لجنة إدارة المخاطر في أداء مهامها وواجباتها" حيث بلغ (٣,٤٤) وبانحراف معياري (٠,٩٤).

هذا ويلاحظ بأن اتجاهات أفراد عينة الدراسة كانت ايجابية على جميع فقرات المحور الأول حيث حصلت على متوسطات حسابية أكبر من (٤) باستثناء الفقرة العاشرة التي حصلت على (٣,٤٤)، وقد بلغ المتوسط الحسابي الكلي لإجابات عينة الدراسة على فاعلية لجنة إدارة المخاطر (٤,١٢) في حين وقعت تقديرات أفراد عينة الدراسة كاملة على هذا المحور ضمن إنحراف معياري (٠,٤٩)، وهذا يعني إتفاق عينة الدراسة على قيام لجان إدارة المخاطر في البنوك الأردنية بواجباتها ومسؤولياتها حسب متطلبات السلطة الرقابية.

٦-٣ فاعلية دائرة إدارة المخاطر في البنك (المحور الثاني):

يبين الجدول رقم (١١) التكرارات والمتوسطات الحسابية والانحراف المعيارية لفقرات المحور الثاني من محاور الإستبانة ودرجة ترتيب كل منها اعتماداً على المتوسط الحسابي وذلك كما هو موضح على النحو التالي:

جدول رقم (١١)
المحور الثاني: فاعلية دائرة إدارة المخاطر في البنك

الرقم	الفقرة	درجة الموافقة: موافق بشدة – التكرار	موافق بشدة – %	موافق – التكرار	موافق – %	موافق بدرجة متوسطة – التكرار	موافق بدرجة متوسطة – %	غير موافق – التكرار	غير موافق – %	غير موافق بشدة – التكرار	غير موافق بشدة – %	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
١	تتمتع دائرة إدارة المخاطر بالاستقلالية الكافية للقيام بأعمالها	٤٦	٣٨,٠	٥٥	٤٥,٥	١٥	١٢,٤	٤	٣,٣	١	٠,٨	٤,١٧	٠,٨٣	٩
٢	ترفع دائرة إدارة المخاطر تقاريرها إلى لجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة	٦٧	٥٤,٩	٤٣	٣٥,٢	١٢	٩,٨	٠	٠	٠	٠	٤,٤٥	٠,٦٧	١
٣	يوجد لدى دائرة إدارة المخاطر هيكل تنظيمي معتمد من مجلس الإدارة يوضح خطوط الاتصال والمسؤوليات	٥٨	٤٧,٥	٥٤	٤٤,٣	٩	٧,٤	١	٠,٨	٠	٠	٤,٣٩	٠,٦٦	٣
٤	تتمتع دائرة إدارة المخاطر بسلطة مباشرة ورقابية تؤثر في اتخاذ القرارات ذات العلاقة	٢٧	٢٢,١	٦٤	٥٢,٥	٢٥	٢٠,٥	٣	٢,٥	٣	٢,٥	٣,٨٩	٠,٨٦	١١
٥	تقوم دائرة إدارة المخاطر بمراجعة السياسات والإجراءات التي تتعلق بالمخاطر	٣٨	٣١,١	٧٤	٦٠,٧	٧	٥,٧	٣	٢,٥	٠	٠	٤,٢٠	٠,٦٦	٥
٦	يتوفر لدى الدائرة الموارد الكافية والكوادر المؤهلة للقيام بأعمالها	٢٥	٢٠,٥	٦٣	٥١,٦	٢٧	٢٢,١	٦	٤,٩	١	٠,٨	٣,٨٦	٠,٨٣	١٣
٧	يوجد فصل في المهام والمسؤوليات بين مراقبة المخاطر وبين الجهات المسئولة عن التنفيذ	٤٣	٣٥,٢	٥٣	٤٣,٤	٢١	١٧,٢	٥	٤,١	٠	٠	٤,١٠	٠,٨٣	٧
٨	يوجد لدى البنك سياسة مكتوبة ومعتمدة لإدارة المخاطر	٥٩	٤٨,٤	٥٧	٤٦,٧	٦	٤,٩	٠	٠	٠	٠	٤,٤٣	٠,٥٩	٢
٩	تغطي سياسة إدارة المخاطر كافة عمليات البنك وتضع مقياساً وحدوداً واضحة لكل نوع من أنواع المخاطر	٢٣	١٨,٩	٦٤	٥٢,٥	٢٩	٢٣,٨	٣	٢,٥	٣	٢,٥	٣,٨٣	٠,٨٥	١٦
١٠	يوجد مستوى مخاطر مقبول (Risk Appetite) محدد من قبل مجلس الإدارة ضمن سياسة إدارة المخاطر	٢٣	١٨,٩	٦٠	٤٩,٢	٢٩	٢٣,٨	٨	٦,٦	٢	١,٦	٣,٧٧	٠,٨٩	١٩
١١	يتم إشراك موظفي دائرة إدارة المخاطر في مختلف اللجان ذات العلاقة	٢٣	١٨,٩	٥٠	٤١,٠	٤١	٣٣,٦	٨	٦,٦	٠	٠	٣,٧٢	٠,٨٥	٢٠
١٢	يقوم البنك بتدريب وتأهيل موظفي إدارة المخاطر بشكل كاف	١٤	١١,٧	٦٨	٥٦,٧	٣٠	٢٥,٠	٦	٥,٠	٢	١,٧	٣,٧٢	٠,٨٠	٢١
١٣	يتم نشر الوعي بالمخاطر المصرفية والطرق والأساليب الحديثة لإدارة المخاطر بين موظفي البنك	٣٤	٢٧,٩	٥٧	٤٦,٧	٢٦	٢١,٣	٤	٣,٣	١	٠,٨	٣,٩٨	٠,٨٤	٨
١٤	يتم الاستعانة بجهات استشارية خارجية في إدارة المخاط	١٨	١٤,٩	٤١	٣٣,٩	٣٥	٢٨,٩	٢٢	١٨,٢	٥	٤,١	٣,٣٧	١,٠٧	٣٧
١٥	يتم اعتماد منهجية تحليل المخاطر(Approach Risk Based)	٢٥	٢٠,٧	٦٨	٥٦,٢	٢١	١٧,٤	٧	٥,٨	٠	٠	٣,٩٢	٠,٧٨	١٠
١٦	يوجد إجراءات واضحة تتضمن دراسة المخاطر التي تتضمنها	٢٥	٢٠,٥	٦٦	٥٤,١	٢٤	١٩,٧	٥	٤,١	٢	١,٦	٣,٨٨	٠,٨٤	١٢
١٧	يوجد نظام آلي لتصنيف مخاطر العملاء	٣٠	٢٤,٨	٤٩	٤٠,٥	٢٢	١٨,٢	١٥	١٢,٤	٥	٤,١	٣,٦٩	١,١٠	٢٥
١٨	يوجد لدى البنك سجل/ قاعدة بيانات عن المخاطر التي تتعرض لها	٢٢	١٨,٠	٥٥	٤٥,١	٣٣	٢٧,٠	١١	٩,٠	١	٠,٨	٣,٧٠	٠,٩٠	٢٣

الرقم	الفقرة	درجة الموافقة: موافق بشدة - التكرار	%	موافق - التكرار	%	موافق بدرجة متوسطة - التكرار	%	غير موافق - التكرار	%	غير موافق بشدة - التكرار	%	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
١٩	يتم تحليل جميع أنواع المخاطر التي يتعرض لها البنك وفق الطرق الحديثة في إدارة المخاطر	٢٥	٢٠,٧	٥٩	٤٨,٨	٢٩	٢٤,٠	٦	٥,٠	٢	١,٧	٣,٨٢	٠,٨٨	١٧
٢٠	يتم اعتماد منهجيات القياس والضبط لكل نوع من أنواع المخاطر	١٧	١٣,٩	٦٢	٥٠,٨	٣٤	٢٧,٩	٧	٥,٧	٢	١,٦	٣,٧٠	٠,٨٤	٢٤
٢١	يوجد لدى البنك خطة استمرارية العمل (Business Continuity Plan)	٥٨	٤٧,٥	٤٧	٣٨,٥	١٥	١٢,٣	٠	٠	٢	١,٦	٤,٣٠	٠,٨١	٤
٢٢	يتم فحص خطط الطوارئ بشكل دوري.	٢٨	٢٣,٠	٦٥	٥٣,٣	١٧	١٣,٩	٨	٦,٦	٤	٣,٣	٣,٨٦	٠,٩٦	١٤
٢٣	يوجد لدى البنك المصادر المالية والبشرية الكافية لتطبيق متطلبات بازل II	٢٤	١٩,٨	٦١	٥٠,٤	٢٧	٢٢,٣	٦	٥,٠	٣	٢,٥	٣,٨٠	٠,٩٠	١٨
٢٤	يتوفر لدى البنك نظام لقياس مخاطر الائتمان والسيطرة عليها	٢١	١٧,٢	٦١	٥٠,٠	٢٥	٢٠,٥	١٣	١٠,٧	٢	١,٦	٣,٧٠	٠,٩٣	٢٢
٢٥	يتوفر لدى البنك نظام لقياس مخاطر السوق والسيطرة عليها	١٦	١٣,١	٥٥	٤٥,١	٣٧	٣٠,٣	١١	٩,٠	٣	٢,٥	٣,٥٧	٠,٩٢	٣٣
٢٦	يتوفر لدى البنك نظام لقياس مخاطر التشغيل والسيطرة عليها	٣٤	٢٧,٩	٥٨	٤٧,٥	٢١	١٧,٢	٦	٤,٩	٣	٢,٥	٣,٩٣	٠,٩٣	٩
٢٧	يتوفر لدى البنك نظام لقياس المخاطر الأخرى والسيطرة عليها	١٠	٨,٢	٤٦	٣٧,٧	٤٢	٣٤,٤	٢١	١٧,٢	٣	٢,٥	٣,٣٢	٠,٩٤	٣٨
٢٨	تخضع منظومة إدارة المخاطر لدى البنك بشكل مستمر للتطوير والتحديث	٢٠	١٦,٤	٦٨	٥٥,٧	٣٠	٢٤,٦	١	٠,٨	٣	٢,٥	٣,٨٣	٠,٨٠	١٥
٢٩	يوجد لدى البنك أنظمة آلية لإدارة المخاطر المختلفة	١٨	١٤,٩	٥٠	٤١,٣	٣٥	٢٨,٩	١١	٩,١	٧	٥,٨	٣,٥٠	١,٠٤	٣٦
٣٠	يتم استخدام برنامج إدارة المخاطر في تحديد المخاطر	٢٤	٢٠,٣	٥٨	٤٩,٢	١٥	١٢,٧	١٤	١١,٩	٧	٥,٩	٣,٦٦	١,١١	٢٦
٣١	يتم استخدام برنامج إدارة المخاطر في تحليل وتقييم المخاطر	١٧	١٤,٤	٦٦	٥٥,٩	١٧	١٤,٤	١١	٩,٣	٧	٥,٩	٣,٦٤	١,٠٤	٢٩
٣٢	يتم استخدام برنامج إدارة المخاطر في معالجة المخاطر	١٢	١٠,٤	٦١	٥٣,٠	٢٣	٢٠,٠	١٢	١٠,٤	٧	٦,١	٣,٥١	١,٠٢	٣٥
٣٣	يتم استخدام برنامج إدارة المخاطر في مراقبة المخاطر وإعداد التقارير	١٩	١٦,٤	٦٢	٥٣,٤	١٧	١٤,٧	١١	٩,٥	٧	٦,٠	٣,٦٥	١,٠٦	٢٧
٣٤	يتم تحديد المخاطر التي يتعرض لها البنك من حيث مصادر هذه المخاطر	٢٢	١٨,٦	٥٥	٤٦,٩	٢٢	١٨,٦	١٢	١٠,٢	٧	٥,٩	٣,٦٢	١,٠٩	٣٢
٣٥	يتم تحديد المخاطر التي يتعرض لها البنك من حيث كيفية حدوث هذه المخاطر	١٦	١٣,٦	٦٢	٥٢,٥	٢٠	١٦,٩	١٣	١١,٠	٧	٥,٩	٣,٥٧	١,٠٥	٣٤
٣٦	يتم تحديد المخاطر التي يتعرض لها البنك من حيث أسباب نشوء هذه المخاطر	٢٣	١٩,٥	٥٧	٤٨,٣	١٨	١٥,٣	١٣	١١,٠	٧	٥,٩	٣,٦٤	١,١	٢٨
٣٧	يتم تحديد المخاطر التي يتعرض لها البنك من حيث مجالات التأثر بهذه المخاطر	٢٠	١٧,٤	٥٨	٥٠,٤	١٩	١٦,٥	١١	٩,٦	٧	٦,١	٣,٦٣	١,٠٧	٣٠
٣٨	يتم تحديد المخاطر التي يتعرض لها البنك من حيث آثار هذه المخاطر	٢١	١٧,٩	٥٦	٤٧,٩	٢٢	١٨,٨	١١	٩,٤	٧	٦,٠	٣,٦٢	١,٠٧	٣١
	المجموع الكلي	%٢٢,٧		%٤٨,٢		%١٩,٦		%٦,٨		%٢,٧		٣,٨١	٠,٦٤	

ويلاحظ من الجدول رقم (١١) أن الفقرة التي حصلت على أعلى متوسط حسابي هي الفقرة الثانية حيث بلغ (٤,٤٥) وبانحراف معياري (٠,٦٧) مما يعني اتفاق أفراد عينة الدراسة بشكل كبير نسبياً على قيام دائرة إدارة المخاطر في البنوك الأردنية برفع تقاريرها إلى لجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة، يليها بعد ذلك الفقرة الثامنة حيث بلغ متوسطها الحسابي (٤,٤٣) وبانحراف معياري (٠,٥٩) مما يعني اتفاق أفراد عينة الدراسة على وجود سياسة مكتوبة لإدارة المخاطر معتمدة من مجلس الإدارة. أما الفقرة التي حصلت على ادنى متوسط حسابي فهي الفقرة رقم (٢٧) القائلة "يتوفر لدى البنك نظام لقياس المخاطر الاخرى والسيطرة عليها عدا مخاطر الإئتمان ومخاطر السوق ومخاطر التشغيل" حيث بلغ المتوسط الحسابي لها (٣,٣٢) وبلغ انحرافها المعياري (٠,٩٤).

هذا ويلاحظ بأن اتجاهات أفراد عينة الدراسة كانت ايجابية على جميع فقرات المحور الثاني حيث حصلت على متوسطات حسابية أعلى من (٣) وقد بلغ المتوسط الحسابي الكلي لإجابات عينة الدراسة على فاعلية دائرة إدارة المخاطر (٣,٨١) في حين وقعت تقديرات أفراد عينة الدراسة كاملة على هذا المحور ضمن انحراف معياري (٠,٦٤)، وهذا يعني إتفاق أفراد عينة الدراسة على قيام دوائر إدارة المخاطر في البنوك الأردنية بواجباتها ومسؤولياتها حسب متطلبات السلطة الرقابية.

٤-٦ الصعوبات التي تواجه البنوك في تطبيق إدارة المخاطر بالشكل الأمثل (المحور الثالث):

يبين الجدول رقم (١٢) التكرارات والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات المحور الثالث من محاور الاستبانة ودرجة ترتيب كل منها اعتماداً على المتوسط الحسابي وذلك كما هو موضح على النحو التالي:

جدول رقم (١٢)

المحور الثالث: الصعوبات التي تواجه البنوك في تطبيق إدارة المخاطر بالشكل الأمثل

الرقم	الفقرة	درجة الموافقة										المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
		موافق بشدة		موافق		موافق بدرجة متوسطة		غير موافق		غير موافق بشدة				
		التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%			
١	إعداد قاعدة بيانات تاريخية للخسائر وتحديد مصادر تلك الخسائر وتبويبها وفقاً لنوع المخاطر	٢٧	٢٢,١	٦١	٥٠,٠	٢٢	١٨,٠	١١	٩,٠	١	٠,٨	٣,٨٤	٠,٩٠	٢
٢	عدم توفر الأنظمة الآلية المناسبة لإدارة المخاطر	٢٤	١٩,٧	٤٥	٣٦,٩	٣٠	٢٤,٦	١٨	١٤,٨	٥	٤,١	٣,٥٣	١,٠٩	٤
٣	نقص الخبرات والكوادر المؤهلة في مجال إدارة المخاطر	١٧	١٣,٩	٥٢	٤٢,٦	٣٠	٢٤,٦	١٨	١٤,٨	٥	٤,١	٣,٤٨	١,٠٤	٥
٤	ارتفاع تكلفة التجهيزات اللازمة والأنظمة الآلية الملائمة لإدارة المخاطر	٣٥	٢٨,٧	٤٨	٣٩,٣	٢٦	٢١,٣	١٢	٩,٨	١	٠,٨	٣,٨٥	٠,٩٨	١
٥	مواكبة التطورات المستمرة والسريعة والتعقيدات المتزايدة التي تطرأ على إدارة المخاطر	١٨	١٤,٨	٦٤	٥٢,٥	٢٨	٢٣,٠	١١	٩,٠	١	٠,٨	٣,٧١	٠,٨٦	٣
٦	عدم توفر المصادر المالية الكافية لتطبيق متطلبات بازل II	١٠	٨,٢	٣٧	٣٠,٦	٣٩	٣٢,٢	٢٥	٢٠,٧	١٠	٨,٣	٣,١٠	١,٠٨	٧
٧	عدم توفر الإمكانات المختلفة الأخرى لتطبيق متطلبات بازل II	١٤	١١,٧	٣٧	٣٠,٨	٤٤	٣٦,٧	٢١	١٧,٥	٤	٣,٣	٣,٣٠	١,٠٠	٦
	المجموع الكلي	%١٧,٠		%٤٠,٤		%٢٥,٨		%١٣,٧		%٣,٢		٣,٥٥	٠,٧٥	

ويلاحظ من الجدول رقم (١٢) أن الفقرة التي حصلت على أعلى متوسط حسابي هي الفقرة الرابعة حيث بلغ (٣,٨٥) وبانحراف معياري (٠,٩٨) حيث اتفق أفراد عينة الدراسة بشكل كبير نسبيا على أن أكثر الصعوبات التي تواجهها البنوك في التطبيق الأمثل لإدارة المخاطر هو ارتفاع كلفة التجهيزات اللازمة والأنظمة الآلية الملائمة لإدارة المخاطر، يليها بعد ذلك الفقرة الأولى وهي إعداد قاعدة بيانات تاريخية للخسائر وتحديد مصادر تلك الخسائر وتبويبها وفقاً لنوع المخاطر حيث بلغ متوسطها الحسابي (٣,٨٤) وبانحراف معياري (٠,٩٠).

في حين حصلت الفقرة السادسة على أدنى متوسط حسابي (٣,١٠) وبانحراف معياري (١,٠٨) مما يعني اتفاق عينة الدراسة بشكل متوسط على أن عدم توفر المصادر المالية الكافية لتطبيق متطلبات بازل II يعتبر من الصعوبات التي تواجهها البنوك الأردنية في التطبيق الأمثل لإدارة المخاطر، إلا أنه يوجد تباين واضح في آراء أفراد عينة الدراسة على هذه الفقرة حيث بلغ الانحراف المعياري عن المتوسط (١,٠٨) مما يدل على ضعف اتفاق وتشتت آراء أفراد عينة الدراسة حول الفقرة المعنية مقارنة مع بقية الفقرات المتعلقة بالمحور الثالث.

هذا ويلاحظ بأن معظم فقرات المحور الثالث قد حصلت على متوسطات حسابية أعلى من (٣) وأقل من (٤) حيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي لإجابات عينة الدراسة (٣,٥٥) في حين وقعت تقديراتهم ضمن انحراف معياري (٠,٧٥) وهذا يشير إلى اتفاق أفراد عينة الدراسة بشكل كبير نسبيا على وجود صعوبات تواجهها البنوك الأردنية في مجال التطبيق الأمثل لإدارة المخاطر.

وقد أشار بعض أفراد عينة الدراسة من خلال سؤال مفتوح في الاستبانة إلى وجود صعوبات أخرى تواجهها البنوك الأردنية في تطبيق إدارة المخاطر كان أهمها ما يلي من وجهة نظر أفراد العينة:

١. نشر الوعي بين الموظفين وعلى مختلف المستويات الإدارية بمفهوم إدارة المخاطر.
٢. عدم توفر الدعم الإداري اللازم لدائرة إدارة المخاطر.
٣. تحديد المهام والمسؤوليات بين دائرة إدارة المخاطر ودائرة التدقيق الداخلي.
٤. عدم إدراك الإدارة العليا (مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية) لأهمية إدارة المخاطر.
٥. صعوبة تحديد مصادر الخطأ خاصة فيما يتعلق بالأنشطة الآلية.
٦. عدم دقة المعلومات.
٧. عدم قناعة الموظفين كافة بأهمية إدارة المخاطر ودورها والفائدة المتأتية منها.
٨. قلة تبادل الخبرات بين البنوك.

اختبار فرضيات الدراسة:

تم استخدام الاختبار الإحصائي (T-Test) من خلال برنامج (SPSS) الإحصائي لاختبار فرضيات الدراسة عند مستوى ثقة (٩٥%) والذي يقابله مستوى دلالة (أهمية) (٥%) لتفسير نتائج الاختبارات، وقد تم صياغة هذه الفرضيات بالصيغة الصفرية (العدمية):

٦-٥ اختبار الفرضية الأولى:

"لا تلتزم البنوك الأردنية العاملة في الأردن بتطبيق إدارة المخاطر حسب متطلبات السلطة الرقابية"

من أجل اختبار هذه الفرضية فقد تم تقسيمها إلى فرضيتين فرعيتين وذلك كما يلي:

أ. الفرضية الفرعية الأولى:

"لا تقوم لجنة إدارة المخاطر في البنوك الأردنية العاملة في الأردن بواجباتها ومسئولياتها حسب متطلبات السلطة الرقابية"

ب. الفرضية الفرعية الثانية:

" لا تقوم دائرة إدارة المخاطر في البنوك الأردنية العاملة في الأردن بواجباتها ومسئولياتها حسب متطلبات السلطة الرقابية"

٦-٥-١ اختبار الفرضية الفرعية الأولى:

لاختبار الفرضية الفرعية الأولى تم إجراء اختبار (One-Sample T Test) لفقرات المحور الأول من محاور الاستبانة ذات العلاقة بفاعلية لجنة إدارة المخاطر واستخراج قيمة (t) ومستوى الدلالة عند ($\alpha \geq$ ٠,٠٥) والجدول رقم (١٣) يوضح ذلك:

جدول رقم (١٣)

اختبار (One-Sample T Test) لفاعلية لجنة إدارة المخاطر في البنك

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة الاختبار = ٣ قيمة (T) المحسوبة	قيمة (T) الجدولية	درجات الحرية	مستوى الدلالة *
١	يكون رئيس لجنة إدارة المخاطر عضو غير تنفيذي	٤,٠٨	١,١٢	١٠,٤٦	١,٩٦	١١٧	٠,٠٠٠
٢	يتم تقييم ومراجعة سياسة إدارة المخاطر من قبل لجنة المخاطر بشكل سنوي	٤,٢٤	٠,٧٣	١٨,٧٨		١٢١	٠,٠٠٠
٣	يتم تعديل سياسة وإطار عمل إدارة المخاطر كلما دعت الحاجة إلى ذلك	٤,٢٥	٠,٦١	٢٢,٦٨		١٢١	٠,٠٠٠
٤	ترفع لجنة إدارة المخاطر تقاريرها بشكل دوري إلى مجلس الإدارة	٤,٣٤	٠,٧٧	١٩,٢٤		١٢١	٠,٠٠٠
٥	تتضمن تقارير لجنة إدارة المخاطر مدى انسجام المخاطر القائمة مع سياسة إدارة المخاطر المعتمدة من قبل مجلس الإدارة ومستويات المخاطر المقبولة	٤,١٤	٠,٨١	١٥,٤٨		١١٨	٠,٠٠٠
٦	تواكب لجنة إدارة المخاطر التطورات السريعة واحدث الممارسات حول إدارة المخاطر	٤,٠٩	٠,٧٤	١٦,٣٠		١٢١	٠,٠٠٠
٧	تقوم لجنة إدارة المخاطر بالإشراف على تطوير قاعدة البيانات اللازمة لإدارة المخاطر	٤,٠٤	٠,٧٧	١٤,٩١		١٢٠	٠,٠٠٠
٨	تجتمع لجنة إدارة المخاطر بشكل دوري أو كلما دعت الضرورة إل ذلك	٤,٢٩	٠,٧٧	١٨,٤٥		١٢٠	٠,٠٠٠
٩	تقوم لجنة إدارة المخاطر بمناقشة تقارير دائرة إدارة المخاطر	٤,٢٠	٠,٨٠	١٦,٥٩		١٢١	٠,٠٠٠
١٠	يوجد لجان فرعية تساعد لجنة إدارة المخاطر في أداء مهامها واجباتها	٣,٤٤	٠,٩٤	٥,١٣		١٢٠	٠,٠٠٠
	فاعلية لجنة إدارة المخاطر في البنك	٤,١٢	٠,٤٩	٢٤,٢٦	١,٩٦	١١٤	٠,٠٠٠

* دلالة إحصائية عند (α ≤ ٠,٠٥)

ويتبين من الجدول رقم (١٣) أن قيمة (t) المحسوبة للمحور الأول ذات العلاقة بالفرضية الفرعية الأولى قد بلغت (٢٤,٢٦) وبمستوى دلالة (٠,٠٠٠) وبمقارنتها مع قيمة (t) الجدولية البالغة (١,٩٦) نجد أن قيمة (t) المحسوبة أكبر من قيمة (t) الجدولية وذات دلالة إحصائية أقل من (٠,٠٥)، وهذا يقود إلى رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة القائلة "تقوم لجنة إدارة المخاطر في البنوك الأردنية العاملة في الأردن بواجباتها ومسؤولياتها حسب متطلبات السلطة الرقابية" حيث تشير نتائج الإختبار إلى وجود درجة فاعلية عالية نسبياً للجنة إدارة المخاطر في البنوك الأردنية عند مستوى دلالة

(α ≥ ٠,٠٥) حيث بلغ مستوى الدلالة الكلية (٠,٠٠٠)، ويدعم هذه النتيجة المتوسط الحسابي الكلي لإجابات أفراد عينة الدراسة حيث بلغ (٤,١٢) وبانحراف معياري (٠,٤٩) وهذا يدل على اتفاق بين آراء أفراد عينة الدراسة على قيام لجنة إدارة المخاطر بواجباتها ومسؤولياتها حسب متطلبات السلطة الرقابية.

٦-٥-٢ اختبار الفرضية الفرعية الثانية:

لاختبار الفرضية الفرعية الثانية تم إجراء اختبار (One-Sample T Test) لفقرات المحور الثاني من محاور الاستبانة ذات العلاقة بفاعلية دائرة إدارة المخاطر واستخراج قيمة (t) ومستوى الدلالة عند (α ≥ ٠,٠٥)، والجدول رقم (١٤) يوضح ذلك:

جدول رقم (١٤)
اختبار (One-Sample T Test) لفاعلية دائرة إدارة المخاطر في البنك

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة الاختبار = ٣ قيمة (t) المحسوبة	قيمة (t) الجدولية	درجات الحرية	مستوى الدلالة *
١	تتمتع دائرة إدارة المخاطر بالاستقلالية الكافية للقيام بأعمالها.	٤,١٧	٠,٨٣	١٥,٤٤	١,٩٦	١٢٠	٠,٠٠٠
٢	ترفع دائرة إدارة المخاطر تقاريرها إلى لجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة.	٤,٤٥	٠,٦٧	٢٣,٩٤		١٢١	٠,٠٠٠
٣	يوجد لدى دائرة إدارة المخاطر هيكل تنظيمي معتمد من مجلس الإدارة يوضح خطوط الاتصال والمسؤوليات.	٤,٣٩	٠,٦٦	٢٣,١٤		١٢١	٠,٠٠٠
٤	تتمتع دائرة إدارة المخاطر بسلطة مباشرة ورقابية تؤثر في اتخاذ القرارات ذات العلاقة.	٣,٨٩	٠,٨٦	١١,٤٧		١٢١	٠,٠٠٠
٥	تقوم دائرة إدارة المخاطر بمراجعة السياسات والإجراءات التي تتعلق بالمخاطر.	٤,٢٠	٠,٦٦	٢٠,٣٢		١٢١	٠,٠٠٠
٦	يتوفر لدى دائرة إدارة المخاطر الموارد الكافية والكوادر المؤهلة للقيام بأعمالها.	٣,٨٦	٠,٨٣	١١,٥٠		١٢١	٠,٠٠٠
٧	يوجد فصل في المهام والمسؤوليات بين مراقبة المخاطر وبين الجهات المسئولة عن التنفيذ.	٤,١٠	٠,٨٣	١٤,٦٦		١٢١	٠,٠٠٠
٨	يوجد لدى البنك سياسة مكتوبة ومعتمدة لإدارة المخاطر.	٤,٤٣	٠,٥٩	٢٦,٩٠		١٢١	٠,٠٠٠
٩	تغطي سياسة إدارة المخاطر كافة عمليات البنك وتضع مقاساً وحدوداً واضحة لكل نوع من أنواع المخاطر.	٣,٨٣	٠,٨٥	١٠,٧٦		١٢١	٠,٠٠٠
١٠	يوجد مستوى مخاطر مقبول (Risk Appetite) محدد من قبل مجلس الإدارة ضمن سياسة إدارة المخاطر.	٣,٧٧	٠,٨٩	٩,٥٨		١٢١	٠,٠٠٠
١١	يتم إشراك موظفي دائرة إدارة المخاطر في مختلف اللجان ذات العلاقة.	٣,٧٢	٠,٨٥	٩,٤٢		١٢١	٠,٠٠٠

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة الاختبار = ٣			
				قيمة (t) المحسوبة	قيمة (t) الجدولية	درجات الحرية	مستوى الدلالة *
١٢	يقوم البنك بتدريب وتأهيل موظفي إدارة المخاطر بشكل كاف.	٣,٧٢	٠,٨٠	٩,٨٠		١١٩	٠,٠٠٠
١٣	يتم نشر الوعي بالمخاطر المصرفية والطرق والأساليب الحديثة لإدارة المخاطر بين موظفي البنك.	٣,٩٨	٠,٨٤	١٢,٨٦		١٢١	٠,٠٠٠
١٤	يتم الاستعانة بجهات استشارية خارجية في إدارة المخاطر	٣,٣٧	١,٠٧	٣,٨١		١٢٠	٠,٠٠٠
١٥	يتم اعتماد منهجية تحليل المخاطر(Approach Risk Based)	٣,٩٢	٠,٧٨	١٢,٩٢		١٢٠	٠,٠٠٠
١٦	يوجد إجراءات واضحة تتضمن دراسة المخاطر التي تتضمنها المنتجات والخدمات المصرفية الجديدة او التعديلات الجوهرية على المنتجات القائمة.	٣,٨٨	٠,٨٤	١١,٥٥		١٢١	٠,٠٠٠
١٧	يوجد نظام آلي لتصنيف مخاطر العملاء.	٣,٦٩	١,١٠	٦,٩٣		١٢٠	٠,٠٠٠
١٨	يوجد لدى البنك سجل/ قاعدة بيانات عن المخاطر التي تتعرض لها.	٣,٧٠	٠,٩٠	٨,٦٨	١,٩٦	١٢١	٠,٠٠٠
١٩	يتم تحليل جميع أنواع المخاطر التي يتعرض لها البنك وفق الطرق الحديثة في إدارة المخاطر.	٣,٨٢	٠,٨٨	١٠,٢٨		١٢٠	٠,٠٠٠
٢٠	يتم اعتماد منهجيات القياس والضبط لكل نوع من أنواع المخاطر.	٣,٧٠	٠,٨٤	٩,١٤		١٢١	٠,٠٠٠
٢١	يوجد لدى البنك خطة استمرارية العمل (Business Continuity Plan).	٤,٣٠	٠,٨١	١٧,٧٣		١٢١	٠,٠٠٠
٢٢	يتم فحص خطط الطوارئ بشكل دوري.	٣,٨٦	٠,٩٦	٩,٩٤		١٢١	٠,٠٠٠
٢٣	يوجد لدى البنك المصادر المالية والبشرية الكافية لتطبيق متطلبات بازل II.	٣,٨٠	٠,٩٠	٩,٨٠		١٢٠	٠,٠٠٠
٢٤	يتوفر لدى البنك نظام لقياس مخاطر الائتمان والسيطرة عليها.	٣,٧٠	٠,٩٣	٨,٣٤		١٢١	٠,٠٠٠
٢٥	يتوفر لدى البنك نظام لقياس مخاطر السوق والسيطرة عليها.	٣,٥٧	٠,٩٢	٦,٩١		١٢١	٠,٠٠٠

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة الاختبار = ٣			
				قيمة (t) المحسوبة	قيمة (t) الجدولية	درجات الحرية	مستوى الدلالة *
٢٦	يتوفر لدى البنك نظام لقياس مخاطر التشغيل والسيطرة عليها.	٣,٩٣	٠,٩٣	١١,٠٦	١,٩٦	١٢١	٠,٠٠٠
٢٧	يتوفر لدى البنك نظام لقياس المخاطر الأخرى (عدا المذكورة آنفا) والسيطرة عليها.	٣,٣٢	٠,٩٤	٣,٧٦		١٢١	٠,٠٠٠
٢٨	تخضع منظومة إدارة المخاطر لدى البنك بشكل مستمر للتطوير والتحديث.	٣,٨٣	٠,٨٠	١١,٤٣		١٢١	٠,٠٠٠
٢٩	يوجد لدى البنك أنظمة آلية لإدارة المخاطر المختلفة.	٣,٥٠	١,٠٤	٥,٣٢		١٢٠	٠,٠٠٠
٣٠	يتم استخدام برنامج إدارة المخاطر في تحديد المخاطر.	٣,٦٦	١,١١	٦,٤٦		١١٧	٠,٠٠٠
٣١	يتم استخدام برنامج إدارة المخاطر في تحليل وتقييم المخاطر.	٣,٦٤	١,٠٤	٦,٦٧		١١٧	٠,٠٠٠
٣٢	يتم استخدام برنامج إدارة المخاطر في معالجة المخاطر.	٣,٥١	١,٠٢	٥,٣٩		١١٤	٠,٠٠٠
٣٣	يتم استخدام برنامج إدارة المخاطر في مراقبة المخاطر وإعداد التقارير.	٣,٦٥	١,٠٦	٦,٥٩		١١٥	٠,٠٠٠
٣٤	يتم تحديد المخاطر التي يتعرض لها البنك من حيث مصادر هذه المخاطر.	٣,٦٢	١,٠٩	٦,١٩		١١٧	٠,٠٠٠
٣٥	يتم تحديد المخاطر التي يتعرض لها البنك من حيث كيفية حدوث هذه المخاطر.	٣,٥٧	١,٠٥	٥,٨٨		١١٧	٠,٠٠٠
٣٦	يتم تحديد المخاطر التي يتعرض لها البنك من حيث أسباب نشوء هذه المخاطر.	٣,٦٤	١,١	٦,٣٧		١١٧	٠,٠٠٠
٣٧	يتم تحديد المخاطر التي يتعرض لها البنك من حيث مجالات التأثر بهذه المخاطر.	٣,٦٣	١,٠٧	٦,٣٦		١١٤	٠,٠٠٠
٣٨	يتم تحديد المخاطر التي يتعرض لها البنك من حيث آثار هذه المخاطر.	٣,٦٢	١,٠٧	٦,٢٩		١١٦	٠,٠٠٠
	قاعلية دائرة إدارة المخاطر في البنك	٣,٨١	٠,٦٤	١٣,١٥	١,٩٦	١٠٦	٠,٠٠٠

* دلالة إحصائية عند (α ≥ ٠,٠٥)

ويتبين من الجدول رقم (١٤) أن قيمة (t) المحسوبة للمحور الثاني ذات العلاقة بالفرضية الفرعية الثانية قد بلغت (١٣,١٥) وبمستوى دلالة (٠,٠٠٠) وبمقارنتها مع قيمة (t) الجدولية والبالغة (١,٩٦) نجد أن قيمة (t) المحسوبة أكبر من قيمة (t) الجدولية وذات دلالة إحصائية أقل من (٠,٠٠٥)، وهذا يقود إلى رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة القائلة " تقوم دائرة إدارة المخاطر في البنوك الأردنية العاملة في الأردن بواجباتها ومسؤولياتها حسب متطلبات

السلطة الرقابية" حيث تشير نتائج الاختبار إلى وجود درجة فاعلية عالية نسبياً لدائرة إدارة المخاطر في البنوك الأردنية عند مستوى دلالة (α ≥ ٠,٠٥) حيث بلغ مستوى الدلالة الكلية (٠,٠٠٠)، ويدعم هذه النتيجة المتوسط الحسابي الكلي لإجابات أفراد عينة الدراسة حيث بلغ (٣,٨١) وبانحراف معياري (٠,٦٤) وهذا يدل على اتفاق بين آراء أفراد عينة الدراسة على قيام دائرة إدارة المخاطر بواجباتها ومسؤولياتها حسب متطلبات السلطة الرقابية.

اختبار الفرضية الرئيسة الأولى:

لاختبار الفرضية الرئيسة الأولى القائلة "لا تلتزم البنوك الأردنية العاملة في الأردن بتطبيق إدارة المخاطر حسب متطلبات السلطة الرقابية" تم إجراء اختبار(One-Sample T Test) لفقرات المحور الأول والثاني من محاور الاستبانة ذات العلاقة بفاعلية كل من لجنة ودائرة إدارة المخاطر واستخراج قيمة (t) ومستوى الدلالة عند (α ≥ ٠,٠٥)، والجدول رقم (١٥) يوضح ذلك:

جدول رقم (١٥)
اختبار (One-Sample T Test) لفاعلية لجنة ودائرة إدارة المخاطر في البنك

	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة الاختبار = ٣			
			قيمة (t) المحسوبة	قيمة (t) الجدولية	درجات الحرية	مستوى الدلالة *
فاعلية لجنة ودائرة إدارة المخاطر في البنك	٣,٩٧	٠,٥١	١٩,١٥	١,٩٦	١٠١	٠,٠٠٠

*** دلالة إحصائية عند (α ≥ ٠,٠٥)**

ويتبين من الجدول رقم (١٥) أن قيمة (t) المحسوبة قد بلغت (١٩,١٥) وبمستوى دلالة (٠,٠٠٠) وبمقارنتها مع قيمة (t) الجدولية والبالغة (١,٩٦) نجد أن قيمة (t) المحسوبة أكبر من قيمة (t) الجدولية وذات دلالة إحصائية أقل من (٠,٠٥)، وقد أظهرت نتائج اختبارات التحليل الإحصائي للفرضية الفرعية الأولى والفرضية الفرعية الثانية وجود درجة فاعلية عالية نسبياً لكل من لجنة إدارة المخاطر ودائرة إدارة المخاطر في القيام بالواجبات والمسؤوليات والمهام المطلوبة منها حسب متطلبات السلطة الرقابية، مما يدل على وجود التزام عالي نسبياً لدى البنوك الأردنية العاملة في الأردن بتطبيق إدارة المخاطر وكل ذلك يقود إلى رفض الفرضية الرئيسة الأولى الصفرية وقبول الفرضية البديلة القائلة "تلتزم البنوك الأردنية العاملة في الأردن بتطبيق إدارة المخاطر حسب متطلبات السلطة الرقابية"

ويدعم هذه النتيجة المتوسط الحسابي الكلي لإجابات أفراد عينة الدراسة حيث بلغ (٣,٩٧) وبانحراف معياري (١,٥١) وهذا يدل عل اتفاق بين أراء أفراد عينة الدراسة على قيام كل من لجنة ودائرة المخاطر بواجباتها ومسؤولياتها حسب متطلبات السلطة الرقابية.

٦-٦ اختبار الفرضية الثانية:

"لا تقوم البنوك الأردنية العاملة في الأردن بالإفصاح عن إدارة المخاطر ضمن البيانات المالية السنوية".

من أجل اختبار هذه الفرضية، قام الباحث بالرجوع إلى البيانات المالية السنوية لعام ٢٠٠٩ للبنوك الأردنية البالغ عددها (١٥) بنكا حتى نهاية عام ٢٠٠٩، وتم جمع المعلومات اللازمة عن مجموعة البنود التي يتوجب على البنوك الأردنية الإفصاح عنها والبالغ عددها (١٣) بندا حسب تعليمات السلطة الرقابية، وقد تم تحديد مقياس ثنائي لقياس تكرار قيام البنوك الأردنية بالإفصاح عن كل بند من هذه البنود على النحو التالي :

١- يقوم البنك بالإفصاح تم إعطاؤه رقم (١)

٢- لا يقوم البنك بالإفصاح تم إعطاؤه رقم (٢)

والجدول رقم (١٦) يبين نتائج اختبار التكرار والمتوسط الحسابي والنسب المئوية للإفصاح:

جدول رقم (١٦)
الإفصاح عن إدارة المخاطر ضمن البيانات المالية السنوية

الرقم	بند الإفصاح	التكرار للبنوك التي تقوم بالإفصاح	النسبة المئوية	التكرار للبنوك التي لا تقوم بالإفصاح	النسبة المئوية	المتوسط الحسابي
أ. الإفصاحات الوصفية						
١	أنواع المخاطر التي يتعرض لها البنك وكيفية نشوئها	١٥	%١٠٠	٠	٠	١,٠
٢	هيكلية وتنظيم وظيفة إدارة المخاطر في البنك	١٤	%٩٣,٣	١	%٦,٧	١,٠٧
٣	الاستقلالية والمساءلة لإدارة المخاطر	١٠	%٦٦,٧	٥	%٣٣,٣	١,٣٣
٤	نطاق وطبيعة أنظمة قياس وأنظمة تقارير المخاطر	٤	%٢٦,٧	١١	%٧٣,٣	١,٧٣
٥	سياسات البنك للتحوط أو تخفيف المخاطر	١٥	%١٠٠	٠	٠	١,٠
٦	إجراءات ضبط المخاطر	١٥	%١٠٠	٠	٠	١,٠
٧	السياسات والإجراءات المتبعة لتجنب التركز في المخاطر	١١	%٧٣,٧	٤	%٢٦,٧	١,٢٧
المتوسط الحسابي الفرعي أ		١٢	%٨٠	٣	%٢٠	١,٢٠

الرقم	بند الإفصاح	التكرار للبنوك التي تقوم بالإفصاح	النسبة المئوية	التكرار للبنوك التي لا تقوم بالإفصاح	النسبة المئوية	المتوسط الحسابي
ب. الإفصاحات الكمية						
١	التعرضات (التسهيلات الائتمانية) المعرضة لمخاطر الائتمان	١٥	١٠٠%	٠	٠	١
٢	الإفصاح عن تصنيف التسهيلات حسب درجة مخاطرتها	١٥	١٠٠%	٠	٠	١
٣	التركز في التعرضات (التسهيلات) الائتمانية حسب التوزيع الجغرافي	١٥	١٠٠%	٠	٠	١
٤	التركز في التعرضات (التسهيلات) الائتمانية حسب القطاع الاقتصادي	١٥	١٠٠%	٠	٠	١
٥	الإفصاح عن الأسلوب المستخدم لقياس مخاطر السوق	١٥	١٠٠%	٠	٠	١
٦	مخاطر السيولة	١٥	١٠٠%	٠	٠	١
	المتوسط الحسابي الفرعي ب	١٥	١٠٠%	٠	٠	١
	المتوسط الحسابي الكلي أ+ب	١٣,٥	٩٠%	١,٥	١٠%	١,١١

ويتبين من الجدول رقم (١٦) أن غالبية البنود المطلوب الإفصاح قد حصلت على نسب مئوية جيدة في الإفصاح ، حيث أن جميع البنوك الأردنية البالغ عددها (١٥) بنكا تقوم بالإفصاح عن أنواع المخاطر التي تتعرض لها وسياسات التحوط أو تخفيف المخاطر وإجراءات ضبط المخاطر بنسبة (١٠٠%) ضمن الإفصاحات الوصفية، بينما تقوم بالإفصاح عن جميع بنود الإفصاحات الكمية بنسبة (١٠٠%) في حين تبين أن أقل بند تقوم البنوك الأردنية بالإفصاح عنه هو نطاق وطبيعة أنظمة قياس وأنظمة تقارير المخاطر حيث حصل هذا البند على نسبة (٢٦,٧%) من الإفصاح.

وقد بلغ المتوسط الحسابي الكلي لدرجة الإفصاح عن إدارة المخاطر (١,١١) وبنسبة (٩٠%)، وهذا يقود إلى رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة القائلة " تقوم البنوك الأردنية بالإفصاح عن إدارة المخاطر ضمن البيانات المالية السنوية".

٦-٧ اختبار الفرضية الثالثة:

" لا يوجد فروقات ذات دلالة إحصائية في مدى التزام البنوك التجارية والبنوك الإسلامية العاملة في الأردن بتطبيق إدارة المخاطر حسب متطلبات السلطة الرقابية"

من أجل اختبار هذه الفرضية، فقد تم تقسيمها إلى فرضيتين فرعيتين وذلك كما يلي:

أ. **الفرضية الفرعية الأولى:**

"لا يوجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين قيام لجنة إدارة المخاطر في البنوك التجارية و البنوك الإسلامية العاملة في الأردن بواجباتها ومسؤولياتها حسب متطلبات السلطة الرقابية"

ب. **الفرضية الفرعية الثانية:**

"لا يوجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين قيام دائرة إدارة المخاطر في البنوك التجارية والبنوك الإسلامية العاملة في الأردن بواجباتها و مسؤولياتها حسب متطلبات السلطة الرقابية"

٦-٧-١ اختبار الفرضية الفرعية الأولى:

لاختبار الفرضية الفرعية الأولى القائلة " لا يوجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين قيام لجنة إدارة المخاطر في البنوك التجارية و البنوك الإسلامية العاملة في الأردن بواجباتها ومسؤولياتها حسب متطلبات السلطة الرقابية" تم إجراء اختبار (Independent–Sample T Test) لإجابات أفراد عينة الدراسة لدى البنوك التجارية والإسلامية على فقرات المحور الأول من محاور الاستبانة ذات العلاقة بفاعلية لجنة دارة المخاطر وتم استخراج قيمة (t) ومستوى الدلالة عند (α ≥ ٠,٠٥) والجدول رقم (١٧) يوضح ذلك:

جدول رقم (١٧)

اختبار (Independent–Sample T Test) لفاعلية لجنة إدارة المخاطر في البنوك التجارية والإسلامية

فاعلية لجنة إدارة المخاطر	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة(t) المحسوبة	قيمة(t) الجدولية	درجات الحرية	مستوى الدلالة *
البنوك التجارية	١٠١	٤,٠٨	٠,٤٩	٢,٥٧-	١,٩٦	١١٣	٠,٠١٢
البنوك الإسلامية	١٤	٤,٤٣	٠,٣٨				

* دلالة إحصائية عند (α ≥ ٠,٠٥)

ويبين الجدول رقم (١٧) نتائج اختبار(Independent–Sample T Test) والتي تشير إلى وجود فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α ≥ ٠,٠٥) لفاعلية لجنة إدارة المخاطر بين البنوك التجارية والإسلامية حيث بلغ مستوى الدلالة (٠,٠١٢) وهي أقل من (٠,٠٥) وجاءت هذه الفروقات لصالح البنوك الإسلامية والتي أظهر المتوسط الحسابي لفاعلية لجنة إدارة المخاطر فيها (٤,٤٣) أعلى منها لدى البنوك التجارية والتي بلغ متوسطها الحسابي (٤,٠٨)، وهذه يقود إلى رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة القائلة "يوجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين قيام لجنة إدارة المخاطر في البنوك التجارية و البنوك الإسلامية العاملة في الأردن بواجباتها ومسؤولياتها حسب متطلبات السلطة الرقابية".

٦-٧-٢ اختبار الفرضية الفرعية الثانية:

لاختبار الفرضية الفرعية الثانية القائلة" لا يوجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين قيام دائرة إدارة المخاطر في البنوك التجارية والبنوك الإسلامية العاملة في الأردن بواجباتها و مسؤولياتها حسب متطلبات السلطة الرقابية" تم إجراء اختبار (Independent–Sample T Test) لإجابات أفراد عينة الدراسة لدى البنوك التجارية والبنوك الإسلامية على فقرات المحور الثاني من محاور الاستبانة ذات العلاقة بفاعلية دائرة إدارة المخاطر، وتم استخراج قيمة (t) ومستوى الدلالة عند (α ≥ ٠,٠٥) والجدول رقم (١٨) يوضح ذلك:

جدول رقم (١٨)
اختبار (Independent–Sample T Test) لفاعلية دائرة إدارة المخاطر في البنوك التجارية والإسلامية

فاعلية دائرة إدارة المخاطر	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة(t) المحسوبة	قيمة(t) الجدولية	درجات الحرية	مستوى الدلالة *
البنوك التجارية	٩٣	٣,٧٨	٠,٦٥	١,١٤-	١,٩٦	١٠٥	٠,٢٥٨
البنوك الإسلامية	١٤	٣,٩٩	٠,٥٦				

* دلالة إحصائية عند (α ≥ ٠,٠٥)

ويبين الجدول رقم (١٨) نتائج اختبار (Independent–Sample T Test) والتي تشير إلى عدم وجود فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α ≥ ٠,٠٥) لفاعلية دائرة إدارة المخاطر بين البنوك التجارية والإسلامية حيث بلغ مستوى الدلالة (٠,٢٥٨) وهي أكبر من (٠,٠٥)، وقد أظهر المتوسط الحسابي لفاعلية دائرة إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية (٣,٩٩) أعلى بنسبة قليلة من البنوك التجارية والتي بلغ متوسطها الحسابي (٣,٩٩)، وهذا يقود إلى قبول الفرضية الصفرية ورفض الفرضية البديلة.

اختبار الفرضية الرئيسة الثالثة:

لاختبار الفرضية الرئيسة الثالثة القائلة "لا يوجد فروقات ذات دلالة إحصائية في مدى التزام البنوك التجارية والبنوك الإسلامية العاملة في الأردن بتطبيق إدارة المخاطر حسب متطلبات السلطة الرقابية" تم إجراء اختبار (Independent–Sample T Test) لإجابات أفراد عينة الدراسة لدى البنوك التجارية والإسلامية على فقرات المحور الأول والثاني معا من محاور الاستبانة ذات العلاقة بفاعلية كل من لجنة ودائرة إدارة المخاطر، وتم استخراج قيمة (t) ومستوى الدلالة عند (α ≤ ٠,٠٥)، والجدول رقم (١٩) يوضح ذلك:

جدول رقم (١٩)
اختبار (Independent–Sample T Test) لفاعلية لجنة ودائرة إدارة المخاطر في البنوك التجارية والإسلامية

فاعلية دائرة إدارة المخاطر	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة(t) المحسوبة	قيمة(t) الجدولية	درجات الحرية	مستوى الدلالة *
البنوك التجارية	٨٨	٣,٩٣	٠,٥١	١,٩٥-	١,٩٦	١٠٠	٠,٠٥٤
البنوك الإسلامية	١٤	٤,٢١	٠,٤٢				

* دلالة إحصائية عند (α ≤ ٠,٠٥)

ويبين الجدول رقم (١٩) نتائج اختبار (Independent–Sample T Test) والتي تشير إلى عدم وجود فروقات ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة عند (α ≤ ٠,٠٥) لفاعلية لجنة ودائرة إدارة المخاطر بين البنوك التجارية والإسلامية حيث بلغ مستوى الدلالة (٠,٠٥٤) وهي قريبة جدا من (٠,٠٥) إلا أنها اكبر وهذا يشير إلى وجود بعض الفروقات إلا أنها ليست ذات دلالة إحصائية، وتفسير ذلك انه قد تبين من خلال اختبار الفرضية الفرعية الأولى المتعلقة بفاعلية لجنة إدارة المخاطر وجود فروقات ذات دلالة إحصائية إلا أن هذه الفروقات لم تكن ذات ذات دلالة احصائية عندما تم اختبار فاعلية لجنة ودائرة إدارة المخاطر معا بين البنوك التجارية والإسلامية، وهذا يقود إلى قبول الفرضية الرئيسة الثالثة الصفرية ورفض الفرضية البديلة.

٦-٨ اختبار الفرضية الرابعة:

لاختبار الفرضية الرابعة القائلة "لا تواجه البنوك الأردنية العاملة في الأردن أي صعوبات في تطبيق إدارة المخاطر بالشكل الأمثل" تم إجراء اختبار (One–Sample T Test) لفقرات المحور الثالث من محاور الاستبانة ذات العلاقة بالصعوبات التي تواجه البنوك في تطبيق إدارة المخاطر واستخراج قيمة (t) ومستوى الدلالة عند (α ≤ ٠,٠٥)، والجدول رقم (٢٠) يوضح ذلك:

جدول رقم (٢٠)

اختبار (One-Sample T Test) للصعوبات التي تواجه البنوك في تطبيق إدارة المخاطر

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة الاختبار = ٣			
				قيمة (t) المحسوبة	قيمة (t) الجدولية	درجات الحرية	مستوى الدلالة *
١	إعداد قاعدة بيانات تاريخية للخسائر وتحديد مصادر تلك الخسائر وتبويبها وفقاً لنوع المخاطر	٣,٨٤	٠,٩٠	١٠,٢٢	١,٩٦	١٢١	٠,٠٠٠
٢	عدم توفر الأنظمة الآلية المناسبة لإدارة المخاطر	٣,٥٣	١,٠٩	٥,٣٩		١٢١	٠,٠٠٠
٣	نقص الخبرات والكوادر المؤهلة في مجال إدارة المخاطر	٣,٤٨	١,٠٤	٥,٠٦		١٢١	٠,٠٠٠
٤	ارتفاع كلفة التجهيزات اللازمة والأنظمة الآلية الملائمة لإدارة المخاطر	٣,٨٥	٠,٩٨	٩,٦٤		١٢١	٠,٠٠٠
٥	مواكبة التطورات المستمرة والسريعة والتعقيدات المتزايدة التي تطرأ على إدارة المخاطر	٣,٧١	٠,٨٦	٩,١٩		١٢١	٠,٠٠٠
٦	عدم توفر المصادر المالية الكافية لتطبيق متطلبات بازل II	٣,١٠	١,٠٨	١,٠١		١٢٠	٠,٣١٦
٧	عدم توفر الإمكانات المختلفة الأخرى لتطبيق متطلبات بازل II	٣,٣٠	١,٠٠	٣,٢٨		١١٩	٠,٠٠١
	المجموع الكلي للمحور الثالث	٣,٥٥	٠,٧٥	٨,٠٩	١,٩٦	١١٩	٠,٠٠٠

* دلالة إحصائية عند (α ≤ ٠,٠٥)

ويبين الجدول رقم (٢٠) أن قيمة (t) المحسوبة للمحور الثالث ذات العلاقة بالفرضية الرابعة قد بلغت (٨,٠٩) وبمستوى دلالة (٠,٠٠٠) وبمقارنتها مع قيمة (t) الجدولية والبالغة (١,٩٦) نجد أن قيمة (t) المحسوبة أكبر من قيمة (t) الجدولية وذات دلالة إحصائية أقل من (٠,٠٥)، وهذا يقود إلى رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة القائلة "تواجه البنوك الأردنية العاملة في الأردن صعوبات في تطبيق إدارة المخاطر بالشكل الأمثل" ويدعم هذه النتيجة المتوسط الحسابي الكلي لإجابات أفراد عينة الدراسة حيث بلغ (٣,٥٥) وبانحراف معياري (٠,٧٥) وهذا يدل على اتفاق بين آراء أفراد عينة الدراسة على وجود صعوبات تواجهها البنوك الأردنية في تطبيق إدارة المخاطر.

الفصل السابع

النتائج والتوصيات

الفصل السابع
النتائج والتوصيات

٧-١ مقدمة:

يتناول هذه الفصل النتائج والتوصيات التي خلص إليها الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي واختبار الفرضيات، وأخيرا بعض المواضيع المقترحة للبحث في مجال ادارة المخاطر.

٧-٢ النتائج:

١. وجود فاعلية للجنة إدارة المخاطر في البنوك الأردنية من حيث قيامها بواجباتها ومسؤولياتها حسب متطلبات السلطة الرقابية، حيث أظهرت اجابات أفراد عينة الدراسة على أسئلة الاستبانة اتفاقهم على قيام لجنة إدارة المخاطر بمهامها الموكلة إليها والتي كان أكثرها قيام اللجنة برفع تقاريرها إلى مجلس إدارة البنك بشكل دوري حيث بلغ المتوسط الحسابي لذلك (٤,٣٤)، حيث تعتبر هذه التقارير مهمة لإطلاع مجلس إدارة البنك بشكل مستمر على أوضاع البنك والمخاطر التي تهدده وأي اقتراحات أو توصيات من اللجنة تجاه مواضيع معينة تتعلق بإدارة المخاطر، وبالتالي هذا يساعد إدارة البنك في اتخاذ القرارات المناسبة والإجراءات الكفيلة بحماية البنك وتعزيز استقراره وجعله أكثر استعدادا لمواجهة أي ظروف طارئة قد تطرأ على الوضع الاقتصادي سواء المحلي أو العالمي.

٢. وجود فاعلية لدائرة إدارة المخاطر في البنوك الأردنية من حيث قيامها بواجباتها ومسؤولياتها حسب متطلبات السلطة الرقابية، حيث أظهرت اجابات أفراد عينة الدراسة على أسئلة الاستبانة اتفاقهم على قيام دائرة إدارة المخاطر بمهامها الموكلة إليها والتي كان أكثرها قيام الدائرة برفع تقاريرها إلى لجنة إدارة المخاطر حيث بلغ المتوسط الحسابي لذلك (٤,٤٥)، وهي نتيجة مشابهة لما تم التوصل إليه بخصوص لجنة إدارة المخاطر كما ذكر سابقا.

٣. وجود التزام من قبل البنوك الأردنية بتطبيق إدارة المخاطر حسب متطلبات السلطة الرقابية اعتمادا على النتيجتين السابقتين، حيث أن التزام كل من لجنة ودائرة إدارة المخاطر في البنوك بأداء الواجبات والمسؤوليات المناطة بكل منهما بفاعلية حسب متطلبات السلطة الرقابية يدل على التزام البنك بتطبيق إدارة المخاطر.

٤. قيام البنوك الأردنية بالإفصاح عن إدارة المخاطر ضمن بياناتها المالية السنوية، حيث أظهرت البيانات المالية السنوية لهذه البنوك لعام ٢٠٠٩ قيامها بالإفصاح عن البنود المطلوبة ذات العلاقة بإدارة المخاطر بنسبة إفصاح بلغت (٩٠%).

٥. عدم وجود فروقات جوهرية بين قيام البنوك التجارية والبنوك الإسلامية بتطبيق إدارة المخاطر حسب متطلبات السلطة الرقابية، حيث أظهرت نتائج اختبار فاعلية لجنة ودائرة إدارة المخاطر في البنوك ككل عدم وجود فروقات ذات أهمية إحصائية في تطبيق إدارة المخاطر.

٦. تواجه البنوك الأردنية صعوبات في تطبيق إدارة المخاطر بالشكل الأمثل، حيث أظهرت اجابات أفراد عينة الدراسة على أسئلة الاستبانة اتفاقهم على وجود صعوبات كان أهمها:

- ارتفاع كلفة التجهيزات اللازمة والأنظمة الآلية الملائمة لإدارة المخاطر.
- اعداد قاعدة بيانات تاريخية للخسائر وتحديد مصادر تلك الخسائر وتبويبها وفقا لنوع المخاطر.
- مواكبة التطورات المستمرة والسريعة والتعقيدات المتزايدة التي تطرأ على إدارة المخاطر.

٣-٧ التوصيات:

في ضوء النتائج التي أسفرت عنها الدراسة، يوصي الباحث بما يلي:

١. ايلاء أهمية كبيرة للدور الذي تقوم به لجنة ودائرة إدارة المخاطر من قبل الإدارات العليا (مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية) في البنوك الأردنية والعمل بشكل مستمر على دعم وتطوير كفاءة وفاعلية العاملين فيها وذلك من خلال:

- نشر الوعي المستمر بالمخاطر المصرفية ومفهومها وطرق إدارتها ومدى أهميتها.
- التدريب والتأهيل المستمر من خلال عقد ورشات عمل ودورات علمية وعملية والشهادات المهنية المتخصصة لجميع موظفي البنك وخاصة ذوي العلاقة المباشرة بإدارة المخاطر.
- الدعم المادي والمعنوي لكافة العاملين في إدارة المخاطر.

٢. قيام البنوك الأردنية بتطوير أو توفير الأنظمة الآلية والبرامج الحاسوبية المتطورة ذات العلاقة بإدارة المخاطر والتي تساهم في رفع كفاءة مستوى إدارة المخاطر من خلال تحديد وتقييم وقياس ومراقبة وضبط بكفاءة وفاعلية كافة المخاطر التي تتعرض لها.

٣. اتخاذ الإجراءات المناسبة والسريعة في حال ظهور مؤشرات سلبية على أوضاع البنك نتيجة ظهور أي نوع من أنواع المخاطر للحيلولة دون تفاقم المشكلة.

٤. قيام البنوك الأردنية برصد مخصصات كافية ضمن موازناتها التقديرية لغايات إدارة المخاطر.

٥. الاستمرار بتطوير وتحديث منظومة إدارة المخاطر لدى البنوك الأردنية بشكل مستمر، ومتابعة احدث وأفضل الممارسات المصرفية في هذا المجال ومن ذلك تطبيق متطلبات لجنة بازل II.

٦. تحديث أساليب الرقابة الداخلية والخارجية على إدارة المخاطر بما يتناسب وتطور عمل البنوك وتعقد عملياتها التي تقوم بها.

٧. استقطاب الخبرات والمهارات والكوادر المؤهلة والمتخصصة في إدارة المخاطر.

٤-٧ مواضيع بحثية مقترحة:

يوصي الباحث بإجراء المزيد من الأبحاث والدراسات حول موضوع إدارة المخاطر لدى البنوك بحيث يشمل ذلك إجراء دراسات على:

١. مدى التزام البنوك بتطبيق متطلبات بازل II.
٢. مدى فاعلية تطبيق البنوك لإدارة المخاطر على أوضاعها المالية.
٣. مدى فاعلية إدارة المخاطر في البنوك الأجنبية في الأردن.
٤. اجراء دراسة مقارنة لتقييم مستوى إدارة المخاطر لدى البنوك محليا مع أفضل الممارسات على الصعيد الدولي.

المصادر والمراجع

المراجع العربية:

إدروج، جمال. (٢٠٠١). **تقييم وتسيير خطر القرض في بنك تجاري: دراسة حالة البنك الوطني الجزائري**. جامعة الجزائر.

آل شبيب، دريد كامل. (٢٠٠٤). **مبادئ الإدارة العامة**، ط١، عمان: دار المناهج.

الأنصاري، أسامة.(١٩٨٩). الأساليب **الحديثة في إدارة المصارف التجارية**. دبي. دار القلم.

البراوي، راشد. (١٩٨٧). **الموسوعة الاقتصادية**، ط٢، القاهرة: مكتبة النهضة.

حديد، جواد.(١٩٧٨). **رؤوس أموال البنوك كمعيار للأمان المصرفي**، بنك الاستثمار العربي، عمان-الأردن.

حشاد، نبيل.(٢٠٠٥). **دليلك إلى إدارة المخاطر المصرفية**، موسوعة بازل II. اتحاد المصارف العربية.بيروت.لبنان.

حماد ،طارق. (٢٠٠٠). **تطبيقات التكنولوجيا في المصارف**. أكاديمية السادات للعلوم الإدارية. القاهرة.

حماد، طارق.(٢٠٠٠). **تقييم أداء البنوك التجارية – تحليل العائد والمخاطرة**، الدار الجامعية. الإسكندرية.

حنفي، عبدالغفار. (١٩٩٣). **الإدارة الحديثة في البنوك التجارية**، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية.

حنفي، عبدالغفار و أبو قحف، عبدالسلام.(١٩٩٥). **إدارة وتنظيم المصارف التجارية**، المكتب العربي، القاهرة.

حواشين، حازم. (٢٠٠٤). **إدارة القروض ومؤشرات الخطورة في القطاع المصرفي الأردني.** رسالة ماجستير غير منشورة جامعة اليرموك، الأردن.

خان، طارق و احمد، حبيب.(٢٠٠٣). **إدارة المخاطر: تحليل قضايا في الصناعة الإسلامية.** المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب.البنك الإسلامي للتنمية.ترجمة د.عثمان بابكر احمد.

الخطيب، سمير.(٢٠٠٨). **قياس وإدارة المخاطر بالبنوك.** منشأة المعارف.الإسكندرية.مصر.

الدروبي، محمد. (٢٠٠٧). **إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية.** (بدون دار نشر).

رزيق، كمال و كورتيل، فريد.(٢٠٠٧). ورقة عمل. **إدارة مخاطر القروض الاستثمارية في البنوك التجارية الجزائرية.** المؤتمر العلمي السنوي الخامس - جامعة فيلادلفيا الأردنية المنعقد في الفترة من ٤-٥/٠٧/٢٠٠٧.

السامرائي، سعيد عبود. (١٩٨٠). **القاموس الاقتصادي الحديث**، ط١، بغداد: مطبعة المعارف.

شارف، ليلى. (٢٠٠٤). **أهمية التحليل الائتماني في عملية منح التسهيلات الائتمانية لكبار العملاء وعلاقته بمشكلة الديون المتعثرة لدى المصارف التجارية الأردنية**، رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة اليرموك، الأردن.

شاهين،علي. (٢٠٠٥). ورقة عمل. **إدارة مخاطر التمويل والاستثمار في المصارف.** المؤتمر العلمي الأول "الاستثمار والتمويل في فلسطين بين آفاق التنمية والتحديات المعاصرة" المنعقد بكلية التجارة في الجامعة الإسلامية في الفترة ٨-٩ مايو ٢٠٠٥.

شلبي، ماجده.(٢٠٠٢). **الرقابة المصرفية في ظل التحولات الاقتصادية العالمية ومعايير لجنة بازل.** مؤتمر تشريعات عمليات البنوك بين النظرية والتطبيق.الأردن.

الشماع، خليل.(٢٠٠٣). **مقررات لجنة بازل.** اتحاد المصارف العربية. دمشق.

صندوق النقد العربي. (٢٠٠٤). **الملامح الأساسية لاتفاق بازل II في الدول النامية**. أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة.

طنيب وعبيدات، محمد شفيق ومحمد إبراهيم. (١٩٩٧). **أساسيات الإدارة المالية في القطاع الخاص**، ط١، عمان: دار المستقبل.

طوقان، أمية.(٢٠٠٣). **معايير لجنة بازل**. مجلة اتحاد المصارف العربية. بيروت-لبنان. عدد ٢٦٩.

عبد العال ،طارق.(١٩٩٩). **تقييم أداء البنوك التجارية (تحليل العائد والمخاطرة)**. الدار الجامعية. الإسكندرية. الجزء الثاني.

عبد الكريم، نصر و أبو صلاح، مصطفى.(٢٠٠٧). **المخاطر التشغيلية حسب متطلبات بازل II: دراسة لطبيعتها وسبل إدارتها في حالة البنوك العاملة في فلسطين**. ورقة عمل. المؤتمر العلمي السنوي الخامس - جامعة فيلادلفيا الأردنية المنعقد في الفترة من ٤-٢٠٠٧/٠٧/٥.

عمر، لما. (٢٠٠٤). **المخاطر المصرفية وأثرها على التسهيلات الائتمانية للبنوك التجارية الأردنية للفترة ١٩٨٨-٢٠٠٢**، رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة آل البيت، الأردن.

الغندور، حافظ.(٢٠٠٣). **محاور التحديث الفعال في المصارف العربية**، اتحاد المصارف العربية، بيروت-لبنان.

كراسنة، ابراهيم.(٢٠٠٦). **اطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر**. صندوق النقد العربي. معهد السياسات الاقتصادية. أبوظبي. الإمارات العربية المتحدة.

لطفي، حسام. (١٩٩٨). **أبعاد التجارة الإلكترونية** . الندوة الوطنية للتجارة الإلكترونية،5 - ٦ ابريل ١٩٩٨. القاهرة.

محمد، فضل. (٢٠٠٨). **إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية**. مطبعة المعارف. بغداد.

النجار، فايق.(١٩٩٨). **نظام تصنيف مخاطر عملاء الائتمان**، جمعية البنوك في الأردن، عدد ١٠، مجلد ١٧.

نصولي، صالح و شايختر،اندريا. (٢٠٠٢). **تحديات المعاملات المصرفية الإلكترونية**. مجلة التمويل والتنمية. واشنطن.

هنداوي، انس. (٢٠٠٦). **اتجاهات البنوك الأردنية نحو تطبيق متطلبات اتفاقية بازل II**. جامعة اليرموك، رسالة ماجستير غير منشورة، الأردن.

الهندي، منير.(٢٠٠٠). **إدارة البنوك التجارية مدخل اتخاذ القرارات**، المكتب العربي الحديث. الإسكندرية.ط٣.

الهواري، سيد. (١٩٨٥). **الاستثمار والتمويل طويل الأجل**، الإدارة المالية الجزء الأول، مصر: دار الجيل للطباعة.

قوانين:

قانون البنـــوك (رقم ٢٨ لسنة ٢٠٠٠)، نشر في العدد (٤٤٤٨) من الجريدة الرسمية بتاريخ (٢٠٠٠/٨/١) والمعدل بموجب القانون المؤقت (رقم ٤٦ لسنة ٢٠٠٣) نشر في العدد (٤٦٠٠) من الجريدة الرسمية بتاريخ (٢٠٠٣/٦/١).

تعليمات وتقارير:

تعليمات تصنيف التسهيلات واحتساب المخصصات رقم (٢٠٠٦/٣٠) تاريخ ٢٠٠٦/٦/١٣. البنك المركزي الأردني.

تعليمات حدود الائتمان "تركزات الائتمان" رقم (٢٠٠١/٩) تاريخ ٢٠٠١/٨/١. البنك المركزي الأردني.

تعليمات البنك المركزي الأردني، ٢٠٠٧، منشورة على الموقع الالكتروني:

http://www.cbj.gov.jo/arabic/pages.php?menu_id=85

تقرير استقرار القطاع المالي في الأردن. ٢٠٠٩. العدد الثالث. البنك المركزي الأردني.

التقرير السنوي للبنك المركزي الأردني رقم (٤٦). ٢٠٠٩.

دليل الحاكمية المؤسسية (التحكم المؤسسي) للبنوك في الأردن، البنك المركزي الأردني. ٢٠٠٧.

المراجع الأجنبية:

Achon, T. and Tenguh, N. (2008). **Bank Performance and Credit Risk Management**. Thesis Project in Finance. University of Skövde. Sweden.

Algimantas, G. and Irena, M. (2006). **Adaption of Bank's X Risk Management Model to The New Basel Capital Accord Using Algorithm Based on Paired Comparison.**Vadyba, Management. Nr.2 (11).

Amran, A., Bin, A.M.R and Hassan, B.C.H.M. (2008). **Risk Reporting: An Exploratory Study on Risk Management Disclosure in Malaysian Annual Reports**. Managerial Auditing Journal. Vol.24.No.1.

Anthony, Sounders. (2000). **Financial Institutions Management**. 3rd ed. McGraw-Hill, New York.

Basel Committee on Banking Supervision. (2003). **Sound Practices for the management and Supervision of Operational Risk.**

Basel Committee on Banking Supervision, (2006). **Core principles for effective banking supervision,** online available: www.bis.org/publ/bcbs129.pdf

Bodla, B. and Verma, R. (2009). **Credit Risk Management Framework at Banks in India.** The Icfai University Journal of Bank Management. Vol. VIII, No. 1, 2009.

Diksha, A. (2009). **Operation Research for Emerging Economics.** Birla Institute of Management Technology. Greater Noida. India.

Dionne, G. and Triki, T. (2005). **Risk Management and Corporate Governance: The Importance of Independence and Financial Knowledge for the Board and the Audit Committee,** online available: http://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=730743

Fatemi, A. and Fooladi, I.(2006). **Credit Risk Management: A Survey of Practices.** Managerial Finance. Vol.32. Iss.3.

Gleason, James T.(2000). **Risk: The New Management Imperative in Finance.** Bloomberg Press. Princeton. New Jersey.

Greuning, H. and Bratanovic, S. (2008). **Analyzing Banking Risk,** op.cit.

Hassan, A.(2009). **Risk Management Practices of Islamic Banks of Brunei Darussalam.** The Journal of Risk Finance. Vol.10. No.1.

Janakiraman, U. (2008). **Operational Risk Management In Indian Banks in the Context of Basel II: A Survey of The State of Preparedness and Challenges in Developing The Framework.** Asia Pacific Journal of Finance and Banking Research. Vol.2.No.2.

Jorion, P. and Khoury, S.J. (1996). **Financial Risk Management Domestic and International Dimensions**. Blackwell Publishers. Cambridge. Massachusetts.

Kashyap, Anil. (2010). **Lessons From the Financial Crises for Risk Management**. Paper Prepared for the Financial Crisis Inquiry Commission February 27, 2010.USA

Kohn, Meir. (1991). **Banking & Financial Markets**, Rinehort & Winston Pub.. Chicago.

Lu, S. and Lee, K. (2009). **Measurement and Comparison of Credit Risk by a Markov Chain: An Empirical Investigation of Bank Loans in Taiwan.** International Research Journal of Finance and Economics, ISSN 1450-2887 Issue 30.

Oldfield, George S. and Santomero, Anthony M. (1997). **Commercial Bank Risk Management**: An Analysis of the Process. Journal of Financial Servises Research.12.

Peter, Rose.(1996). **Commercial Bank Management**, 3rd ed.,McGraw-Hill, USA.

Vasile, D. and Nechif, R.(2010). **Banking Risk Management in The Light Of Basel II.** Theoretical and Applied Economics. Volume XV II. No.2 (543).

www.aljazeera.net/NR/exeres/CCDA36E4-C9A7-4E52-BB0D-C9C6BAB9CC22.htm

الملاحـــــق

ملحق رقم (١)

بسم الله الرحمن الرحيم

استبانه حول ادارة المخاطر

جامعة اليرموك
كلــية الاقتصاد والعــلوم الإداريـــة
قسم المحاسبة

حضرة المجيب المحترم

تحية طيبة وبعد ،،

يقوم الباحث بإجراء دراسة بعنوان " **مدى التــزام البنــوك الاردنيــة بتطبيــق إدارة المخاطر حسب متطلبات السلطة الرقابية** " وذلك للحصول علــى درجــة الماجــستير فــي المحاسبة.

نرجو من حضرتكم التكرم بالمساعدة في إتمام هذه الدراسة ومنحنا جزءاً من وقــتكم للإجابة على الأسئلة الواردة في الاستبانة المرفقة وذلك بكل دقة وموضوعية لما له من أثــر هام على صدق نتائج الدراسة. كما نؤكد لكم بأن جميع البيانات التي سيتم الحــصول عليهــا سوف تعامل بسرية تامة وستستخدم لغايات البحث العلمي فقط.

شاكرين لكم حسن تعاونكم ومساهمتكم في إنجاح هذه الدراسة.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير،

المشرف: أ.د. محمود قاقيش **الباحث: فادي اكرم الطيّان**

القسم الأول : معلومات عامة

الرجاء وضع إشارة (√) في المربع المناسب:

١. العمر:

- ☐ أقل من ٢٥ سنة
- ☐ من ٢٥ إلى ٣٥ سنة
- ☐ من ٣٦ إلى ٤٥ سنة
- ☐ من ٤٦ إلى ٥٥ سنة
- ☐ أكثر من ٥٥ سنة

٢. المؤهل العلمي:

- ☐ بكالوريوس
- ☐ ماجستير
- ☐ دكتوراه
- ☐ أخرى (يرجى ذكرها) ....

٣. التخصص العلمي:

- ☐ محاسبة
- ☐ علوم مالية ومصرفية
- ☐ اقتصاد
- ☐ أخرى (يرجى ذكرها) ....

٤. مجال الوظيفة:

- ☐ إدارة مخاطر
- ☐ تدقيق
- ☐ مراقبة ائتمان
- ☐ أخرى (يرجى ذكرها) ....

٥. عدد سنوات الخبرة:

- ☐ اقل من ٣ سنوات
- ☐ من ٣ إلى ٦ سنوات
- ☐ من ٧ إلى ١٠ سنة
- ☐ أكثر من ١٠ سنوات

٦. الشهادات المهنية الحاصل عليها (إن وجدت):

☐ CPA ☐ CMA

☐ CFA ☐ ICRM

☐ أخرى (يرجى ذكرها) ....

القسم الثاني: الرجاء وضع إشارة (√) عند البند المناسب:

- يوجد لدى البنك لجنة لإدارة المخاطر (نعم) (لا)

- إذا الإجابة (نعم)، يرجى إجابة الأسئلة من (١-١٠)
- إذا الإجابة (لا)، يرجى الانتقال إلى المجموعة (ب)

أ. فاعلية لجنة إدارة المخاطر في البنك	موافق بشدة	موافق	موافق بدرجة متوسطة	غير موافق	غير موافق بشدة
١. يكون رئيس لجنة إدارة المخاطر عضو غير تنفيذي					
٢. يتم تقييم ومراجعة سياسة إدارة المخاطر من قبل لجنة إدارة المخاطر بشكل سنوي					
٣. يتم تعديل سياسة وإطار عمل إدارة المخاطر كلما دعت الحاجة إلى ذلك					
٤. ترفع لجنة إدارة المخاطر تقاريرها بشكل دوري إلى مجلس الإدارة					
٥. تتضمن تقارير لجنة إدارة المخاطر مدى انسجام المخاطر القائمة مع سياسة إدارة المخاطر المعتمدة من قبل مجلس الإدارة ومستويات المخاطر المقبولة					
٦. تواكب لجنة إدارة المخاطر التطورات السريعة واحدث الممارسات حول إدارة المخاطر					
٧. تقوم لجنة إدارة المخاطر بالإشراف على تطوير قاعدة البيانات اللازمة لإدارة المخاطر					
٨. تجتمع لجنة إدارة المخاطر بشكل دوري أو كلما دعت الضرورة إلى ذلك					
٩. تقوم لجنة إدارة المخاطر بمناقشة تقارير دائرة إدارة المخاطر					
١٠. يوجد لجان فرعية تساعد لجنة إدارة المخاطر في أداء مهامها واجباتها					

- يوجد لدى البنك دائرة لإدارة المخاطر (نعم) (لا)
- إذا الإجابة (نعم)، يرجى إجابة الأسئلة من (١-٣١)
- إذا الإجابة (لا)، يرجى الانتقال إلى المجموعة (ج)

ب. فاعلية دائرة إدارة المخاطر في البنك	موافق بشدة	موافق	موافق بدرجة متوسطة	غير موافق	غير موافق بشدة
١. تتمتع دائرة إدارة المخاطر بالاستقلالية الكافية للقيام بأعمالها					
٢. ترفع دائرة إدارة المخاطر تقاريرها إلى لجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة					
٣. يوجد لدى دائرة إدارة المخاطر هيكل تنظيمي معتمد من مجلس الإدارة يوضح خطوط الاتصال والمسؤوليات					
٤. تتمتع دائرة إدارة المخاطر بسلطة مباشرة ورقابية تؤثر في اتخاذ القرارات ذات العلاقة					
٥. تقوم دائرة إدارة المخاطر بمراجعة السياسات والإجراءات التي تتعلق بالمخاطر					
٦. يتوفر لدى دائرة إدارة المخاطر الموارد الكافية والكوادر المؤهلة للقيام بأعمالها					
٧. يوجد فصل في المهام والمسؤوليات بين مراقبة المخاطر وبين الجهات المسئولة عن التنفيذ					
٨. يوجد لدى البنك سياسة مكتوبة ومعتمدة لإدارة المخاطر					
٩. تغطي سياسة إدارة المخاطر كافة عمليات البنك وتضع مقياساً وحدودا واضحة لكل نوع من أنواع المخاطر					
١٠. يوجد مستوى مخاطر مقبول (Risk Appetite) محدد من قبل مجلس الإدارة ضمن سياسة إدارة المخاطر					
١١. يتم إشراك موظفي دائرة إدارة المخاطر في مختلف اللجان ذات العلاقة					
١٢. يقوم البنك بتدريب وتأهيل موظفي إدارة المخاطر بشكل كاف					

تابع (ب)

فاعلية دائرة إدارة المخاطر في البنك	موافق بشدة	موافق	موافق بدرجة متوسطة	غير موافق	غير موافق بشدة
١٣. يتم نشر الوعي بالمخاطر المصرفية والطرق والأساليب الحديثة لإدارة المخاطر بين موظفي البنك					
١٤. يتم الاستعانة بجهات استشارية خارجية في إدارة المخاطر					
١٥. يتم اعتماد منهجية تحليل المخاطر (Risk Based Approach) عند تحديد مستوى المخاطر المقبولة					
١٦. يوجد إجراءات واضحة تتضمن دراسة المخاطر التي تتضمنها المنتجات والخدمات المصرفية الجديدة أو التعديلات الجوهرية على المنتجات القائمة					
١٧. يوجد نظام آلي لتصنيف مخاطر العملاء					
١٨. يوجد لدى البنك سجل / قاعدة بيانات عن المخاطر التي تتعرض لها					
١٩. يتم تحليل جميع أنواع المخاطر التي يتعرض لها البنك وفق الطرق الحديثة في إدارة المخاطر					
٢٠. يتم اعتماد منهجيات القياس والضبط لكل نوع من أنواع المخاطر					
٢١. يوجد لدى البنك خطة استمرارية العمل (Business Continuity Plan)					
٢٢. يتم فحص خطط الطوارئ بشكل دوري					
٢٣. يوجد لدى البنك المصادر المالية والبشرية الكافية لتطبيق متطلبات بازل II					
٢٤. يتوفر لدى البنك نظام لقياس مخاطر الائتمان والسيطرة عليها					
٢٥. يتوفر لدى البنك نظام لقياس مخاطر السوق والسيطرة عليها					

تابع (ب)

فاعلية دائرة إدارة المخاطر في البنك	موافق بشدة	موافق	موافق بدرجة متوسطة	غير موافق	غير موافق بشدة
٢٦. يتوفر لدى البنك نظام لقياس مخاطر التشغيل والسيطرة عليها					
٢٧. يتوفر لدى البنك نظام لقياس المخاطر الأخرى (عدا المذكورة أنفا) والسيطرة عليها					
٢٨. تخضع منظومة إدارة المخاطر لدى البنك بشكل مستمر للتطوير والتحديث					
٢٩. يوجد لدى البنك أنظمة آلية لإدارة المخاطر المختلفة					
إذا كان الجواب على السؤال السابق بالإيجاب يرجى الإجابة على السؤالين (٣٠-٣١): ٣٠. يتم استخدام برنامج إدارة المخاطر في:					
أ. تحديد المخاطر					
ب. تحليل وتقييم المخاطر					
ج. معالجة المخاطر					
د. مراقبة المخاطر وإعداد التقارير					
٣١. يتم تحديد المخاطر التي يتعرض لها البنك من حيث:					
أ. مصادر هذه المخاطر					
ب. كيفية حدوث هذه المخاطر					
ج. أسباب نشوء هذه المخاطر					
د. مجالات التأثر بهذه المخاطر					
هـ. آثار هذه المخاطر					

ج. الصعوبات التي تواجه إدارة المخاطر في مجال التطبيق بالشكل الأمثل	موافق بشدة	موافق	موافق بدرجة متوسطة	غير موافق	غير موافق بشدة
١. إعداد قاعدة بيانات تاريخية للخسائر وتحديد مصادر تلك الخسائر وتبويبها وفقا لنوع المخاطر					
٢. عدم توفر الأنظمة الآلية المناسبة لإدارة المخاطر					
٣. نقص الخبرات والكوادر المؤهلة في مجال إدارة المخاطر					
٤. ارتفاع كلفة التجهيزات اللازمة والأنظمة الآلية الملائمة لإدارة المخاطر					
٥. مواكبة التطورات المستمرة والسريعة والتعقيدات المتزايدة التي تطرأ على إدارة المخاطر					
٦. عدم توفر المصادر المالية الكافية لتطبيق متطلبات بازل II.					
٧. عدم توفر الإمكانات المختلفة الأخرى لتطبيق متطلبات بازل II.					

٦. برأيك هل توجد صعوبات أخرى تواجه/قد تواجه البنك في مجال تطبيق إدارة المخاطر؟ الرجاء ذكرها:

....

....

....

٧. هل توجد ملاحظات أخرى لديك تود إضافتها؟ الرجاء ذكرها:

....

....

....

ملحق رقم (٢)

قائمة أسماء محكمي استبانة الدراسة

الاسم	مكان العمل
أ.د محمود قاقيش – قسم المحاسبة	جامعة اليرموك
أ.د تركي الحمود – قسم المحاسبة	جامعة اليرموك
د. ميشيل سويدان – قسم المحاسبة	جامعة اليرموك
د. احمد العمري – قسم المحاسبة	جامعة اليرموك
د. اسماء عساف – قسم المحاسبة	جامعة اليرموك
السيد حسين الكوفحي – دائرة الرقابة على الجهاز المصرفي	البنك المركزي الأردني

Abstract

"The Extent of Compliance of Jordanian Banks in Implementing Risk Management According to the Supervisory Authority's Requirements"

By
Fadi A. Altayyan

Supervisor
Prof. Mahmoud Qaqish

The purpose of this study is to know to what extent Jordanian banks operating in Jordan are complying to risk management requirements according to the Supervisory Authority. This is done through measuring the functionality of the risk management committee and the risk management department in performing their duties and responsibilities given to them by Central Bank of Jordan regulations. The study also seeks to know to what extent Jordanian banks disclose risk management in their annual financial statements and the difficulties they face in implementing risk management.

The study also tried to show the critical discrepancies between commercial and Islamic banks in the degree of risk management implementation.

For the purpose of achieving goals of the study, a questionnaire was developed and distributed to a sample of (122) Jordanian banks' employees whose jobs are directly related to risk management field. The answers were then analyzed using (One – Sample T-Test) and (Independent Samples T-Test) through (SPSS) program.

The study concludes that there is a compliance of Jordanian banks in implementing risk management according to the supervisory authority's requirements through the functionality of risk management committee and risk management department in performing their duties effectively.

It is also seen that Jordanian banks do disclose their risk management in their annual financial statements and there are no major discrepancies between commercial and Islamic banks in the degree of risk management implementation. Finally, Jordanian banks face a few difficulties in

implementing risk management at supreme level and the most highlighted difficulty was the high cost of required infrastructure for the appropriate automated systems used in managing risk.

The study summarizes a couple of recommendations that contribute to enhancing risk management in banks such as giving great importance to the role of risk management committee and risk management department by high-level management. Also, to continuously support and develop the efficiency and effectiveness of risk management employees. As well as procure and employ highly efficient and skillful employees experienced and specialized in the field of risk management.

The study also suggests some research fields and suggested topics on risk management that could be done in the future.

Key words: Risk Management, Risk Management Committee, Risk Management Department, Jordanian Banks, Credit Risk, Market Risk, Operational Risk, Liquidity Risk, Capital Risk.